عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل ودورها في الحد من العود إلى الجريمة

سارة عبد اللطيف موسى احمود

رسالة الماجستير

القدس– فلسطين

1447هـ/2025م

برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل ودورها في الحد من العود إلى الجريمة

إعداد

سارة عبد اللطيف موسى احمود

بإشراف: د. صالح فرح البرغوثي

قُدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علم الجريمة/ كلية الآداب/ جامعة القدس.

1447هـ/2025م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج علم الجريمة

إجازة الرسالة

برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل ودورها في الحد من العود إلى الجريمة

إعداد: سارة عبد اللطيف موسى احمود
رقم الجامعي:22120171

إشراف: د. صالح فرح البرغوثي

نوقشت هذه الرسالة يوم السبت بتاريخ 2025/08/23م، وأجيزت من أعضاء لجنة المناقشة الآتية أسماؤهم:

1. مشرفاً ورئيساً: د.صالح البرغوثي التوقيع:.....
2. ممتحناً خارجياً : د.محمد عكة التوقيع:.....
3. ممتحناً داخلياً : د.عصام الأطرش التوقيع:.....

القدس–فلسطين

1447هـ/2025م

الإهداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في وصولي إلى هذه المرحلة...

إلى والدي العزيز، الذي علمني أن العلم هو السلاح الأقوى، وكان دائمًا قدوتي في الصبر والاجتهاد...

إلى والدتي الغالية، مصدر الحنان والدعاء، التي كانت شمعة تنير دربي بحبها ودعمها غير المشروط...

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا سندي في كل خطوة، أشاركهم فرح الإنجاز كما شاركوني مشوار الكفاح...

إلى زملائي وأصدقائي، الذين كانوا جزءًا من هذه الرحلة العلمية، وكانت مساندتهم سببًا في تجاوز الكثير من العقبات...

إلى كل من يؤمن بأن الفرصة الثانية قد تصنع فرقًا، وأنّ الإصلاح هو بداية طريق جديد نحو حياة كريمة..

أهدي هذا العمل، راجيًا أنْ يسهم في تحقيق أثر إيجابي في مجال العدالة والإصلاح الاجتماعي.

سارة احمود

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة أنّها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الاشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة لاي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

اسم الطالبة: سارة عبد اللطيف موسى احمود

التاريخ:2025/08/23

الشكـر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، ومنّ عليَّ بالصبر والسداد في مسيرتي العلمية، فله الحمد والشكر أولًا وآخرًا.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة الموقرة، التي شرّفتني بقبولها مناقشة هذا البحث، وخصّتني بوقتها الثمين وملاحظاتها القيّمة، والتي أسهمت في إثراء هذا العمل وتطويره، فلكم مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي الكريم الدكتور صالح البرغوثي، الذي كان لي خير موجّه ومرشد، فلم يبخل عليَّ بعلمه وتوجيهاته السديدة، وسعة صدره في تصحيح المسار، فكان لدعمه وتشجيعه الأثر الكبير في إتمام هذا البحث، فله مني كل الشكر والتقدير.

ولا ننسى أيضا فضل لرئيسة د. وفاء الخطيب، التي كانت مثالاً للقيادة الحكيمة والداعمة طوال مسيرتنا الأكاديمية. بفضل رؤيتها الواسعة وحرصها الدائم على جودة المحتوى العلمي وراحة الطلبة، شعرنا أننا نسير بخطى ثابتة نحو التميز. لقد كانت حاضرة في كل التفاصيل، تتابع، توجه، وتشجع، مما أضفى على البرنامج روحًا من الجدية والدفء في آنٍ واحد. شكراً لها على كل جهدٍ صادق بذلتها، وعلى إيمانها الدائم بقدراتنا.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لكل من كان له بصمة في هذه المسيرة، سواء من أساتذتي الأفاضل أو زملائي الأعزاء أو عائلتي الكريمة، الذين كانوا لي العون والسند، وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء، ويجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا للعلم والمجتمع.

سارة حمود

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود الى ارتكاب الجريمة كما سعت الى استقصاء التعرف على مدى فاعلية هذه البرامج من وجهة نظر العاملين فيها. كذلك الكشف على أبرز المعيقات التي تواجه في تنفيذها، وأيضا كما انها سعت الدراسة لتحليل وجهات نظر العاملين في هذه المراكز الإصلاحية وما يتعلق بفعالية برامج الرعاية الاجتماعية في تقليل من احتمالية تكرار والعود الى الجريمة لدى النزلاء بعد الافراج عنهم.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أداة الاستبانة حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل الموجودة حيث كانت العينة البالغ عددهم (70). تم تحليل أسئلة الاستبانة وتوصل لمجموعة من النتائج لعل أبرزها أن مستوى جدوى برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها مرتفع، و لمستوى المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين كان مرتفعاً، كما أظهرت النتائج أن مستوى طبيعة البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة جاء بدرجة مرتفعة، كما أكدت الدراسة بأنّ مستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة جاءت بدرجة مرتفعة، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والعمر، والتخصص.

وعليه قدمت الدراسة بعض التوصيات لعل من أهمها إنشاء لجنة من مختصين لإعادة تقييم البرامج الإصلاحية بشكل أكثر للحد من العود للجريمة، تطوير ظروف العمل بداخل مراكز الإصلاح والتأهيل، وضع خطط فعالة وتعزيز الشراكة مع المؤسسات تقوم على أساس ملء وقت الفراغ لدى المفرج عنه واحساسه بالمسؤولية وابعاده عن البيئة الاجرامية قدر المستطاع.

الكلمات المفتاحية: برامج الرعاية الاجتماعية، مراكز الإصلاح، الحد من العود للجريمة

Social Care Programs Provided At the Correctional Center and their Role in Reducing Recidivism From the Perspective of its staf

Prepared by: Sara Abdelatif Mussa Ihmoud

Supervisor: Dr. Saleh Fareh Barghouti

Abstract

Social care programs within reform and rehabilitation centers are considered among the most prominent reformative tools aimed at rehabilitating inmates and integrating them positively into society. Reducing recidivism represents a major challenge for the criminal justice system, which necessitates evaluating the effectiveness of these programs and measuring their impact on individuals' behavior after release. Stemming from the importance of this topic, this study aimed to explore the role of social care programs provided to inmates in reform and rehabilitation centers in reducing recidivism. It also sought to ascertain the effectiveness of these programs from the perspective of their workers, identify the most significant obstacles encountered in their implementation, and analyze the views of workers in these correctional centers regarding the effectiveness of social care programs in reducing the likelihood of inmates repeating and returning to crime after their release.

The study employed a descriptive analytical approach, utilizing a questionnaire as a data collection tool. The study population consisted of workers in the existing reform and rehabilitation centers, with a sample size of (70) individuals. The questionnaire responses were analyzed, leading to a set of results, most notably: the perceived effectiveness of social care programs provided in reform and rehabilitation centers in reducing recidivism was high from the workers' perspective. The level of obstacles facing social care programs in reform and rehabilitation centers in reducing recidivism, from the workers' perspective, was also high. Furthermore, the results indicated that the nature of the programs provided in reform and rehabilitation centers in reducing recidivism was rated as high. The study also confirmed that the level of areas and social care programs provided in reform and rehabilitation centers in reducing recidivism was high. Additionally, the results showed no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \geq 0.05$) regarding the role of social care programs provided in reform and rehabilitation centers in reducing recidivism, as perceived by care program workers, attributable to variables such as gender, educational qualification, years of experience, age, or specialization.

Accordingly, the study offered several recommendations, among the most important of which are: establishing a committee of specialists to re-evaluate reform programs more effectively to reduce recidivism, improving working conditions within reform and rehabilitation centers, developing effective plans, and strengthening partnerships with institutions based on utilizing inmates' free time, fostering their sense of responsibility, and keeping them away from criminal environments as much as possible.

Keywords: social welfare programs, correctional centers, recidivism reduction

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

شهد العالم الكثير من التغيرات الدولية والإقليمية خلال السنوات الماضية الأخيرة، من حروب ونزاعات وكوارث فرضت على دول العالم الكثير من التحديات والصعوبات التي تتطلب التدابير اللازمة والفعالة للتعامل معها، كما أن أزمة كورنا أدت إلى تذبذب أوضاع الدول السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها، مما قضى على جميع الدول المشاركة الفعالة من كافة القطاعات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية التكاتف والتعاون لتجاوز تلك العقبات والخروج بأقل الخسائر من أجل التكيف والعيش بسلام واستقرار (العواملة الخزاعي، 2022).

تعد برامج الرعاية الاجتماعية أحد عمليات إصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم، وهي تشكل المحطة الأخيرة ضمن سلسلة عمليات متصلة بداية من القبض على المجرم حتى الإفراج عنه، إذ أنها ترتكز على تقديم البرامج المختلفة التي يحتاجها المفرج عنه بعد الإفراج استكمالاً للبرامج المقدمة داخل مركز الإصلاح والتأهيل ومساعدة المفرج عنه على تخطي أزمة الإفراد والعود للمجتمع وممارسة حياته بشكل طبيعي (البنا وبيومي، 2024).

ظهرت أهمية الرعاية الاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في إصلاح سلوك النزلاء وإعادة تأهيلهم اجتماعياً عن طريق إكسابهم عادات سلوكية جديدة، وتنمية مهاراتهم، وغرس وتعزيز المبادئ الدينية

والقيم الاجتماعية فيهم، التي تفضي إلى استئصال العوامل التي دفعت بهم إلى ارتكاب السلوك المنحرف.

إنّ الهدف من البرامج التأهيلية إكساب النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل المهارات اللازمة، وصقل خبراتهم السابقة لإنجاز مهام أو أعمال تمكنهم من اكتساب قوت يومهم، وتبعد بينهم وبين السلوك الإجرامي الذي يعيدهم مرة أخرى إلى مراكز الإصلاح والتأهيل كما تهدف إلى إكساب النزلاء مجموعة من المهارات والمعارف والخبرات التي تساعدهم على التوافق النفسي والاجتماعي السليم مع المجتمع بعد خروجهم من المراكز الإصلاحية (الداية وآخرون، 2020).

وتهدف برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح إلى إصلاح وتأهيل الأفراد لتقليل العود إلى الجريم، وذلك من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمهني للنزلاء وتزويدهم بمهارات تساعده على الاندماج في المجتمع بعد الإفراد، وتتضمن تلك البرامج المتابعة، والدعم القانوني والاجتماعي والنفسي، كما أن التدريب المهني يوفر الخدمات الأساسية كالسكن والغذاء، مما يساعد على استقرار الحالة النفسية وتعزيز الأداء المستقبل للمفرد عنهم وقطع دائرة العود.

تعد الرعاية الاجتماعية للمجرمين في مراكز الإصلاح والتأهيل من جانب المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كالأسرة يعد أمراً بالغ الأهمية، حيث يساعد على إعادة ثقة المجرم بنفسه، كما تعمل على زيادة درجة تكيفه مع المجتمع وإعادته مواطناً صالحاً له حقوق وعليه واجبات، وعلى تلك المؤسسات أن تضع بعين الاعتبار أنه يجب الوقوف إلى جانبه من اجل تجاوز المحنة التي يعاني منها ومن آثارها السلبية عليه، وعلى أسرته وعلى المجتمع (محمد، 2018).

كانت مراكز الإصلاح والتأهيل سابقاً مؤسسات عقابية بحتة، هدفها حماية المجتمع من أخطار الجريمة والمجرم، ولم يكن هناك اهتمام بالمجرم من ناحية إصلاحه وتأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع، مع التقدم والتطور في علم الاجتماع وعلم النفس اهتمت إداراة مراكز الإصلاح والتأهيل بإصلاح النزلاء وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع كأفراد صالحين فاعلين، تم تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل من خلال البرامج التأهيلية والإصلاحية وتوظيف عاملين متخصصين في إصلاح وتأهيل النزلاء من أخصائيين اجتماعيين ونفسيين لدراسة حالتهم ومساعدتهم على حل مشكلاتهم داخل المؤسسة وخارجها، ومساعدتهم على الاستفادة من البرامج التي تقدمها المؤسسة الإصلاحية وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم لضمان عدم عودتهم للنشاط الإجرامي (العنزي والرشيدان، 2022).

وتعد الجريمة من الظواهر القديمة والتي بدأت منذ وجود الإنسان على الأرض، وتعد من الظواهر الطبيعية والوظيفية التي تزيد من التضامن والشعور الجمعي، لما لها من دور فعال في توضيحها للحدود ما بين المقبول وغير المقبول، وبذلك فإنها تساعد على استمرار ديناميكية المجتمع والتطور

الدائم، فالجريمة كفعل نساني معروف منذ بدء البشرية بوصفها من الظواهر الاجتماعية الخطيرة في المجتمعات البشرية كافة، حيث ينظر إلى المجرمين على أنهم فئة مرفوضة اجتماعياً، بسبب ما تلحقه أفعالهم الإجرامية من أضرار بالمجتمع، والتي تطال أمنه واستقراره، لذا أصبح ينظر للفعل الإجرامي على أنه فعل يتحدد بحدود الزمان والمكان، والجريمة تصبح مشكلة خطيرة تهدد أمن الفرد واستقرار المجتمع وفي مثل هذا الموقف تصبح الجريمة فعلاً مضاداً يطال بأضراره الفرد والمجتمع (ربيع، 2018).

وظاهرة العود للجريمة أصبحت تشكل هاجساً لمعظم المهتمين بمكافحة الجريمة من رجال الأمن والقانون والباحثين في مجال العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم النفس، لما يترتب على العود للجريمة من خسائر للمجتمع ولما تحدثه من آثار سلبية تهدد أمنه واستقراره، فظاهرة العود لارتكاب الجريمة هي نتاج مجموعة من القوى والظروف التي تضغط بثقلها على الفرد لكي يعود مرة أخرى أو مرات عديدة لارتكاب الجريمة وفي مقدمة هذه الظروف تكون الأوضاع الاقتصادية المتدنية والأسرية، وفي بعض الأحيان جماعات الأصدقاء والرفاق، كما أن البيئة الطبيعية المتخلفة التي يعيش فيها الفرد قد تلعب هي الأخرى دوراً في دفعه إلى ممارسة السلوك الإجرامي (كشك، 2017).

فظاهرة العود للجريمة من المواضيع ذات الأهمية الشديدة حيث تعرف العقوبات هو رد المجمرين ومحاولة إصلاحهم وتهذيبهم وإعادة تأهيلهم ودمجهم بالمجتمع، فإذا لم تثمر هذه العقوبات والمؤسسات الإصلاحية في إصلاح المجرمين فكان لزاماً البحث عن حل لهذه المشكلة وهي العود لارتكاب الجريمة، ويمثل العود لارتكاب الجريمة أصبح يمثل ظاهرة بحسب الدراسات والإحصاءات ولكون علاج هذه الظاهرة يستلزم معرفة أسبابها فقد حاولت جاهدة أن أجمع هذه الأسباب علماً أني وجدت عدت دراسات وبحوث عن هذه الظاهرة وإن كان أغلبها من وجهة نظري القاصرة وحسب ما اطلعت عليه تختص بأسباب العودة في جريمة معينة كالعود لجريمة المخدات أو السرقة أو أن تتحدث عن عامل من العوامل كالسجن أو المجتمع.

كما أن لهذه الظاهرة مشكلة اقتصادية تتمثل في الخسارة التي تعود على المجتمع من فقدان هذه العناصر البشرية التي بإمكانها أن تساهم في عملية البناء والتنمية، فالمجرمون العائدون خسارة لأنفسهم، وخسارة لمجتمعهم من حيث أنهم قوى ضائعة، لانهم هم مستقبل الأمة فإن مسألة انحرافهم عن الطريق السوي مسألة تطلب البحث والدراسة، وتحديد وتشخيص مسبباتها، وعلاجها من قبل الباحثين والمختصين ليتمكن المجتمع من تهيئة وتحضير قادته ومربيه ورجاله الذين يعتمد عليهم في المستقبل، خصوصاً وأن المجتمع في الوقت الحالي لا يتحمل فقدان مهارات أو كفاءات أبنائه نتيجة تعرضهم للانحراف والعود للجريمة، ولذلك تبرز ضرورة إصلاح ورعاية العائدين للجريمة للمجتمع

ليصبحوا أفراداً أسوياً، حتى يمكن الاعتماد عليهم في عملية البناء والنمو والتطور والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي التي يشهدها المجتمع (بو سكرة، 2020).

1.2 مشكلة الدراسة:

يعتبر دخول الفرد الى مراكز الإصلاح والتأهيل تجربة صادمة وقاسية على الجاني، حيث يواجه النزيل لأول مرة مشاعر حادة من الصدمة والإحباط والوصمة الاجتماعية التي تلاحقه اثناء اقامته حتى الافراج عنه مما ينعكس ذلك سلبا على نفسية النزيل وتمتد للعائلة حيث تتفاقم الضغوطات النفسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة غيابه.

وفي ظل هذه التحديات تبرز أهمية دور مراكز الإصلاح والتأهيل في إعادة تأهيل النزلاء لضمان عدم عودتهم الى الجريمة والوقاية من ارتكابها. اذ يعد العود الى الجريمة خطرا مباشرا على امن المجتمع واستقراره ولذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في الحد من العود الى الجريمة باعتبارها أداة أساسية في إعادة دمجهم بالمجتمع وعدم تكرار السلوك الاجرامي.

وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة؟

1.3 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية:

- إثراء المكتبة العربية في موضوع برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة.
- تساهم في مد مراكز الإصلاح والتأهيل بمعلومات وبحوث جديدة لمن يبحث بعدها.
- ندرة الدراسات في المجتمع الفلسطيني التي أجريت عن برامج الرعاية الاجتماعية ودورها في الحد من العود للجريمة.
- تساهم الدراسة في إثراء البحث العلمي والجانب النظري عن برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة.
- تساهم الدراسة في معرفة حجم مشكلة العودة للجريمة من خلال الإحصائيات التي تصدرها الشرطة الفلسطينية وإحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية.

الأهمية التطبيقية

- تحاول الربط بين برامج الرعاية الاجتماعية بعملية الإصلاح والتأهيل.
- تقدم التوصيات المعتمدة على النتائج العلمية، والتي قد تساعد أصحاب القرار والمسؤولين نحو تطوير سياسات واستراتيجيات تساهم في الحد من العود للجريمة.
- معرفة على الخدمات التي تقدمها مراكز الإصلاح والتأهيل في إصلاح النزلاء وعدم عودتهم للجريمة.
- وضع تصور مقترح لدور برمج الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- يستفيد من هذه الدراسة الأخصائيون الاجتماعيون والعاملون في مراكز الإصلاح والتأهيل بصفة خاصة، كما يستفيد منها المسؤولون في التعرف على الدور الفعلي لبرامج الرعاية الاجتماعية مع النزلاء، وذلك للوقوف على أهمية دور برامج الرعاية الاجتماعية والعمل على تفعيل هذا الدور فيم مجال رعاية النزلاء.

1.4 أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- التعرف على دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة.
- التعرف على الجدوى من برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها.
- التعرف على المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها.
- التعرف على مستوى طبيعة هذه البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الصحية، النفسية، التأهيلية، التعليمية ... الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها.
- التعرف على مستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، الأمني ... الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها.

1.5 أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس:

ما دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة؟

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الأتية:

- ما الجدوى من برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ما المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ما مستوى طبيعة هذه البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الصحية، النفسية، التأهيلية، التعليمية ... الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ما مستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، الأمني ... الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ما دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

1.6 فرضيات الدراسة:

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الفا ($\alpha \leq 0.05$) في إجابة المبحوثين لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير الجنس.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الفا ($\alpha \leq 0.05$) في إجابة المبحوثين لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الفا ($\alpha \leq 0.05$) في إجابة المبحوثين لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الفا ($\alpha \leq 0.05$) في إجابة المبحوثين لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير العمر.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الفا ($\alpha \leq 0.05$) في إجابة المبحوثين لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير التخصص.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير عدد الدورات.

1.7 حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الصيفي للعام 2025.

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل (رام الله، اريحا، نابلس، جنين) والتي اعدادهم هي 657.

الحدود البشرية: العاملين في برامج الرعاية الاجتماعية مراكز الإصلاح والتأهيل.

1.8 مصطلحات الدراسة:

الرعاية الاجتماعية: هي تنظيم يهدف إلى مساعدة الأفراد على قضاء احتياجاتهم الذاتية والاجتماعية، ويقوم هذا التنظيم على أساس تقديم الرعاية عن طريق الهيئات والمؤسسات والحكومية الأهلية (سلمان، 2020، 6).

وتعرف الباحثة الرعاية الاجتماعية إجرائياً بأنها: الخدمات والإجراءات والأساليب التي تقدم للنزلاء منذ دخولهم مؤسسات التأهيل والإصلاح، وذلك بهدف مساعدتهم على التكيف مع الإصلاحية بما يسهم في إعادة تقويمهم وتأهيلهم، ويمنع عودتهم للجريمة مرة أخرى وتؤدي في النهاية إلى جعل النزيل مواطناً صالحاً بعد الإفراج.

برامج الرعاية الاجتماعية: هي مجموعة من الجهود والبرامج التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية والإقليمية والدولية والتي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية على

القيام بوظائفهم وإشباع احتياجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل الإيجابي مع مجتمعهم وذلك في ظل واقع وموارد وثقافة المجتمع (عبد القوي وآخرون، 2023، 340).

وتعرف الباحثة برامج الرعاية الاجتماعية إجرائياً : مجموعة من البرامج والأنشطة والخدمات المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل سواء كانت هذه البرامج والأنشطة ندوات، أو أنشطة، وحفلات، وتعليم حرف، والتي تقدم للمستفيدين بهدف إشباع احتياجاتهم المختلفة لينشئوا تنشئة سليمة ويشرف على هذه البرامج والخدمات والأنشطة مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين المدربين والذين أعدوا لذلك.

العود للجريمة: عملية تكرار ارتكاب الجرائم، فالمجرم العائد هو الفرد الذي سبق الحكم عليه وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى، سواء أثبتت هذه الجريمة رسمياً أم لا، وهو ضرورة لصدور حكم جديد بالإدانة لاعتبار الفرد عائداً (ربيع، 2018، 8).

وتعرف الباحثة العود للجريمة إجرائياً بأنه: تكرار الفعل الإجرامي نفسه أو القيام بفعل إجرامي من نوع آخر خلال فترات زمنية مختلفة، ويؤدي بمن ارتكبه لنيل العقوبة.

ويعرف العود بأنه الظرف الموضوعي الذي بموجبه يعد الشخص في خالة خطرة بعد أن حكم عليه في جريمة، ويقدر العود بمقدار الحقيقة التي عليها الجاني وكافة الظروف المحيطة به والعوامل المؤثرة على سلوكه، فالعود عملية تكرار ارتكاب الجرائم، ويكون المجرم العائد هو الفرد الذي سبق الحكم عليه وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى سواء ثبتت هذه الجريمة رسمياً أم لا (الحمايدة، 2016، 7).

وتعرف الجريمة بأنها: انتهاك لقانون الجزاء الذي يطبق من خلالها عقوبات رسمية من قبل السلطات الحكومية وهي تمثل نوع من الانحراف عن العادات الاجتماعية الرسمية التي تشرف عليها تلك السلطة (بوسكرة، 2020، 12).

تعرف الباحثة الجريمة اجرائيا: مجموعة من الأفعال او الاحداث التي تستتبع بإجراءات قانونية رسمية تدار من قبل مؤسسات العدالة الجنائية للوصول وتحقيق الردع والعدالة.

مراكز الإصلاح والتأهيل: هي مراكز تستهدف استعادة المفرد عنهم لقدراتهم وفاعليتهم في مجال عملهم، وعلاج المشكلات التي تمنع عودتهم إلى العمل، أما إذا لم يتمكن من هذه العودة، فيجب تدريبه وتأهيله لأي عمل آخر متاح، حتى يمارس الحياة بشكل طبيعي، ويقصد من هذه المرحلة إكساب الفرد في المؤسسة الإصلاحية مهارة إتقان حرفة أو مهنة للعيش منها بعد الإفراج عنه وضمان عدم العودة إلى ارتكاب السلوك المنحرف، وتكمن أهمية الإصلاح والتأهيل المهني في إعادة ثقة النزيل بنفسه ورفع روحه المعنوية، وقتل الملل والفراغ، ومواجهة البطالة بعد الإفراج عنه (الحمايدة، 2016، 6).

تعرف الباحثة مراكز الإصلاح والتأهيل اجرائيا: أماكن مخصصه لاستقبال الأشخاص المحكوم عليهم قضائيا، والتي ينفذ بداخلها الإجراءات الإصلاحية والتأهيلية المقررة، من تقديم عدة برامج نفسية واجتماعية ومهنية وذلك بغرض إعادة دمج النزيل بالمجتمع بعد انتهاء مدة العقوبة.

ويعرف التأهيل بأنه: عملية إصلاحية تهدف إلى مساعدة الفرد على تقويم سلوكه وتهذيبه وتنمية مهاراته واستغلالها ومساعدته على الاندماج في بيئته الطبيعية من خلال تقديم برامج متخصصة (البنا وبيومي، 2024، 487).

تعرف الباحثة التأهيل اجرائيا: عملية منظمة تهدف الى إعادة تكوين الفرد سلوكيا نفسيا واجتماعيا ومهنيا وما يمكنه تكيف الإيجابي مع المجتمع والعيش فيه بطريقة سوية وذلك بعد مروره بتجربة سابقة من الانحراف.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 الإطار النظري

تعتبر ظاهرة العود للجريمة من التحديات الكبرى التي تواجه الأنظمة العدلية والمجتمعات حول العالم، ففي فلسطين تضطلع مراكز الإصلاح والتأهيل بدور محوري في معالجة هذه الظاهرة، ليس فقط عبر العقاب، بل من خلال تبني منهجية شاملة تركز على تأهيل النزلاء وإعدادهم ليكونوا أفراداً فاعلين ومنتجين بعد الإفراج عنه.

يتناول هذا الفصل عرضاً للإطار النظري والدراسات السابقة، ففي الجزء الأول منه يكون العرض عن متغيرات الدراسة الرئيسة، المتمثلة الجريمة والعقوبة، وواقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح، ومراكز التأهيل والإصلاح، أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فيتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بالدراسة الحالية، وتضمنت دراسات عربية وأخرى أجنبية.

2.1.1 الجريمة

تعتبر الجريمة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الإنساني، وهي ظاهرة لازمته عبر العصور، لذلك حظيت باهتمام كبير من قبل العلماء والفلاسفة الذين حاولوا البحث عن تفسيرها وفهم أبعادها وإيجاد سبل وقائية لها، رغبة منهم في الوصول إلى الاستقرار والأمن المجتمعي، حيث اتفق أغلب العماء أن هذه الظاهرة أصبحت ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، رغم تناقضها مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية حتى أصبحت تمثل خطراً عليه (السلايمة، 2018).

ارتبط وجود الجريمة بوجود البشرية، حيث تعد قصة قابيل الذي قتل أخاه هابيل أولى الجرائم في تاريخ البشرية، فاختلف الباحثون في تفسير أسبابها ودوافعها، كما اختلفوا في كون الجريمة متأصلة في الإنسان وموروثه أو بكونها سلوكاً مكتسباً، حيث انقسوا بين تيار يقوده العالم الإيطالي سيزار لامبروز، الذي ربط بين السلوك الإجرامي وبين التكوين الجسماني والبيولوجي، وتيار آخر يربط الفعل الإجرامي بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والظروف النفسية التي يعيشها الإنسان المجرم (خلف الله، 2017).

2.1.1.1 مفهوم الجريمة

تعددت تعاريف الجريمة بتعدد واختلاف العلوم الاجتماعية التي تبحث فيها، فعلماء الاجتماعي وعلم علم النفس وفقهاء القانون وضعوا لها تعريف من خلال تفسيرهم للجريمة

الجريمة لغة: أخذت الجريمة من الجرم، أي من الذنب، أي من ارتكاب أو اقتراب الذنب، ويتبين مما تقدم أن الجريمة هي الكسب المكروه وغير المستحق والمخالف للحق والعدل (نصر الله، 2018).

والجريمة في الشريعة: هي إتيان فعل محرم فعله ومعاقب على ذلك الفعل أو ترك فعل محرم تركه، ومعاقب على هذا الترك، أو فعل أو ترك فعل نصت الشريعة على تحريمه، وأقرت العقاب عليه (محمد، 2016).

وعرفت في القانون بأنها: هي كل عمل مخالف لإحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس (الشديفات، والرشيدي، 2016).

وقد عرفت اجتماعياً بأنها: الأفعال التي تمثل خطراً على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه (براك، 2010).

عرفت بأنها ظاهرة اجتماعية تتأثر غاية التأثر بخصوصية كل مجتمع وظروفه، فهناك من ينظر إلى الجريمة بعيداً عن المجتمع ويرجع إلى الشخص مرتكب الجريمة، دون أن يكون للمجتمع أي أثر فيها (محمد، 2016).

كما عرف بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل الصفة الرسمية (نصر الله، 2018).

وهي جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الاجتماعية والناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب (الشديفات، والرشيدي، 2016).

ويمكننا القول ان الجريمة فعل تعتبر خطرا على المجتمع او سلوكا ينتهك القواعد الأخلاقية وهي نتيجة في خلل وسائل الضبط الاجتماعي.

2.1.1.2 أبعاد الجريمة

سعى فقهاء علم الإجرام إلى تحديد أبعاد الجريمة بثلاثة ركائز وهي:

- **البعد الثقافي:** يتجه هذا البعد إلى اختلافات الثقافات المتواجدة في البيئة المحيطة للفرد، كثقافة الفقر التي تكبت من قدرات الفرد وإمكاناته لما يسعى إليه من مستوى معيشي أو تعليمي أفضل، كذلك انتقال الفرد من الريف إلى المدينة واختلاف الثقافة فيها عن الثقافة التي اعتاد عليها، بالإضافة إلى تواجد أفراد وثقافات مختلفة قد تؤدي للوقوف في الانحراف والجريمة (السلايمة، 2018).
- **البعد السوسيولوجيا:** هو الذي يتمحور في التغير الاجتماعي المتسارع وأثره على ظاهرة الإجرام، حيث أن التغيرات الاجتماعية والثقافية المحيطة لها تأثير كبير على الفرد، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات نفسية داخلية، تنعكس على شكل سلوكيات سلبية خارجية كالانحراف والوقوع بالجريمة (براك، 2010).
- **البعد القانوني:** يرتكز هذا البعد على حدوث تناقض بين فعل مخالف للمجتمع وقوانينه من جهة وبين المصلحة العامة للمجتمع والخاصة بالفرد داخلة وتوفير الأمن والأمان من جهة أخرى، بالإضافة إلى وجوب وقوع عدوان أو ضرر بسبب هذا التناقض (خلف الله، 2017).

2.1.1.3 أصناف الجريمة

حددت عدة تصنيفات للجريمة يمكن إجمالها فيما يلي:

- **التصنيف الاجتماعي للجريمة:** تصنيف الجريمة من ناحية اجتماعية إلى مجموعة من التصنيفات منها ما هو ضد الممتلكات، ضد الأفراد، وضد النظام العام، وضد الأسرة، وضد الدين، وضد الأخلاق، وضد المصادر الحيوية للمجتمع (القريشي، 2011).
- **التصنيف القانوني للجريمة:** تصنف الجريمة من ناحية قانونية إلى مجموعة من التصنيفات منها الجرائم الجنائية، وجرائم الجنحة، جرائم المخالفة (السلايمة، 2018).

تصنف الجرائم بناء على طبيعتها ونطاقتها وشدتها، كالجنايات، والجنح والمخالفات حسب العقوبة، أو الجرائم ضد الأفراد والممتلكات والجريمة والإلكترونية حسب طبيعة الفعل، أو حتى طبيعة تصنيفها إلى جرائم محلية ودولية، حيث يهدف ذلك التصنيف إلى تحديد طبيعة الجريمة والعقوبة المناسبة، وتوضيع الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكل نوع من الجرائم.

2.1.1.4 العوامل الاجتماعية الدافعة للجريمة

هناك مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره وتقتصر الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطاً وثيقاً سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب والأصدقاء الذي يختارهم (عبد الله، 2011).

أولاً: الأسرة:

هي المؤسسة التربوية الأولى التي يتلقى المخلوق البشري وهي الوعاء الذي يشكل داخل شخصية الطفل فردياً واجتماعياً والمكان الأنسب الذي تطرح فيه أفكار الآباء والكبار ليحفظها الصغار على مز الأيام فتنشئتهم في الحياة (الشديفات والرشيدي، 2016).

فالأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم بروابط قوية تاريخية من صلات الزواج، الدم والتبني، وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وتربط أعضاءها الأب، الأم، والابن، وغيرها من العلاقات الاجتماعية متماسكة في أساسها للمصالح والأهداف المشتركة، كما تلعب الأسرة الدور القيادي في تهيئة وإعداد الطفل لمجابهة الأمور الاجتماعية المعقدة وتدريبه على إشغال الأدوار الاجتماعية المناسبة التي تستطيع من خلالها تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع (عبد الله، 2011).

وتنشأ الجريمة بغياب أحد الوالدين بسبب الوفاة أو الهجر أو الطلاق أو حتى جهل الأبوين مع وجودهم أو إصابة أحدهم بمرض مستديم بسبب مرض عضوي أو نفسي، فسوء المعاملة وعدم الاهتمام وكثرة عدد أفراد الأسرة في المسكن كذلك وجود التعصب العنصري من عوامل التصدع الأسري وبالتالي تظهر الجريمة من خلال ذلك التصدع الأسري (براك، 2010).

إن ظروف الأسرة الفلسطينية المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية ومجتمعية ونفسيها لها دور كبير في ازدياد معدلات الإجرام في الأسرة الفلسطينية، وخاصة أن معدلات الإجرام في المجتمع الفلسطيني هي في تزايد مستمر وهذا ليس غريباً وليس بمعزل على ما يجري في بقية دول العالم ومجتمعات العالم وتزداد فيها معدلات الجريمة وأنواعها بشكل يومي، بالإضافة إلى التقليد الأعمى الذي يتم تناقله ومعرفته بسهولة من خلال مواقع الانترنت بين الناس كل فترة زمنية قصيرة والتي عملت الأجهزة الاتصالية النقالة على سرعة معرفته وانتشاره والتي لم يخلو أي بيت ولا حتى فرد من استخدامها في العامل لحظة بلحظة، وما اسهم في عدم القدرة على ردع الجريمة في الأسرة الفلسطينية بشكل كبير هو إشكالية تعدد القوانين الفلسطينية على مر عصور قديمة من الاحتلال والانتداب والحروب وتولي الغير من الجانب الأردني والمصري وغيرها.

ثانياً: المدرسة

للمدرسة دوراً موازياً لدور الأسرة في عملية تنشئة الفرد وصقل شخصيته، حيث يعزى الدور للمدرسة في إمكانية تبني الفرد للسلوك الجرمي لكونها البيئة الخارجية الأولى التي يندمج من خلالها الفرد بمجتمعه الأكبر من المجتمع الأسري، وبناء علاقاته مع معلميهم أو أقرانهم في الدراسة أكانت إيجابية أو سلبية، فالمعلم الذي يلتقي مع الطلاب في جزء طويل من يومهم ويحمل في سلوكياته نواحي عدائية أو توتر مستمر يمكن أن ينقلها للطلاب وينمي العدائية فيهم، كذلك زملاء الدراسة فهم منحدرون من بيئات أسرية وثقافات مختلفة تؤثر على الفرد (السلايمة، 2018).

وتلعب المدرسة دوراً حيوياً وتؤدي عملاً نبيلاً في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره وهي أحد الأنساق الاجتماعية الهامة التي تقوم بنقل المعايير والقيم وليست فقط لتزويد الفرد بالعلم والمعرفة بل تمارس دوراً كبيراً في تنشئة الأطفال وتعد بيئة آمنة للوقاية من الانحراف من خلال العديد من النشاطات التي تمارسها تجاه الأطفال كالإشراف والمراقبة وتعزيز السلوكيات الجيدة وتأكيد القوانين والقواعد والتعليمات للمحافظة على السلوكيات السوية (الشديفات، والرشيدي، 2016).

للمدرسة دور كبير في إحداث السلوك الإجرامي، إلا أن هذا لا يمكن أن يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة، فالتعليم يقضي على أنواع من الجرائم بقضائه على ما يحصب الجهل من الإيمان بخرافات مختلفة من وجهة نظر الفرد تصدر عنها الجريمة بما يفتحه من سبل جديدة للارتزاق كانت مغلقة في وجه الفرد، فيعي التعليم مكانة اجتماعية وربما يحاول المتعلم الحرص عليها وبما قد يبذله المتعلم من وقت وجهد في الدراسة ريما سيضيفان من المفاسد والشرور إلا أن انتشار التعلم على نطاق واسع، قد أضفى على إجرام العصر إذ حوله من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق وذكاء (عبد الله، 2011).

تلعب المدرسة دوراً حيوياً في الحد من الجريمة من خلال غرس القيم الإيجابية، وتوفير تعلمي مناسب، وتنمية مهارات حل المشكلات لدى الطلاب، وتوفير برامج إرشاد نفسي واجتماعي، مما يساعد على بناء أفراد صالحين يساهمون في بناء مجتمع آمن، فتأثير المدرسة السلبي كتسريب الطلاب والإيقاف المؤقت عن الدراسة، قد يزيد من احتمالية انخراطهم في الجريمة في المستقبل.

ثالثاً: رفقاء السوء

يحتاج الفرد في كل زمان ومكان إلى من يوافق في العمر، والرأي، والقيم والاتجاهات، والمعارف والرغبات، والحاجات، والخبرات فكل فرد يحتاج لقرينه، ويشعر بالألفة لعشرته، وبالتوافق والانسجام عند التعامل معه، والصداقة لا تقل أثراً عن الأسرة سواء في السلوك السوي أو المنحرف، فالإنسان مهما بلغت خبراته وتجاربه فإنه يتأثر بمن حوله وبمن يعاشره ويجالسه (خلف الله، 2017).

وإن من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لا سيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار، فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق حيث أنه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بأبيه أو أمه أو مدرسته (عبد الله، 2011).

كما أن الكثير من الأفراد يرتكبون الجرائم تحت ضغط وطروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية (الشديفات، والرشيدي، 2016).

وقد اهتم علماء الإجرام بدراسة الصحبة وأثرها في ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي وأهمهم سذرلاند الذي وضع نظرية الاختلاط التفاضلي، حيث انطلق سذرلاند في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين، نظراً لعملية التواصل والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة في المجتمع الواحد، وإن مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، وهذا يعني أن يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أولية مباشرة (السلايمة، 2018).

كما أكدت نظرية التعلم الاجتماعي لباندورا (1959) على دور الرفاق في التأثير على اتجاه الفرد ونوعية تصرفاته الذي يرى أن الإنسان لا يولد مجرماً بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويكتسب السلوك الإجرامي نتيجة لتقليدهم (براك، 2010).

يلعب رفقاء السوء دوراً متعدد الأوجه في الجريمة، حيث يمكن أن يؤثروا على سلوك الأفراد من خلال التشجيع على الأنشطة الإجرامية أو التأثير من خلال التواجد في الأحياء المهمشة التي قد ترتبط بالجريمة، أو أن يصبحوا شركاء فعليين في ارتكاب الجرائم عبر التخطيط والمساعد، كما يمكن للرفقاء أن يلعبوا دوراً وقائياً عبر دعم الترابط الاجتماعي وتعزيز القيم الإيجابية، مما يحد من الانخراط في السلوكيات الإجرامية.

رابعاً: البيئة الترويحية وأوقات الفراغ

تقضي البيئة الترويحية الشخص معظم أوقات فراغه وذلك بممارسته بنشاط معين يبعث في روحه البهجة والسرور كالذهاب إلى الحداق والمتنزهات الموجودة والتي تكون قريبة في محل سكانه أما مفهوم الترويح من الناحية العملية فهو: نشاط اختياري يقوم به الفرد أثناء وقت الفراغ وأن دوافعه الأولية هي الرضا والسرور والبهجة الناتجة من هذا النشاط والترويح الذي يتعلق بألوان الأنشطة التي

يقوم بها الفرد والتي يمارسها خارج ساعات عمله حيث أن الفرد اختار بضعة أنشطة لممارستها طوعاً نتيجة لرغبة داخلية دافعة (عبد الله، 2011).

شدد علماء الجريمة على أهمية استغلال الأوقات الحرة في حياة الشباب والتي تمتد لساعات طويلة خاصة في أيام العطل، مشيرين إلى أن وقت الفراغ يعتبر مشكلة حقيقية يمكن أن تكون مفسدة الشاب تكويناً سليماً معافى خاصة فئة المراهقين، إذ أن هذه الفترة تعتبر غنية بالانفعالات والعواطف كما أنها غينة بفرص اكتساب المهارات والمعلومات والمعارف والنشاطات المختلفة، محذرين من التفكير الذي يجمد العقل ويأتي على صاحبه بالمشاكل (الأغوات، 2017).

يلعب وقت الفراغ دوراً معقداً في الجريمة، حيث يكون سبباً رئيسياً للانحراف إذا لم يستغل بشكل إيجابي، وخاصة لدى الشباب الذين يفتقرون للأنشطة الهادفة أو رقابة الأهل، مما يدفعهم لمخالطة رفقاء السوء والانخراط في أنشطة ضارة، بالمقابل، استغلال وقت الفراغ في الأنشطة المفيدة، كالرياضة، وتنمية المهارات الاجتماعية والعملية، ويمكن أن يقلل من احتمالية الانخراط في سلوكيات إجرامية ويعزز النمو الذاتي.

2.1.1.5 العود للجريمة

يعتبر العود للجريمة تكرار الفرد ارتكاب جريمة ثانية أو اكثر بعد محاكمته على الجريمة الأولى، وهو الرجوع المتكرر من قبل الفرد على ارتكاب السلوك المنحرف، وعودته مرة أخرى لمراكز الإصلاح ، فسعت كل الأنظمة إلى إعطاء مفاهيم تضمنتها القوانين المشرعة لتحديد أنواعها، ويعتبر العود في معظم التشريعات الجنائية سبباً من أسباب تشدد العقوبة على الجريمة الجديدة سواء كانت مماثلة للجريمة السابقة أم غير مماثلة، وحكمة التشديد ترجع بسبب الفرد ذاته، لأن عودته إلى الإجرام بعد الحكم عليه، يعتبر دليلاً على استهتاره وعدم خوفه من العقوبة، وكذلك دليلاً على خطورته الإجرامية فالعقوبة في هذه الحالة تكن رادعة له مما يستوجب تشديدها، ليعيش الأفراد بأمان في نفسهم وبدنهم، وأموالهم، وجميع أملاكهم (كركود وعبايدية، 2022).

يعرف العود إلى الجريمة بأنه ارتكاب الفرد جرمية أو أكثر يحكم عليه من أجلها نهائياً ثم العود بعد ذلك إلى ارتكاب جريمة جديدة، ومن جهة أخرى فالعود يدل على حالة فرد ارتكب جريمة أخرى دون ما يحتم اشتراط وجود حكم سابق يتضمن تنفيذ عقوبة سالبة لحرية ذلك الفرد (عبد الرحيم، 2017).

كما يعرف بأنه عملية تكرار ارتكاب الجرائم، فالمجرم العائد هو الفرد الذي سبق عليه الحكم وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى، سواء أثبتت هذه الجريمة رسمياً أم لا، وهو ضرورة لصدور حكم جديد بالإدانة لاعتبار الفرد عائداً (هامل، 2012).

ويعرف العود للجريمة في القانون بأنه ارتكاب الفرد لجريمة أو أكثر بشرط صدور حكم قضائي بات بحق المجرم فيقوم بارتكاب الجريمة أو الجرائم التالية بعد صدور الحكم القضائي، ونجد أن العود موجود في كل التشريعات القانونية وله العديد من الأنواع فنجد منه العود العام والخاص ويقسم كذلك من حيث المدة التي يتطلبها القانون بين ارتكاب الجريمة والأخرى ونجد كذلك العود البسيط والمتكرر والاعتياد على ارتكاب الأفعال الإجرامية. (ربيع، 2018).

وقانون العقوبات الفلسطيني لم يورد تعريفاً للعود بصفة عامة، وإنما نص على العقوبة المترتبة عليه في جريمة السرقة، وجريمة تداول المسكوكات الزائفة، كذلك لم يقر له الصحيفة الجنائية التي تعد أساس ظاهرة العود للجريمة (شحتو، 2017).

ويعرف العود للجريمة بأنه تكرار الفرد ارتكاب الجرائم بعد تلقيه عقوبة سابقة عن طريقة ما، وهو ما يعكس استمرار سلوكه الإجرامي بدلاً من الاندماج في المجتمع بشكل طبيعي، ويعد العود مؤشراً على عدم ردع العقوبة الأولى وعدم وجود توبة، مما يدفع باتجاه تشديد العقوبة على الجاني نظراً لتماديه وتحديه للقانون.

2.1.1.6 أنواع العود إلى الجريمة في القانون:

ينقسم العود من حيث نوع الجريمة إلى (كركود وعبايدية، 2022):

1. **العود العام:** " عندما لا يشترط القانون أن تكون الجريمة التالية من نفس نوع الجريمة التي سبق للعائد أن حكم عليه بها أو من مثيلاتها"، أي: لا يشترط أن تكون الجريمة تتماثل في نوعها وطبيعتها للجريمة الأولى التي تم الحكم على الجاني فيها.
2. **العود الخاص (النسبي):** ويسمى هذا النوع كذلك بالعود النوعي: " فهو ما يكون تشديد العقوبة فيه مبنياً على ارتكاب الجاني لجريمة جديدة مماثلة لجريمته السابقة".

كما يقسم إلى (عبد القادر، 2019):

1. **العود المؤبد:** هو ما يكون تشديد العقوبة فيه مبنياً على ارتكاب الجاني لجريمة دون التوقف على حدوثها في زمن معين أي سواء وقعت في زمن قريب من زمن الحكم السابق، أم وقعت بعد مدة طويلة، فالزمن بين الجريمة الأولى والثانية ليس بذي شأن.
2. **العود المؤقت:** هو ما يكون تشديد العقوبة فيه مبنياً على ارتكاب الجاني لجريمة جديدة قبل مضي زمن معين على صدور الحكم السابق، أو تاريخ الانتهاء من تنفيذ العقوبة.

2.1.1.7 أسباب العود للجريمة

تنقسم أسباب العود للسلوك الإجرامي إلى مجموعتين أساسيتين هما:

أولاً: الأسباب الداخلية: وهي الأسباب المتعلقة بالعائد نفسه، وتتعلق بجنسه وقدرته العقلية أو تكوينه النفسي والعقلي وهي كما يلي (ربيع، 2018):

- **الوراثة:** تتمثل بالخصائص الوراثية التي تنقل من الأب إلى الابن بطريقة التناسل.
- **الجنس:** يؤثر الجنس في الحاجة إلى الجريمة ودوافع الإجرام، ويختلف بين الذكور والإناث من حيث نسبة جرائم الاناث وجرائم الذكور، وكذلك الجرائم المرتكبة فحاجة الذكر إلى الاجرام أكثر من حاجة الأنثى.
- **الذكاء:** يعتبر الذكاء مجموعة من القدرات العامة والخاصة عند بعض الأفراد، وبهذه القدرات يحقق الفرد لنفسه مكانة متميزة في المجتمع، فمنطقياً أن الضعف العقلي سبب لارتكاب الجريمة لقلة التفكير في العواقب، وأن الذكاء يقي صاحبه من الوقوع في الجريمة.
- **المرض:** يكون المرض سبب من أسباب ارتكاب الجريمة، فالأمراض العضوية قد تؤدي بالفرد إلى ارتكاب جريمة، خصوصاً الأمراض المزمنة والتي تكون بدافع مادي، بالإضافة إلى الأمراض النفسية، خصوصاً الأمراض النفسية التي تجعل من المجرم يعتقد أنه قد حقق نفسه عن طريق الإجرام، وقد تؤدي بالفرد لارتكاب الجريمة بسبب الصراعات النفسية اللاشعورية هي التي تدفع إلى الإجرام مرة أخرى، أما الأمراض العقلية فهي سبب من أسباب العود للجريمة لأن الفرد الذي لديه اضطراب عقلي لا يعرف ماذا يفعل أحياناً ويمكن أن تحدث الجريمة دون معرفته و وعيه بما يفعل.
- **المستوى الثقافي:** ترجع إلى نوعية الثقافة التي نشأ عليها الفرد، فتدني المستوى الثقافي يجعل الفرد جاهلاً بالأنظمة وبعواقب الجريمة فيقدم عليها.

ويمكن تصنيف الأسباب الداخلية للعود إلى الجريمة، إلى أسباب نفسية وشخصية وتتمثل في: الاضطرابات النفسية والشخصية، وضعف الوازع الداخلي، وتأثير العوامل العاطفية والانفعالية، ، كما تصنف إلى أسباب تتعلق بالاحتياجات الأساسية والبيئية وتتمثل في: الإدمان، وعدم توفر الفرص الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة المحيطة، وأسباب بيولوجية وجسمانية، وتتمثل في بعض الأمراض والحالات الطبية، والعوامل الوراثية.

ثانياً: الأسباب الخارجية: وهي الأسباب المحيطة بالمجرم، التي قد تؤدي إلى عودته للإجرام، ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي (الشهراني، 2014):

- **عدم تقبل المجتمع للمفرج عنه وطرق معاملتهم له:** والتي تعرف بالوصم، إذ أن المجتمع لا يتقبل المجرم عند خروجه من مركز الإصلاح والتأهيل، بحيث يعد عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من أهم عوامل العود لارتكاب الجريمة.
- **التفكك الأسري:** للتفكك الأسري صورتين، تفكك مادي وتفكك معنوي، فالأول يكون بغياب ممول الأسرة الذي يكون وغالباً الأب، والثاني يكون بغياب مصدر الحنان والتي تكون عادة الأم، وقد يكون للنزاعات بين الزوجين دور لانحراف الأبناء، فهو يؤثر على نفسيتهم نتيجة للضغوطات النفسية التي تؤدي إلى الإجرام.
- **العوامل الاقتصادية:** لها دور في دوافع الفرد لارتكاب الجريمة مرة أخرى، خصوصاً في حالات تعرض المجتمع او الدولة لأزمات اقتصادية وغلاء المعيشة، وعدم توفر فرص عمل، فكل هذا قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم عدة مرات، وغالبية هذه الجرائم تكون للكسب المالي سواء لإعانة الشخص لنفسه أو لعائلته خاص إذا كان هو العائل الوحيد.
- **التسيب بتطبيق القانون:** قد يشعر العائد للجريمة بعد دخوله للسجن أن العقوبة التي تلقاها بسيطة مقارنة مع ما جناه مادياً من جرائم، وقد يكون هناك إغفال او عدم تطبيق القوانين والعدالة بالشكل الصحيح، الذي يكفل شيوع الأمن والسلم في المجتمع، فيكون هذا الأمر بمثابة دافع للقيام بالجريمة مرة أخرى.
- **العامل السياسي:** للعامل السياسي دور مهم في العود للجريمة، فتردي الأوضاع السياسية تدفع بالأفراد إلى ارتكاب الجرائم مرات عدة، من أجل التغلب على النتائج المتأتية من الواقع السياسي السيء.
- **الانفتاح المجتمعي:** الانفتاح المجتمعي على الثقافات والحضارات الأخرى والاطلاع على جرائم وأحداث تحدث في المجتمعات الأخرى، فهذا يعني أن الفرد المتابع لمثل هذه الأحدث قد يقوم بارتكاب الجريمة وممارستها بشكل متكرر، وكذلك الواقع القانوني الذي ينظم الأفعال الإجرامية والجزاءات المترتبة عليها دور كبير فإذا لم تكن هذه التشريعات منظمة بطريقة من شأنها الحد من العود، فإن لك يشجع على ارتكاب الجريمة وعلى العود لارتكابها.

تعزى الأسباب الخارجية للعود إلى الجريمة إلى عوامل مجتمعية وبيئية تدفع الأفراد إلى العود لارتكاب الجرائم بعد إطلاق سراحهم، وتشمل العوامل الاقتصادية كالبطالة وصعوبة إيجاد عمل لائق، والظروف الأسرية والاجتماعية كالبيئة غير المستقرة، والتفكك الأسري، وكذلك صعوبة الاندماج في المجتمع ونقص برامج إعادة التأهيل الفعالة، وغياب الدعم المادي والاجتماعي للمفرج عنهم، مما يجعلهم عرضة للعود إلى حياة الجريمة.

2.1.1.8 النظريات المفسرة للجريمة

أولاً: نظرية الوصمة الاجتماعية

ظهر مفهوم الوصم عند جوفمان بتسمية (Labeling) في كتابه الوصمة عام 1963، ويشير إلى علاقة التدني التي تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي بالكامل، كما تعرف بالعملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فيتم وصفهم بصفات بغيضة أو صفات تجلب لهم العار وتنقص من قيمتهم الاجتماعية، حيث بين جورج هربرت ميد أن الوصمة الاجتماعية تزداد حدتها كلما زات العقوبات المطبقة على مرتكبي الجريمة (بشقة وسليمان، 2016).

ويرى العالم هوار بيكر أن الجماعة البشرية هي التي تخلق الانحراف عن طريقة صنع القواعد التي يتكون الانحراف نتيجة خرقها حيث ينطبق القانون على بعض الأشخاص الذين يوصمهم المجتمع بوصمة الانحراف ويوصفون بالخروج عن القانون، ومن هنا لا يصبح الانحراف ذاته صفة للقول الذي يرتكبه الفرد بل نتيجة لما يطبقه الآخرين عليه من القواعد أي نتيجة وصم الفرد من قبل الآخرين كمذنب حيث تقع على الفرد ليكون منحرفاً والفعل الذي ارتكبه انحرافاً، ويرى ويلكنز أن الوصم كمتغير مستقل يمكن أن يأخذ شكلين هما: أن الوصم نفسه يمكن أن يجلب انتباه الناس والمؤسسات الرسمية وهذا بسبب عملية المراقبة وإلصاق الوصم بالفرد، فالشخص الذي تم وصمه بدور وانطلاقاً من قناعته به فيؤدي إلى قبوله وإلى تغيير مفهوم الذات لديه (كركود وعبايدية، 2022).

واشتهر العالم أدوت ليمرت بمفهومي الانحراف الأولي والثانوي (بشقة وسليماني، 2016):

الانحراف الأول: يعني السلوك العرضي أو الموقفي والذي يمكن تبريره أو تفسيره من قبل الفاعل.

الانحراف الثاني: هو عملية أخذ وعطاء بين الفرد والمجتمع بمؤسسات حتى يصل الفرد إلى قبول الهوية الجديدة ومن هنالك يمكن أن يشترك بثقافة ومن هذه النقطة بصفة بالانحراف الثانوي.

من خلال الاطلاع على هذه النظرية و محاولة الربط بينها و بين العنوان نرى انها تحت اطار تحليلي لا غنى عنه لفهم تحدي العود الى الجريمة و الذي يسعى مراكز الإصلاح و التأهيل مواجهته . السجن وفق هذه النظرية ليس فقط مجرد مكان للعقوبة و انما عملية وصم يرسخ صورة الجاني في ذهن الافراد و المجتمع ما يجعله يعود الى الانحراف مرة أخرى بعد الافراج عنه . ولكن من هنا تبرز دور مراكز الإصلاحية في تقديم التدريب والتعليم والتي تساعد على كسر حلقة الوصم عبر مسارين مهمين الأول ترقية مفهوم الذات الإيجابي للمودع ليتمكن من مقاومة الوصم الداخلي والثاني تزويده مهارات وهوية جديدة مقبولة اجتماعيا (كحرفة او مؤهل علمي) وما يسهل اندماجه في

المجتمع وتقليل من الرفض المجتمعي. فان نجاح هذه البرامج في الحد من العود الى الجريمة يقاس بمدى قدرتها على إزالة الآثار السلبية للوصم وفتح أبواب القبول امام المفرج عنهم.

ثانياً: نظرية التعلم الاجتماعي

ركز باندوا في نظرية للتعلم فعلى كيفية اكتساب الفرد لسلوك جديد من خلال التعلم بالملاحظة وتقليد الأنموذج، ويركز على تفسير ذلك التفاعل المعقد بين البيئة والإدراك والسلوك.

وتعد التنشئة الاجتماعية عملية تعديل وتغيير في سلوك الفرد، وبالتالي فهي عملية تعلم، إلا أن هذا التعلم قد يكون مباشراً من خلال التدريب عليه أو غير مباشر من خلال تقليد المحيطين، وقد يتعلم الطفل أنماطاً سلوكية لم يعلمها له الراشدون وربما نهوه عنها، لأن الطفل يعمل ما يشاهده ويراه من تصرفات وسلوك، وأغلب ما يحاط بالأطفال يمكن اعتباره نماذج، ويبدو على ما تبناه عملاء نظريات التعلم السابق ذكرهم تحيزهم لدو البيئة المحيطة. ويذكر هيرشي أن الأفراد يتعلمون السلوك المنحرف والتعاريف المرافقة له بطرق مختلفة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال التقليد والنمذجة، حيث إن السلوك المنحرف قد يقوى بواسطة التعزيز ويضعف من خلال العقاب، إذ يرتبط ديمومة هذا السلوك من خلال التعزيز ونوعية التعزيز المتاح، وقد أضاف وعلى أن التعلم الاجتماعي يفسر سلوك الأفراد، وأن هناك علاقة وطيدة بين التعلم الاجتماعي والبناء الاجتماعي، لما للبيئة من دور مهم في التعلم والوصول بدورها إلى الجريمة والجنوح والانحراف (العواملة والخزاعي، 2022).

مبادئ نظرية التعلم الاجتماعي عند باندورا

لاحظ باندورا خلال تجاربه أنه كلما زاد حب الأفراد للأنموذج فإن تأثيره عليهم يكون أكبر، وأن التعزيز يشكل دافعاً قوياً لتذكر السلوك وممارسته لاحقا، مع التأكيد على دور العمليات المعرفية في التعلم، حيث أن هناك ثلاث آليات أساسية متداخلة وراء موقف باندورا من نظرية التعلم الاجتماعي وهي (شحتو، 2017):

- **آلية العدالة الإبدالية:** أي أن تعلم السلوك يمكن أن يكتسب على نحو بديلي، من خلال ملاحظة النماذج دون الحاجة إلى مرور الفرد بالسلوك نفسه، فيتم التعلم دون المرور بتجربة مباشرة بالثواب والعقاب، حيث يؤكد باندورا أن مبدأ المحاولة والخطأ غير كاف لتعلم السلوك بل يجب ملاحظته.
- **آلية العمليات المعرفية:** حيث أكد باندورا أن التعلم بالملاحظة يحدث بشكل انتقائي وليس بشكل أوتوماتيكي، حيث يتأثر التعلم بالعمليات الانتقائية للملاحظ، وفقاً للثواب والعقاب، وتتدخل العمليات الداخلية كالاستدلال والتوقع، والإدراك، فالسلوك الملاحظ يخضع للمعالجة لتفسيره وتحديد الشكل الأفضل له.

- **آلية عملية التنظيم الذاتي:** حيث ينظم الأفراد لسلوكهم على ضوء النتائج المتوقع تحقيقها من جراء القيام بذلك السلوك حسب ما يراه باندورا إذ أن توقع النتائج يحدد إمكانية تعلم السلوك، أو عدمه كما أن للتوقع دور رئيسي في ممارسة السلوك واستخدامه.

مراحل عملية التعلم الاجتماعي عند باندورا

يرى باندورا أن نظرية النمذجة السلوكية أو الاقتداء بالأنموذج ومحاكاته تتألف من أربع مراحل اساسية يجب توفرها لحدوث عملية التعلم الاجتماعي وهي (فيصل وبوعمامة، 2024):

1. **مرحلة الانتباه والاهتمام القصدي:** ويعد الانتباه شرطاً أساسياً لحدوث عملية التعلم الاجتماعي ومحاكاة سلوك معين، فالانتباه يتم على نحو انتقائي، حيث يعتمد على مختلف العوامل المرتبطة بالأنموذج الذي يرغب الفرد في تقليده.
2. **مرحلة الاحتفاظ:** يجب على الفرد الملاحظ التواصل وتمثيل الأداء في الذاكرة طويلة المدى عن طريق التدريب لإجراء المطابقة بين سلوك الفرد المتعلم وسلوك الأنموذج أو القدوة.
3. **مرحلة إعادة الإنتاج:** أي هي عملية ترجمة المتعلم للرموز التي تم ترميزها وتخزينها، والاحتفاظ بها في الذاكرة الخاصة بالأنماط السلوكية التي صدرت عن الأنموذج إلى أنما استجابة، أو أنماط سلوكية جديدة، وهي تتطلب توفر قدرات لفظية أو حركية لديه لترجمة هذا التعلم في سلوك قابل للملاحظة والقياس.
4. **مرحلة الدافعية:** وهي السلوك الذي تعلمه القرد من خلال الملاحظة يتوقف على مدى توفر الدافع، أو الحافز لدى الفرد، مع الدور الكبير الذي تلعبه توقعاته في ذلك، فإذا كانت توقعات المتعلم أن ملاحظته لسلوك معين عند الفرد الأنموذج سيتبعه تعزيز إيجابي، فإن ذلك سيجعله يركز وينتبه لذلك السلوك قصد تقليده، أما إذا جلب له التعزيز فإنه يميل إلى تجنب ذلك السلوك وعدم الانتباه إليه.

تنظر نظرية التعلم الاجتماعي إلى العود للجريمة على أنه سلوك مكتسب من خلال الملاحظة والتقليد والتعزيز في البيئة الاجتماعية، خاصة من خلال الارتباط بجماعات الأقران غير المطابقة للقانون، حيث يتم تشكيل تعريفات وقيم ترز الجريمة وتكسبها مكافأة، ويكرز فهم كيفية تأثير هذه البيئات الاجتماعية على العود للجريمة على كسر دوائر التعلم الإجرامي وتقديم بدائل إيجابية، كالإرشاد وبرامج المجتمعي لتعزيز السلوكيات المقبولة.

ثالثا: نظرية الضبط في الجريمة

إن من أهم النظريات التي اهتمت بمجموعة العوامل البيئية الداخلية والخارجية المرتبطة بالانحراف والجريمة نظريات الضبط الاجتماعي ومنها نظرية الاحتواء: حيث تركز هذه النظرية على التضامن الاجتماعي في الضبط الاجتماعي، ويعتبر العالم هيرشي رائد هذه النظرية حيث تؤكد هذه النظرية أن الأفراد يتمتعون بالضبط الذاتي المترفع هم الأقل ميلاً وبكافة الفئات العمرية للجريمة والانحراف على عكس الذين يتمتعون بضبط ذاتي منخفض فهم الأكثر ميلاً للانحراف، وتعتبر النظرية أن المصدر الرئيسي لضبط الذات المتدني التنشئة الاجتماعية غير الفاعلة والمؤثرة، ويبين العالم ركلس في نظريته عن الاحتواء الخارجي الذي يتكون من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق حيث يؤكد أنها تشكل بيئات اجتماعية رئيسية لغالبية المراهقين وتشكل تأثيراً كبيراً على سلوك المراهقين (الشديفات والرشيدي، 2016).

وتؤكد النظرية أن احتمالية انخراط الأفراد في فعل إجرامي تحدث بسبب وجود الفرصة لارتكاب الجريمة أو فرصة الجريمة، مع توافر سمة شخصية سمات الضبط الذاتي المنخفض، وإن الجريمة تعد مظهراً من مظاهر الضبط الذاتي المنخفض، وتعتبر الجريمة عملاً سهلاً، وقد تحقق المصالح الخاصة بسرعة مثل (الرشوة، والسرقة، والغش والفساد) وغيرها من الأعمال الإجرامية التي تتحقق بسرعة، وسهولة دون انتظار أو بذل جهد، ولكن اختلاف بين الأفراد يعود إلى مستوى ضبط الذات ووجود الفرصة لارتكاب السلوك المنحرف، وقد عزي الاختلاف بين المجرمين وغيرهم إلى الاختلافات في مستوى ضبط الذات، وإن نقص ضبط الذات قوة طبيعية تظهر نتاج للتنشئة الاجتماعية الناقصة، حيث يفشل الآباء في مراقبة سلوك الطفل، ولا يلاحظون السلوك المنحرف عندما يحدث، وإهمال معاقبة الطفل عندما يقترف سلوكاً منحرفاً، بل على العكس فإن ضبط الذات قد يؤثر في أداء الأفراد في هذه المؤسسات مثل المدرسة والعمل، والزواج، والأشخاص ذو الضبط المنخفض لا يمللون إلى السلوكيات المنحرفة فقط بل إنهم في الأغلب غير ناجحين في المدرسة أو العمل أو الزواج (البداينة وآخرون، 2010).

وقد طور هيرشي في معرض فحصه لنظريته أربع أبعاد أو مصطلحات لقياس الرابطة الاجتماعية وهي كما يلي:

1. **الالتصاق (التعلق):** وقد عرف التعلق بقوة الروابط بين الفرد والوالدين والأصدقاء والمدرسة والمدرسين.
2. **الالتزام:** وأما فيما يتعلق بالالتزام فعرفه بمقدار ما يكرسه الفرد من جهد في أمور أو أعمال نافعة في المجتمع كالدراسة أو العمل في البيت.

3. **الانغماس:** فإلى أي درجة أو مدى يستغل الشخص أوقاته في العمل في أعمال نافعة (الوظائف المدرسية، أو مدة الدراسة في البيت) وهي الأعمال التي من شأنها أن تقلل وتحد من نسبة الوقت المتوافر لأعمال غير سوية.
4. **المعتقد:** أي قوة اتجاهات الأشخاص تجاه الالتزام بالمعايير والتقاليد والقوانين، وكذلك استخدام الدين والقانون والقضاء والشرطة لقياس قوة المعتقدات (البداينة، 2011).

و بإسقاط نظرية الضبط في الجريمة على ظاهرة العود الى الجريمة نجد انها نتيجة طبيعية لاستمرار في ضبط الذات المنخفض لدى الافراد المفرج عنهم و الذي فشلت من قبل في التنشئة الاجتماعية تقويته مسبقا. و هذا الضعف يجعل الفرد دائما ميالا الى السلوك الاجرامي السهل و الأسرع من الالتزام بالسلوكيات التي تتطلب جهد و صبر. و يتحقق ذلك في حال انهيار الروابط الاجتماعية الأربعة أي ان الفرد يجد نفسه بلا التصاق قوي يربطه بالمجتمع الإيجابي , و بلا التزام باهداف مشروعة , مما تبقى الفرصة امامه قائمة و مغرية . و بالتالي فان العود الى الجريمة هو المظهر السلوكي لفشل الفرد في إعادة بنا هذه الروابط مما يثبت النقص لضبط الذات وهو الدافع خلف تكرار السلوكيات المنحرفة.

رابعا: نظرية العلاج الاستراتيجي الأسري

قدم جاي هالي (J.Haley) النموذج الاسترتيجي أخصائي الاتصالات وهو من رواد حركة علاج الأسرة، والذي ركز على اضطراب وظائف العلاقات وأنماط الاتصالات داخل النظام الأسري الذي يحدث فيه المرض، ويؤكد على الأسلوب أكثر من تركيزه على النظرية وخاصة الفنيات التي أثبتت فعاليتها، وقد التمس كل من هالي ومادينس (Halley &Madanes) طريقة الاتحاد مع الأب والأم لتكون هرمية جديدة وتغير المثلث المشكل من قبل الوالدين والطفل، بقصد إحداث مثل هذه التوجيهات والتجارب والصفات وغيرها، ويهدف العلاج الاستراتيجي الأسري إلى التركيز على إحداث تغيير في أنماط التفاعل بين أفراد الأسرة، وعلى المشاكل الحالية، وكذلك التركيز على التغيرات في السلوك وتقوم برامج الرعاية الاجتماعية بدور هام في العلاج الاستراتيجي منها (الغامدي والمجالي، 2020):

1. يقرر المعالج كيف سيتم العلاج ويشمل ذلك من هو الشخص الذي سيدعى لحضور الجلسات؟ ومن الذي سيبدأ أولاً بالحديث عن المشكلة؟ وكذلك ما هي التفاعلات التي سيتم تطبيقها؟
2. يبقى المعالج خارج نطاق الأسرة ويتجنب التحدث المباشر لدفاعات الأسرة.

3. يقوم المعالج بملاحظة تفاعلات الأسرة ومزاجها أكثر من اهتمامه بما يحصل في الجلسة، ثم يقوم بوضع افتراضات حول ما يتم جمعه من معلومات، ومن ثم يدير المعالج الجلسة وفقاً للافتراضات التي طورها، وكذلك طريقة تفكيرهم بماذا يفعلون أو يقدمون لحصول التغيرات.
4. يقوم المعالج بخلق التغير من أجل حل المشاكل الحالية وذلك من خلال إعطاء تعليمات مباشرة وقد تشمل هذه التعليمات إخبار الأفراد ماذا عليهم أن يفعلوا بشكل مباشر، الاهتمام بحركة الجسم، وأوقات الصمت، أي الاهتمام بما يقول أو يفعل النزيل.

تفسري هذه النظرية بظاهرة العود الى الجريمة كنتيجة مباشرة لعودة المفرج عنه الى نظام اسري مضطرب لم يجري عليه أي اصلاح ويسببه أنماط تفاعلية خاطئة بداخل الاسرة, فان مجرد تأهيله وحده دون اصلاح النظام الهرمي بأكمله يعد عملا قاصرا ويحدث العود الى الجريمة بسبب الضغوط والعلاقات المعطوبة أي نعود الى السبب الأول في الانحراف . فتصبح الرعاية الاجتماعية هنا غير فعالة في منع العود اذ لم تنجح في تغيير سلوك وديناميكية الاسرة لضمان وجود احتواء قوي إيجابي

خامسا: نظرية اللامعيارية (الأنومي)

طورها العالم إيميل دوركايم رافضاً التفسيرات النفسية والبيولوجية ومركزاً على أهمية التفسير الاجتماعي، إذ أكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية غير سوية في المجتمعات الإنسانية، وحول السؤال الشائع لماذا أجرم الأفراد في هذا المجتمع إلى لماذا زاد الإجرام في هذا المجتمع وذلك الزمن؟ حيث لاحظ دوركايم أن المعايير الاجتماعية والثقافية تفقد ما لها من فاعلية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيراً سريعاً، مما يخلق حالة الأنومي التي صاحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافي، وقامت نظريته على فرضين أساسيين هما: أنه كلما زاد التماثل بين الأعضاء في الجماعة زاد تماسكهم معاً، وكلما قوي التماس في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف، وانتهى لتأكيد أن الجريمة وبالتحديد ظاهرة الانتحار ذات علاقة قوية بظاهرة الفردية، التي تتأثر هي الأخرى بدرجة التماسك الاجتماعي، التي تتحدد بمدى تغلغل التغير الاجتماعي لمكونات البنى الاجتماعية بالمجتمع، وقدم أربعة أنماط للانتحار وهي الأناني والإيثاري والأنومي والقدري (ربيع، 2018).

وعلى الرغم من أن دوركايم قد وظف فكرة الأنومي لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، إلا أن العلماء من بعده طوروها لاستخدامها في تفسير السلوكيات الانحرافية بوجه عام، ومنهم كوهن وكلاودو ميرتونف ميرتون، طور أفكار دوركايم حول اللامعيارية، فافترض أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات اجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي ومجموعة من الوسائل المشروعة تسمح به الثقافة لأفراد المجتمع، باتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف والوسائل غير المشروعة التي لا تسمح بها ثقافة المجتمع ولا قوانينه، وتباين أفراد المجتمع في الخصائص

الاجتماعية والاقتصادية وامكانياتهم، الأمر الذي يعكس هذا على التباين في بلوغ الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة، وعندما يعجز الفرد في تحقيق أهدافه بالسبل المشروعة، يظهر ما يطلق الانحراف الابتكاري الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة، من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم ذات الإجبار الثقاف، والانحراف الانتمائي الذي يشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته الأولى، والانحراف الانسحابي الذي يمثل فشل الفرد في مواجهة الواقع، مما يؤدي به على التكيف السلبي، كتعاطي المخدرات أو الخمر، ومغيبات العقل، والانحراف الثوري الذي يؤدي إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والاتلاف، والانحراف الطقوسي وهو يمثل حالة من حالات الانحراف غير المعيب، فالانحراف وفق نظرية ميرتون نوعين الانحراف المعيب الذي يمثل فيه خرق القواعد الأخلاقية ما يدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله، والانحراف غير المعيب سلوك لا يتنافى مع قواعد القانون الجنائي (بوسكرة، 2020).

أما نظرية الأنومي عند كلوارد واوهلن فقد اعتمدوا فيها على متغيري الطبقة الاجتماعية وبناء الفرصة في المجتمع فافتراضا أن عملية اغتراب الأفراد عن معايير المجتمع وتبنيهم سلوكاً غير اجتماعي تأخذ الخطوات التالية (المصراتي، 2010):

- التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية القائمة نظراً لفقدان الإيمان بشرعيتها.
- الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلاً من الاعتماد على أنفسهم.
- التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب جريمة والتدرب عليها لتحريرهم من الخوف.
- اجتناب وقوع العقوبة وهم بذلك يسعون للنجاح عند اتباع سبل غير مشروعة.

وما يمكن الربط بين النظرية و العود الى الجريمة هي استمرار حالة الضغط الثقافي وفقدان التماسك الاجتماعي بعد الافراج عنه. وهذا بسبب عجزه عن تحقيق الأهداف الثقفية المشروعية كالنجاح و الاستقرار الوظيفي و هذا ما يولد لديه شعور الاغتراب وفقدان المعايير و هذا ما يدفعه الى الانحراف مجددا .فالعود الى الجريمة دليلا على فشل المجتمع في دمج الافراد و منحهم الفرص الشرعية بعد الخروج من المراكز الاصلاحية و ما يبقي تحت وطأة الانومي و يدفعه الى تكرار الاجرامي كآلية تكية مدمرة.

2.1.1.9 الوقاية من الجريمة وفق أحدث الاتجاهات

تتنوع الوسائل والبرامج والإجراءات المتعددة للوقاية من الجريمة، حيث تعتبر الوسائل التقليدية أو ما اتبعتها المجتمعات الإنسانية في الوقاية من المخاطر التي تهدد سلامتها، ومن أهمها ما يلي (Saleh, 2014):

- اعتمدت الدول على الجزاء والعقاب كركيزة لسياستها الوقائية وكيفية التصدي للجريمة من خلال القوانين الجزائية المجرمة للنشاطات الخطرة والتي تهدد من المواطن، مع تشديد العقوبات الرادعة للفعل، وخصوصاً العقوبات الخاصة كالتشديد على عقوبة خطف الطائرات والعمليات الإرهابية.
- زيادة الرقابة الشرطية والتصدي للمجرمين وملاحقتهم والقبض عليهم.
- اتخاذ العقوبات الرادة والزاجر من خلال التدخل القضائي لكل فعل جرمي.
- الاعتماد على المصلحين الاجتماعيين وكبار العلماء الجنائيين بإحداث عدة برامج إصلاحية وتربوية في مراكز الإصلاح والتأهيل والإصلاحات والمؤسسات العقابية، انطلاقاً من مبدأ العمل على تأهيل المجرم ثقافياً واجتماعياً ومهنياً، وجعله مواطناً صالحاً بعيداً عن الإجرام صالحا في مجتمعه.

ومع ارتفاع عدد الجرائم وتنوعها توجه الدول إلى التخلي عن الوسائل التقليدية واتبعت وسائل وقائية عاملة بعدما اتجه التركيز على أسباب الجريمة وعوامل ارتكابها، ومن أهم الأساليب الوقائية العامة ما يلي (العواملة والخزاعي، 2022):

1. التوجه نحو بنية اجتماعية بحتة، وتوفير بيئة اجتماعية ملائمة لحياة طبيعية كوجود مقومات أساسية كالعائلة والمدرسة، وتوفر السكن، وتواجد المهنة، وتوفر الصحة وغيرها من الأمور الأساسية التي تؤثر وبشكل مباشر في بناء شخصية الفرد السوي.
2. التوجه نحو تربية مدنية صحيحة، من خلال التنشئة الاجتماعية الصحيحة، وما تفرضه تلك التنشئة من عادات وسلوكيات وواجبات صحيحة مراعية مصلحة الجامعة وأمنها وسلامتها.
3. التوجه نحو الخدمة والتأمينات الاجتماعية، من خلال توفير سلسلة من الخدمات الاجتماعية من عيادات اجتماعية، وأقسام صحية وتوجيه اجتماعي تربوي وأقسام طوارئ، تشعر المواطن بالطمأنينة.
4. التوجه نحو حياة اقتصادية متوازنة، حيث أن أغلب الجرائم المرتكبة تعود إلى الفقر والبطالة والاستغلال والاحتكار، لذا العمل على التوزيع العادل للثروات وتوفير العديد من فرص العمل، وإنشاء مكاتب للتوجيه المهني والتدريب.

5. التوجيه إلى تنظيم أوقات الفراغ والتشجيع على الأعمال والنشاطات الاجتماعية، وذلك بالحث على الأعمال التطوعية، وإنشاء الأندية الثقافية والرياضية، وبث روح العمل الجماعي في مختلف المجالات.
6. التعاون الدولي والإقليمي المشترك لتعزيز الجهود وتوحيد التشريعات الجنائية والتعاون الأمني وتنظيم المؤتمرات والندوات وتطوير الأبحاث والدراسات المتعلقة بالوقاية من الجريمة وتطوير كفاءات رجال الأمن وأجهزة العدالة.

تعتمد الوقاية من الجريمة بأحدث اتجاهاتها على مقاربات متنوعة تشمل الوقاية الموقفية والاجتماعية، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية، وتشجيع مشاركة المجتمع والقطاع الخاص، واستخدام التكنولوجيا والبيانات في تحليل الجريمة والتنبؤ بها، وتشمل هذه الاتجاهات التركيز على العدالة التصالحية، وإنشاء مراكز متخصصة لمكافحة الجرائم المستجدة مثل الجرائم السيبرانية والتعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعلومات.

2.1.1.10 الجريمة في المجتمع الفلسطيني

يعتبر وجود الجرائم مرتبطاً في بدايته منذ وجود الإنسان على وجه الأرض ومع كونها أنها كانت في البداية جرائم بسيطة إلا أنها ومع تطور وتشابك وتعقيدات الحياة منذ الأزمنة البعيدة والعصور الوسطى والعصر الحديث زادت وتيرة الصعوبات الحياتية لدى الإنسان ما دفع بالكثير من أبناء البشر إلى السير في طرق ملتوية وصلت في بعض منها إلى حد ما بات يطلق عليه بالجريمة، فالجريمة هي حدث عملت كل ثقافة وحكومة ومجتمع على تسميته بهذا الاسم، فالزنى مثلاً في بعض المجتمعات لا يعتبر من الجرائم وتناول المخدرات كذلك في بعض من الدول قد لا يعتبر جريمة مع العلم أن هذه الأحداث في كثير من دول العالم تعد من حدود الأعمال غير المقبولة لديهم والتي أدرج بالتالي على تسميتها ضمن حدود الجريمة الواقعة، وفي الناحية القانونية فإن الجريمة من أجل وجودها واثباتها لابد من توافر أربعة عناصر أساسية وهي الجاني والمجني عليه وأداة الجريمة والدافع من القيام بها، فمثلاً يعد القتل جريمة ولكن إذا حدث دفاعاً عن النفس أو العائلة من أي اعتداء تلغي صفة الجريمة عنه مع العلم بأن الحدث واحد فلا يوجد قتل بشكلين والذي يميز ذلك هو الدافع وراء القيام بالحدث الظاهر وقوة القانون تساعد في الكشف عن الجرائم وتقلل من وقوعها مسبقاً (عرار وآخرون، 2021).

لقد تبين أن نسبة الإجرام في المجتمع الفلسطيني مقلقة وتسير في تزايد مستمر فمنذ القدم كانت نسبة الجرائم قليلة إلا أنه وفي العصر الحاضر فإنه هذه النسبة تتزايد، والذي يرتبط بذلك هو الانفجار السكاني في العالم، فالتزايد السكاني وتشابك وتعقيدات الحياة العصرية زادت من تفاقم الوجود لهذه الجرائم، وأصبحت جرائم متنوعة منها جرائم تقليدية ومنها جرائم إلكترونية وما شابه ذلك، فمن

الممكن إحداث كافة الجرائم بطرق الكترونية وما ثبت ذلك هو التفجيرات الأخيرة التي جرت في بعض المواقع الإيرانية بواسطة تدخلات إلكترونية خارجية والتي أدت إلى قتل وتدمير الكثير من الأفراد والمباني، ولذلك فإن المواقع الإلكترونية تساعد في الجرائم، حيث يعتبر الانفتاح على العالم الغربي وانتشار الأفلام على شاشات الفضائيات والانترنت عامل قوي عمل على ازدياد الجرائم (أبو كريم، 2018).

في المجتمع العربي الفلسطيني فإن التزايد السكاني وظروف الحياة السياسية والاقتصادية والتي لا يمكن فصلها عن حياة سكانه عملت بل وعززت من الوجود الضخم لنوعية هذه الجرائم، فأثرت على نفسية الأفراد بالإضافة إلى تأثيراتها على النواحي المادية من بطالة وضيق في الألف من أجل توفير مشاريع متنوعة قد تقلل من البطالة إلى عدم وجود أي أمل لحل سياسي يرضي الجميع، إلى عدم سعة الأراضي في هذا المجتمع لسكانه بسبب الاحتلال الجاثم عليه، فمن دوافع وراء ازدياد نوعية هذه الجرائم في داخل المجتمع العربي الفلسطيني (علاونة، 2022).

2.1.2 العقوبة

لم تكن العقوبة أمراً مستحدثاً وجديداً في تاريخ وحياة الأفراد أو حالة طارئة ، إلا أنها تعد من الأمور والإجراءات التي رافقت الفرد منذ بدأت الخليقة وسنها المولى عزوجل فنرى عقوبة آدم حين أخرجه الله من جنة الراحة وأسكنه أرض الشقاء، فيمكن القول بأن العقوبة مما عجنت به فطرة وطبيعة الفرد (التميمي، 2020).

فالهدف من العقوبة ليست حفظ فقط بل لتحقيق فائدة في المستقبل كذلك إلى جانب أنها وسيلة لإعادة التوازن للمجتمع بعد إخلال الجريمة بقواعد السلوك والنظم الواجبة، الاحترام وردع للجاني وتخويف لغيره، وأنها تسعى لتحقيق المنفعة الاجتماعية مهما بلغت قسوتها (قاسم، 2024).

تعد الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية وينظر للمجرمين على أنهم فئة مرفوضة اجتماعياً بسبب ما تلحقه الجرائم بالمجتمع من أضرار تطال أمنه واستقراره وتقضي على تطوره لذا كان لزاماً التصدي لهذه الجريمة بالعقوبة التي تقضي عليها حماية للمجتمعات وأمنها واستقرار الأفراد داخلها، وعلى فإن العقوبة مرتبطة بالجريمة ارتباط وثيق وقد اختلفت العقوبات باختلاف المجتمعات ففي الماضي اختلفت العقوبات عن الحاضر واختلفت المجتمعات الدينية عن المجتمعات المتحضرة.

2.1.2.1 نشأة العقوبة وتطورها

مرت العقوبة بعدة تطورات تاريخية من المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الحديثة

أولاً: العقوبة في العصر البدائي والقديم

مرت العقوبات بعدة مفاهيم وتطورت هذه مع تطور المجتمعات البشرية

وارتبط التطور التاريخي للعقوبات بظهور المجتمعات البشرية نفسها، لأنها تمثل ردود فعل طبيعية للعدوان مهما كان شكله، والعقوبة موجودة منذ أن اتخذت الجريمة شكل الشر الذي أشعله شر آخر، وما زالت تمثل العقوبة الرادع الحامي للمجتمع من الظواهر الاجتماعية التي حمت المجتمع من الظواهر الإجرامية لعدة قرون والسبب في العقوبة بأنها دفاع تلقائي وغريزي عن النفس يتخذ شكل الانتقام والإيذاء للمعتدي والمجرم وإلحاق الضرر به (التميمي، 2020).

فالأفراد بالمجتمعات البدائية القديمة كانوا يعيشون في قبائل منفصلة، لم يكونوا مرتبطين بنظام موحد، ولم يحكموا على علاقاتهم ومنازعاتهم بالقوانين والسلاطين، وكانت العقوبة انتقالاً رأسياً للانتقام الفردي بأي صورة من صور العنف، فيما بعد أنتقل هذا الانتقام إلى رب الأسرة، وتأخذ العقوبة شكل التوبيخ الذي يوقعه رب الأسرة على أفرادها، ومن ثم انتقلت العقوبة من سلطة رب الأسرة إلى سلطة رأس العشيرة أو القبيلة، والذي كان في يده سلطة إدارة المحاكمات وإصدار العقوبات أو الأحكام كما كان له الحق في الحكم بالحياة أو الموت على الجناة، وقد تميزت العقوبات بالطابع الجماعي من الجرم وذلك كونه خارج على نظام القبيلة، وفي حين يكون الجاني من قبيلة غير قيلة المجني عليه فإن ذلك يؤدي إلى إعلان حرب كانتقام جماعي بين القبيلتين، وكذلك فقد اتسمت أيضاً العقوبات بالطابع الديني (حوامدة، 2023).

ثانياً: العقوبة في العصور الوسطى

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية كان للتداعيات الدينية لها تأثير كبير في مفهوم العقوبة حيث أن الكنيسة قد جمعت بين السلطة الدينية والمدنية، وقد عمل رجال الدين بالقضاء الجنائي في محاكمهم الخاصة، فالغرض من العقوبة ليس مجرد انتقام، بل توبة والعقوبة ليست قاسية كما في الدلالات المسيحية القديمة، وهناك اتجاه عام في المسيحية هو تقليل شدة العقوبة، وذلك من خلال استبعاد العقوبات القاسية، حيث أنه لم يرحب رجال الكنيسة بعقوبة الإعدام (أمين، 2020).

ثالثاً: العقوبة في العصر الحديث

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، شهد العقل البشري تطوراً هائلاً، بما في ذلك مختلف العلوم الفكرية والإنسانية، ونتيجة لهذه التطورات، تقدم الفكر الإنساني والحياة، واكتشف الأفراد آفاقاً جديدة في الحياة المادية والعلاقات الاجتماعية، ويمكن تلخيص تطور العقوبة الحديثة في أربعة جوانب وهي (حوامدة، 2023):

- **الحد من قسوة العقوبات المطبقة:** تنازلت معظم التشريعات عن عقوبات البتر والجلد والتقطيع، وجميع العقوبات الأخرى الواردة في التشريع القديم التي تجمع بين القسوة والعنف، والعدد غير المتناسب للعقوبات، كما تم تقليص عدد الجرائم والعقوبات التي تطبق عليها، فعقوبة الإعداد مقصورة على الاعتداء على الحياة والتجسس.
- **تغيير أساليب التنفيذ العقابي وصيرورتها أكثر رحمة:** ظهر ذلك في تنفيذ عقوبة الإعدام، وتجريدها من قسوة ماضيها، وينحصر تنفيذ العقوبة في فقدان الروح فاختفت مظاهر التعذيب الجسدي والنفسي المحيط بتنفيذ العقوبة لفترة من الزمن
- **نبذ فكرتي الانتقام والتكفير كأساس العقاب وبزوغ أفكار جديدة حلت محلها كفكرة إصلاح المجرم وتأهيله.**
- **سلطة القاضي في تقدير العقوبة:** أكدت السياسة الجنائية الحديثة مع الاعتراف بأن القضاة يتمتعون بسلطة تقديرية واسعة لإضفاء الطابع الفردي على العقوبة، على منع هذه السلطة من أن تكون تعسفية وتملي أنها يجب أن تمارس في الإطار القانوني من يحث الشكل والمضمون.

2.1.2.2 تطور العقوبة في العصر الحديث

أولاً: المدرسة التقليدية

يعد المركز الإيطالي سيزاري بكاريا هو زعيم هذه المدرسة ومن أهم أنصارها العالم الإيطالي فيلانجيري والفيلسوف الانجليزية جيرمي بنتام والعالم الألماني انسلمفويرباخ والفيلسوف الألماني إيمانويل كانت في عام 1764 أصدر بيكاريا كتابه في الجرائم والعقوبات والذي ضمنه المبادئ التي يقوم عليها القانون الجنائي ومن أهمها حرية الاختيار وشرعية الجرائم والعقوبات والوظيفية النفيعة للعقوبة، فحرية الاختيار تقوم على أساسها المسئولة الجنائية فإذا وقعت الجريمة من شخص يتمتع بالحرية قامت مسئوليته الجنائية واستحق توقيع العقوبة عليه وفي حالة انعام الحرية أو فقدانها لا تقوم المسؤولية ولا توقع بالتالي العقوبة هذا هو حال الصغير غير المميز والمجنون (قاسم، 2024).

ثانياً: المدرسة التقليدية الجديدة

تقوم هذه المدرسة على مبدأ حرية الاختيار لدى الجاني ولكنها تذهب إلى أن هذه الحرية غير مطلقة ولا متساوية عند جميع الأفراد فإما انها مطلقة هذه الحرية هي قدرة مقاومة الدوافع والميول المختلفة وهذه القدرة مفيدة، ما بجل عليه الفرد من طباع وما وجد فيه من ظروف ومصادر الإرادة البشرية يتعذر حصرها سواء أكانت ترجع إلى الوراثة أم إلى تكوينه الفطري لكنها في نفس الوقت قيود تقيد من حريته في الاختيار فإذا كان الإنسان مسئولاً أدبياً فليس إلى المدى الضخم الذي يستثير الشك ويتعذر فيه الإثبات، فمذهب هذه المدرسة محاولة لإيجاز توازن علمي بين الحرية والجبرية وهي في النهاية أقرب إلى الحرية منها إلى الجبرية وأقرب إلى أن توصف بأنها تقليدية جيدة منها أن توصف بأنها مجرد انتقائية وهي في الواقع تمثل عدة مدارس متنوعة وأنها تتميز بالاعتدال الواضح الذي يطبع على آراءها بروح محايدة بعيدة عن التحيز لفلسفة الجبرية المطلقة في الاختيار كما أنها بعيدة في نفس الوقت عن التحيز لفلسفة القدرية المطلقة، وقد أضاف أنصار هذه المدرسة إلى الغرض الأدبي أو الأخلاقي بحيث اوضحت أغراض العقوبة في نظرهم الردع بنوعيه العام والخاصة والعدالة (القهوجي، 2008).

ثالثاً: المدرسة الوضعية الإيطالية

نشأت هذه المدرسة على يد المؤسس سيزار لومبروز والعالم الجنائي والاجتماعي انريكو فرى الذي طورها والقاضي والفقيه رافيل جاروفالو وترجع نشأتها إلى نفي انصارها على المدرستين السابقتين الاهتمام بالجريمة دون المجرم، والتي لوحظ من عدم فاعلية النظام الجنائي القائم حينذاك وضعف اثره في مكافحة ظاهرة الإجرام وقد أدى ذلك إلى أزمة في المذاهب المجردة الميتافيزيقية في الوقت الذي بدا فيه تطبيق منهج الملاحظة والتجربة في دراسة السلوك الإنساني وبخاصة الحياة النفسية، فكان الفيلسوف أوجسن كونت له الفضل في تطبيق المنهج الوضعي وهو المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية (أمين، 2020).

وتؤمن المدرسة الوضعية الإيطالية أن الفرد المجرم ليس حراً في تصرفاته بل هو مسير شأن الإنسانية كلها، وقد أكدت دراسات لومبروزو أن هناك أفراداً يدفعهم إلى الجريمة شذوذ تشريحي بيولوجي ووظيفي مصدره عيب وراثي مجهول وقد قسم المجرمين إلى ثلاث فئات هي المجرم بالفطرة أو الإنسان المجرم والمجرم المجنون والمجرم بالعاطفة ثم أضعف بعد ذلك المجرم بالصدفة والمجرم بالعادة (القهوجي، 2008).

رابعاً: مدرسة الدفاع الاجتماعي

بدأت حركت الدفاع الاجتماعي كرد فعل ضد الأنظمة الدكتاتورية التي استهانت بكرامة الفرد وهددت حريته وكان ذلك عقب الحرب العالمية الثانية عام 1945 على أثر هزيمة الجيوش الدكتاتورية ومن أبرز أنصارها الأستاذ الإيطالي فليبوجرامتيكا والمستشار الفرنسي مارك أنسل ويمثل جرامتيكا الجناح المتطرف للدفاع الاجتماعي الذي يقوم على نقد فكرة الجريمة والمسئولية الجنائية في حينها استناداً إلى العناية بشخص الجاني أو بالأدق بم تعده الشرائع العقابية جانياً وذلك لتحقيق الهدف النهائي للنظام العقابي بأسره وهو تقويم هذا الشخص وتأهيله للتكييف مع الحياة الاجتماعية ويستبدل فكرة المسؤولية الجنائية والضرر الناجم عنها بفكرة الحالة اللاجتماعية أو المضادة للمجتمع وبالتالي فإن تشريع الدفاع الاجتماعي لا يستهدف حماية الأموال بل تحسين الأفراد وتحويلهم إلى اجتماعيين، وذلك عن طريق العناية بالعنصر الشخصي أو النفسي الذي يبنى تشريع الدفاع الاجتماعي عليه أحكامه عندما يحكم على فرد بأنه مضاد للمجتمع وبالتالي ينبغي أن يخضع لتدابير الدفاع الاجتماعي وحدها(قاسم، 2024).

2.1.2.3 مفهوم العقوبة

تعرف العقوبة بأنها الجزاء المستحق على ارتكاب فعل محرم أو ترك واجب، ويعتبر تعزيزاً إذا كان مقداراً بالشرع، ويجتهد فيه ولي الأمر، فيعاقب الجاني المماطل مثلاً بالحبس أو الضرب حتى يؤدي وينفذ الواجب، فأساس وقاعدة العقوبة أن يقوم على درء وإخفاء المفاسد وجلب وإظهار المصالح، وهو المقصد العام والرئيسي الذي تدور وتقوم حوله كل أحكام الشريعة (التميمي، 2020).

كما تعرف بأنها انتقاص أو حرمان من كل أو بعض الحقوق الشخصية يتضمن إيلاماً ينال مرتكب الفعل الإجرامي كنتيجة قانونية للجريمة ويتم توقيعها بإجراءات خاصة وبمعرفة جهة قضائية (أمين، 2020).

كما أنها جزاء تقويمي يتضمن إيلام مقصود، تنزل بمرتكب جريمة ذي أهلية لتحملها، بناء على حكم قضائي مستند إلى نص قانوني محدد، ويترتب عليه إهدار حق لمرتكب الفعل الجرمي أو لمصلحة له أو ينقصها أو يعطل استعمالها (ربيع، 2018).

2.1.2.4 خصائص العقوبة

للعقوبة ثلاث خصائص أساسية يجب أن تتحلى بها من أجل أن تكون في قالبها السليم، وهذه الخصائص هي (أمين، 2020):

- **قانونية العقوبة:** المبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، هو البرهان على هذه الصفة، فلا يمكن إيقاع عقوبة بأي فرد دون نص قانوني يجرم الفعل الذي قام به الفرد ويضع له العقوبة المناسبة.
- **المساواة في العقوبة:** النص القانوني الذي ينص على العقوبة المترتبة على الفعل الإجرامي يطبق على من يرتكبون الجريمة بشكل متساوي، وهذا لا يعني أن القاضي يجبر على تطبيق النص في كل الحالات بنفس المقدام، فالقانون أعطى للقاضي فرصة لتقدير الموقف والاختيار الملائم، لكن ذلك يكون وفقاً للأصول والقواعد العامة، التي من شأنها المساواة بين جميع البشر.
- **شخصية العقوبة:** أي أن من يرتكب الجريمة هو من توقع العقوبة بحقه وبحق أي فرد آخر أسهم أو حرض أو كان له أي تدخل في ارتكاب الفعل الإجرامي، وهذا يعني بالتأكيد أنه لا يمكن أن يعاقب فرد بدلاً عن آخر، فمن يرتكب الجريمة يستحق العقاب.

تتضمن خصائص العقوبة أنها شعرية وشخصية وقضائية ومتأخرة ومتناسبة ومساوية كما تهدف إلى تحقيق الردع وإعادة التأهيل وحماية المجتمع والقصاص والتعويض، والهدف العقوبة هو الردع العام وإعادة التأهيل، والقصاص، وحماية المجتمع، والتعويض، وأخلاقية وحضارية.

2.1.2.5 عناصر العقوبة

من عناصر العقوبة كما يلي:

1. **إيلام يصيب المجرم:** فقد يحرم الجاني من حقوقه الشخصية أو المالية أو من أحد حقوق الفرد مثل الحق في الحياة، تؤثر العقوبة على هذا الحق من خلال عقوبة الإعدام، والحق في السلامة الجسدية، والحق في الحرية من خلال الحبس أو حرمانه من دخول أماكن محددة، أو فرض عليه قيود كإثبات تواجده في المركز الأمني كل يوم.
2. **ارتباط العقوبة بالمحكوم عليه:** يتحمل العقوبة الجاني كونه العقوبة ناتجة عن ارتكاب الجريمة وتعتمد على الفاعل وتقع عليه، ويشير هذا العنصر إلى مبدأ هام، وهو مبدأ شخصية العقوبة، بمعنى آخر أن العقوبة لا تنطلق إلا على مرتكب الجريمة نفسه، وهذا ينطبق عليه سواء كجاني أساسي أو مباشر، أو كعامل مساعد مثل المحرض أو المتدخل.

تتمثل العقوبة في أنها جزاء يفرض باسم المجتمع بواسطة محكمة مختصة، ويشترط أن تكون قانونية وشخصية وعادلة في مقدارها وشخصيتها، كما تهدف العقوبة إلى أغراض متعددة كمنع الجريمة، والعجز عن ارتكابها، وإعادة تأهيل الجاني والقصاص م المذنب، والتعويض عن الضرر، وتقسم

العقوبة من حيث طبعتها إلى جزاء وعلاج، وتفرض باسم المجتمع، قانونية، وتفرض من سلطة قضائية، شخصية، ومساواة.

2.1.3 واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح

دعت الأمم المتحدة والتي تعاملت مع الجريمة والعدالة الجنائية لأكثر من خمسين سنة تقريباً، إلى إعطاء أهمية كبرى للوقاية ميدانياً من الجريمة وليس مقتصراً على الوقاية نظرياً، فقد بدأت باتجاه الوقاية من الجريمة في الخطة الثانية في الفترة الواقعة ما بين 1976– 1980 وقد كانت خطة خماسية، أما الخطة الثانية فقد بدأت في سنة 1985 إلى سنة 1988، وقد صاحبت هذه الخطط الكثير من الدراسات والمعالجات والطرق العلمية الميدانية والأساليب المتطورة في الوقاية من الجريمة، وقد بذلك جهدها في معرفة الاستراتيجيات الأولية والثانوية في كيفية الوقاية من الجريمة في الميدان، ومن ثم عرفت الاستراتيجيات، والتي يقصد بها الترتيبات والتدابير والإجراءات، فبذلك انتقلت إلى الاستراتيجيات الثانوية غير المباشرة، والتي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتحسين المستوى المعيشي، لجميع أفراد المجتمع وقياس مدى انعكاساتها على التقليل من الجريمة ومعدلاتها (العواملة والخزاعي، 2022).

تنطبق الرعاية الاجتماعية على من أودعوا مركز الإصلاح والتأهيل ويختلف الأمر بالنسبة لهم فإذا أفرج عنهم قبل انهاء المدة وضعوا تحت الرعاية الاجتماعية، وتسمى الرعاية الإجبارية أي انه إذا قام الفرد بعمل يخالف القانون أمكن إعادته إلى مركز الإصلاح والتأهيل مرة أخرى ويطلق عليها أحياناً نظام البارول، وتعد الرعاية الاجتماعية أسلوب من أساليب المعاملة العقابية خارج أسوار المؤسسات العقابية حيث أنها تكمل هدف العقوبة المتمثل في التأهيل والإصلاح، وقد اختلفت الآراء حول تحديد معناها لتعدد صورها، فذهبت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي على تعريفها بأنها: عملية تتابعية وتقويمية للنزلاء المفرج عنهم في بيئتهم الطبيعية من خلال تهيئتهم للعود إلى العالم الخارجي، والعمل على توفير أنسب ألوان الأمن الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، فالرعاية تعتبر أسلوب في المعاملة العقابية يطبق بعد الإفراج النهائي عن المحكوم عليه لمتابعة تأهيله ومساعدته في التكيف مع الحياة داخل المجتمع (ميلود، 2016).

وتعرف برامج الرعاية الاجتماعية بأنها تلك البرامج التي تصمم لمواجهة مشاكل واحتياجات الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، والتي تقدم من خلال مجالات مهنية وبناءات تنظيمية (المصري، 2023).

كما تعرف بأنها منظمات للخدمات والمؤسسات الاجتماعية لمساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستوى معيشي وصحي لائق، والسعي لإقامة علاقات اجتماعية بين الأفراد بشكل ينمي القدرات ويحسن نوعية الحياة حسب احتياجاتهم واحتياجات المجتمع (سلمان، 2020).

كما تعرف بأنها مجموعة من الجهود والبرامج التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية والإقليمية والدولية والتي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية على القيام بوظائفهم وإشباع احتياجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل الإيجابي مع مجتمعهم وذلك في ظل واقع وموارد وثقافة المجتمع (عبد القوي وآخرون، 2023).

2.1.3.1 خصائص برامج الرعاية الاجتماعية

تتميز برامج الرعاية الاجتماعية عن غيرها من النظم بما يلي (سلمان، 2020):

- **منظمة بصفة رسمية:** أي تقدمها الدولة أو الهيئات التابعة للدولة أو التي تشرف عليها الدولة بصفة رسمية.
- **نابعة من دعم المجتمع وتعبر عنه:** أي تنبع لتلبية احتياجات المجتمع ودعم أفراده، وتقدم عن طريق مؤسسات وهيئات ومنظمات وأجهزة الدولة.
- **لا تهدف إلى الربحية:** أي أنها لا تسعى لجني الربح المادي وإنما تقدم لإشباع احتياجات المجتمع وأفراده وتنمية قدراتهم وتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم.
- **تهتم بصورة مباشرة بالحاجات الإنسانية:** وهذا ما يميز خدمات برامج الرعاية الاجتماعية عن الخدمات العامة في الدولة، حيث تهدف برامج الرعاية الاجتماعية بخدماتها اشباع الحاجات بشكل مباشر للأفراد والمجتمع وتقديم الخدمات ذات التأثير المباشر على الفرد والجماعات.
- **لها مردود اجتماعي واقتصادي:** عن طريق برامج الرعاية الاجتماعية يتحقق إشباع احتياجات المجتمع بكافة فئاته المقصودة، وتقل المشكلات التي قد تنجم من عدم الإشباع ويتم تنمية الموارد البشرية، أي أن برامج الرعاية الاجتماعية تمثل استثماراً بعيد المدى لما تحققه من نتائج إيجابية.

كما تتميز برامج الرعاية الاجتماعية بما يلي (البدارني، 2022):

- تخضع أنشطة الرعاية الاجتماعية للتنظيم الرسمي، حيث لابد أن تتم الرعاية الاجتماعية من خلال تنظيمات معروفة تتحمل مسؤولية هذه الأنشطة، وتكرس كل وقتها لتقديم هذه الخدمات ويتم ذلك من خلال مؤسسات خاصة بالرعاية الاجتماعية حكومية أو أهلية أو دولية وهي مؤسسات لديها فلسفتها، وبرامجها وأهدافها الخاصة.

- تعتبر الرعاية الاجتماعية أحد أهم مسؤوليات المجتمع لتحقيق الحماية الاجتماعية لأفراده، ويتولى المجتمع هذه المسؤولية عن طريق الحكومة أو أي من المؤسسات الاجتماعية الخاصة.
- لا تهدف أنشطة وخدمات الرعاية الاجتماعية إلى تحقيق الربح.
- للرعاية الاجتماعية مؤسسات خاصة بها تقدم أنشطة وخدمات الرعاية الاجتماعية لجمهورها الخاص، وهي مؤسسات حكومية أو أهلية أو دولية ذات فلسفة ولوائح، وبرامج، وأهداف خاصة تميزها عن غيرها من المؤسسات الموجودة في المجتمع.

2.1.3.2 أهمية برامج الرعاية الاجتماعية

تكمن أهمية الرعاية الاجتماعية فيما يلي (كركود، وعبايدية، 2022):

- تنبق من التزايد المخيف ظاهرة العود إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.
- تلعب دوراً فعال في مكافحة الجريمة.
- تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع.
- حل المشاكل الاجتماعية للمحبوسين المفرج عنهم الناجمة عن ارتكابهم للجرائم من التفكك الأسري، والجريمة المنظمة، والاحتراف الإجرامي والتشرد وجنوح الأحداث.
- تكوين النزيل تربوياً وأخلاقياً حتى يتم إدماجه بطريقة صحيحة في المجتمع.
- خلق مناصب عمل مضمون للمفرجين عنهم لإعالة أنفسهم وعائلاتهم.

كما تبنت الأمم المتحدة الاستراتيجيات الأولية المباشرة والاستراتيجيات غير المباشرة في الوقاية من الجريمة وكيفية الأثير بمعدلات الجريمة في المجتمعات، أهمها (العواملة، والخزاعي، 2022):

- زيادة الاهتمام بالفئات المعرضة لارتكاب الجريمة والوقوع فيها والفئات المعرضة للسلوك الجانح.
- الحد والتقليص من الظروف أو الشروط التي تؤدي بدورها إلى ارتكاب الفعل الإجرامي والوقوع فيه.
- تحسين الظروف السكنية للأفراد.
- توفير المستوى الغذائي للأفراد وتحسينه.
- القضاء على البطالة وتحسين ظروف التشغيل.
- تحسين مستوى الرواتب والمعاشات.
- تحسين برامج الضمان الاجتماعية ومحتوياتها.

وترى الباحثة أن أهمية الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسات الإصلاحية هو تقليل الفارق ما بين الحياة في المؤسسة الإصلاحية والحياة العادية.

2.1.3.3 أهداف برامج الرعاية الاجتماعية

إن الهدف العام لبرامج الرعاية الاجتماعية في أي مجتمع هو تحقيق المتطلبات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والترفيهية لجميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال أهداف علاجية ووقائية وبناءة، تتحدد فيما يلي (سلمان، 2020):

- **الأهداف العلاجية:** تهدف إلى معالجة المشاكل العامة التي يعاني منها سكان المجتمع ومعرفة أسبابها، والعمل على إزالتها أو الحد منها، وغالباً ما يذهبون إلى بعض الفئات المحرومة، والتي تسمى المجموعات المهمشة مثلاً لأطفال مهملين.
- **الأهداف الوقائية:** وتشمل الأنشطة والجهود التي تبذل لتحديد المجالات الكامنة والمجتمعية مثل معوقات الأداء الاجتماعي للأفراد والأسر والجماعات أو منع ظهورها في المستقبل أو تقليلها إلى الحد الأدنى والتوجه نحوها، وقد تكون المجموعات عرضة للتأثير السلبي في المستقبل من عملية التغيير الاجتماعي التي يمر بها المجتمع، أي أنها تسبق حدوث الانعكاسات السلبية وتستعد للتعامل معها مقدماً وليس بعد حدوثها.
- **أهداف البناء:** تهدف إلى المساهمة في تكوين رأي عام لتحمل المسؤولية وتقليل الخسائر المادية والبشرية في تقديم الرعاية الاجتماعية، ولعب دور محفز نحو التعاون والمشاركة، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تهدف برامج الرعاية الاجتماعية إلى (إبراهيم، 2017):

- إعادة تأهيل المفرد عنهم وذلك بمساعدتهم على تعديل اتجاههم وأنماطهم السلوكية وتأكيد الذات الإنسانية بوسائل مشروعة.
- حماية المجتمع من العود للانحراف، ذلك أن برامج الرعاية الاجتماعية تعد التنمية الطبيعية لجهود التهذيب والتأهيلات التي بذلت اثناء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية.
- تهيئة فرص العمل الشريف للمفرج عنهم وتوفير فرص الكسب الشريف للقادرين من أفراد أسرهم حتى لا يؤدي عدم إشباع الحاجات الأسرية إلى وقوع أحد أفراد الأسرة في دائرة الجريمة والانحراف.
- التأهيل المهني للمفرج عنهم.
- القيام بالدراسات الجنائية لمشكلة الجريمة والعقاب من كافة نواحيها النظرية والسيكولوجية والاجتماعية وتقديم كافة الافتراضات الإصلاحية.

كما يمكن حصر أهداف برامج الرعاية الاجتماعية فيما يلي (الحمايدة، 2016):

- الجد من ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة.
- تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.
- احترام القانون في البلد وعدم اختراقه.
- وضع حلول استباقية لبعض المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الجريمة مثل التفكك الأسري والجريمة المنظمة، والاحتراف الإجرامي، والتشرد، وجنوح الأحداث، والتسرب المدرسي، والهدر الأخلاقي، وضعف الوازع الديني.
- متابعة الفرد المفرج عنه وإشعاره بأنه فرد صالح له حقوق وعلى الدولة مثلما عليه نحوها.
- تقديم المساعدة للأفراد لمواجهة مشاكل ما بعد الإفراج، تمكيناً للمفرج عنهم من التأقلم مع المجتمع الحر وحماية جهود التأهيل والتهذيب من الضياع.

وترى الباحثة أن هدف الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل هو تكيف النزيل نفسياً واجتماعياً لكي يصبح فرداً صالحاً في المجتمع ومنتجاً، وذلك عن طريق تقديم الدعم النفسي والاجتماعية، والتعرف على مشكلاته، والعمل على اتصاله بالعالم الخارجي، وتأهيلهم مهنياً وتعليمياً، وذلك من أجل ضمان عدم عودته إلى الجريمة بعد الإفراج عنه، حيث تظهر أهداف الرعاية الاجتماعية في المؤسسات التأهيل والإصلاح في إعادة تأهيل النزيل اجتماعياً ونفسياً، وادماجه في المجتمع الخارجي، ووقايته من العودة للجريمة، وتنمية قدراته المهنية.

2.1.3.4 متطلبات تحقيق برامج الرعاية الاجتماعية

ومن أبرز متطلبات تحقيق برامج الرعاية الاجتماعية ما يلي (العتيبي، 2022):

- تفريد المعاملة العقابية بما يتلاءم مع احتياجات كل سجين.
- جهاز متخصص وعلى درجة عالية من الكفاءة للرعاية الاجتماعية والنفسية وغيرها للسجناء وأسرهم.
- الإعداد للإفراج.
- التنسيق الكامل بين برامج الرعاية الاجتماعية داخل وخارج المؤسسات.
- سد الاحتياجات العاجلة للمفرج عنهم.
- المساعدة على اندماج المفرج عنه نهائية مع المجتمع خارج مركز الإصلاح والتأهيل.

تتطلب الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل على توفير الدعم الكامل للنزيل من الناحية الاجتماعية والنفسية، وذلك عن طريق برامج تعليمية وتدريبية، وتقديم رعاية خاصة للأمهات والأطفال، وكذلك العمل على ضمان حقوق النزيل في التواصل والوصول للموارد اللازمة لصحته

النفسية والجسدية، مع أهمية تعاونه مع الأخصائيين الاجتماعيين وفريق العمل في مركز الإصلاح وذلك لوضع خطط لرعاية فعالة للنزيل وتحقيق تأهيله وإدماجه في المجتمع.

2.1.3.5 الرؤى المختلفة في مجال برامج الرعاية الاجتماعية

تتباين الرؤى ووجهات النظر حو تنظيم الرعاية الاجتماعية، وتكتنف هذه الظاهرة الاجتماعية تسع رؤى متباينة في تنفيذ برامجها، يمكن إيجازها فيما يلي (الحمايدة، 2016):

- ضرورة تطبيق الرعاية الاجتماعية من أجل حماية المجتمع والمجرم معاً، حرصاً على أمنهما الاثنين، ويؤكد أصحاب هذه الرؤية أهمية وضرورة شمول الرعاية الاجتماعية لجميع النزلاء بلا استثناء.
- ترى عدم جدوى الرعاية الاجتماعية للمفرج عنهم، فلا حاجة لها بالتالي، وأنها بناء على ذلك ترفض تقديم أي عملية من عمليات الرعاية الاجتماعية قبل وبعد خروج المجرم من المؤسسة العقابية.
- تقديم الرعاية الاجتماعية فقط لمحتاجيها، وهي بمثابة حالة توفيقية بين الرؤيتين السابقتين، منطلقة في أن مسببات الانحراف متفاوتة، وبعضها يحتاج إلى مزيد من الرعاية، واستمرار تقديم الخدمات العلاجية النفسية والاجتماعية.
- وجود صعوبة في تصنيف نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل حسب معايير انضباطية- إصلاحية، وفي ظل نتائجها يمكن التفريق بين من تشملهم الرعاية الاجتماعية ومن لا تشملهم، عندئذ تقدم فقط للمشمولين، ولا تقدم لغير المشمولين.
- أهمية الرؤية في تقديم الرعاية الاجتماعية لجميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، دون التفريق بينهم ودون معرفة مدى تعاونهم والتزامهم بالمعايير الضبطية الإصلاحية المتبعة داخل المؤسسة.
- ترى الرؤية ضرورة تنفيذ برامج الرعاية اللاحقة للمفرد عنهم بعد الإفراج عنهم من مراكز الإصلاح والتأهيل مباشرة وليس قبل ذلك.
- تنطلق هذه الرؤية من المنطلق السابق، إلا أنها ترى ضرورة بدء تلقي برامج الرعاية الاجتماعية قبل الإفراج عن النزلاء، ورعايتهم وتأهيلهم أثناء وجودهم داخل مراكز الإصلاح والتأهيل.
- تجمع بين الرؤيتين السابقتين، وهي رعاية المفرج عنهم قبل وبعد الإفراج عنهم دون استثناء أحد منهم.
- توضح هذه الرؤية ضرورة إخضاع واجبار وإلزام جميع النزلاء الموجودين في مراكز الإصلاح والتأهيل سواء كانوا يرغبون في ذلك أم لا يرغبون، أو محتاجين لها أو غير محتاجين لها.

تختلف روى برامج الرعاية الاجتماعية في جوهرها حول دور الدولة ومسؤوليتها في توفير المساعدات، حيث تركز الرؤية الرافضة على أن الرعاية تهدف إلى تقديم المساعدة المؤقتة لمن هم في أشد الحاجة لتجنب الاعتمادية، بينما تركز الرؤية الأوسع على أن الرعاية حق أساسي لتعزيز الرفاهية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاندماج.

2.1.3.6 البرامج والأساليب التأهيلية الإصلاحية

من البرامج والأساليب التأهيلية الإصلاحية (الصالحين، 2022):

- **البرامج الدينية:** التهذيب والوعظ والإرشاد الذي ينص على إزالة القيم السيئة واحلالها بالقيم الإيجابية، والتهذيب نوعان ديني وخلقي والتهذيب الديني هو السبيل للتهذيب الأخلاقي.
- **البرامج التعليمية:** تلعب دوراً تربوياً يسمى بالتطبيع الاجتماعي للسجين، حيث يمر بمرحلة تعليمية تستهدف تعريفه واتباعه العادات الحسنة، من أجل استئصال الجهل الذي يؤدي بدوره إلى الجريمة.
- **التوجيه والتأهيل المهني:** التدريب المهني له أهمية كبيرة في تأهيل المسجونين، فهوم يمدهم بالأداة العملية التي تمكنهم على دخل في المجتمع الخارجي عن طريق عمل شريف، وخلق الثقة في نفس النزيل بالمهنة الشريفة.
- **الرعاية الصحية:** هذه الرعاية تخدم أهدافاً علاجية وأخرى وقائية وتضمن توفير الغذاء والملبس والكشوفات الطبية الدورية وعلاج الأمراض فترة الإيداع في المؤسسة.
- **الأنشطة الرياضية والثقافة:** تحافظ الأنشطة الرياضية والثقافية على الصحة النفسية والبدنية والعقلية للسجناء وتساد على تنمية شخصياتهم.

برامج أخرى للرعاية الاجتماعية و هي كما يلي(البدراني، 2022):

- **برامج الرعاية الاجتماعية والنفسية بمراكز الإصلاح والتأهيل:** اكتسبت الرعاية الاجتماعية بمراكز الإصلاح والتأهيل دورها الحيوي والفعال من المفهوم الإسلامي الواسع لمعنى الرعاية الاجتماعي، حيث اتسعت لتشمل كافة الخدمات وكل النزلاء أياً كانت أعمارهم وجنسياتهم أو الجرم الذي ارتكبوه، كما امتد نطاق هذه الرعاية لتشمل أسر النزلاء التي تتاج إلى الرعاية.
- **برامج الرعاية المصاحبة واللاحقة:** ترتبط الرعاية المصاحبة ارتباطاً وثيقاً بالرعاية اللاحقة، بل هي مقدمة لها فالرعاية المصاحبة تبدأ من حين القبض على المتهم ورعايته ورعاية أسرته خلال فترة العقوبة ورعاية المفرج عنه من خلال إرشاده وتوجيه وتوسيع مداركه وتهذيب سلوكه وتأهيله تعليمياً ومهنياً.

- **برامج الرعاية الصحية:** نصت المادة (13) بأن تنشا في كل مركز عيادة وتزودها الخدمات الطبية بطبيب وعدد من الممرضين والمعدات والأدوية اللازمة ويقوم الطبيب بالمهام التالية:
  - معاينة كل نزيل لدى دخوله المركز وقبل الإفراد عنه ويدون تقريراً عن حالته الصحية موضحا به تاريخ وساعة إعداد ذلك التقرير،
  - الإشراف الصحي الدائم على النزلاء في حالة الإضراب عن الطعام.
  - العناية بصحة النزلاء وتقديم تقرير دوري عنها إلى المدير متضمناً توصياته بهذا الشأن.

كما نصت المادة (14) أنه يتعين على الطبيب تفقد أماكن نوم النزلاء والحجر الانفرادي والتثبيت من حالة النزلاء الصحية ومعالجة المرضى منهم ونقل من تتطلب حالته المرضية إلى العيادة أو إلى المستشفى المختص وعزل المشتبه في إصابتهم بأمراض معدية أو وبائية لحين الشفاء وتطهير الألبسة والفراش والاطعمة **(قانون رقم 6) لسنة 1998 بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل "مراكز الإصلاح والتأهيل".**

- **البرامج التعليمية:** إيماناً بأهمية التعليم ودوره الإصلاحي والتقويمي بالنسبة للنزلاء وحرصاً على مواصلة النزلاء لتعليمهم، كذلك تعليم غير الدارسين فقد نصت المادة (30) من قانون رقم (6) لسنة 1998 بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل مراكز الإصلاح والتأهيل " تقويم المديرية العامة بالتنسيق مع الجهات التعليمية المختصة بتنظيم دورات تعليمية لمحو الأمية للنزلاء الذين لا يحسنون القراءة والكتابة كما وتقوم بتأمين الفرص التعليمية للنزلاء الآخرين لمواصلة تعليمهم في مختلف المراحل الدراسية سواء في المدارس الملحقة بالمركز أم في المدارس العامة أو المهنية خارجها، وفق الإمكانات المتاحة ومتطلبات الحفاظ على النزلاء وأمن المركز، كما نصت المادة (31) على المديرية العامة بالتنسيق مع الجهات التعليمية المختصة توفير المقومات اللازمة للنزلاء لتمكنهم من المطالعة والاستذكار وإيجاد الوسائل التي تضمن لهم واصلة دراستهم الجامعية استثناء على شرط الدوام اليومي وتمكينهم من أداء الامتحانات تحت الإشراف المباشر للجهات التعليمية المختصة سواء داخل المركز أو خارجه.
- **البرامج الثقافية:** نصت المادة (34) تقوم المديرية العامة بالتنسيق مع إدارة المراكز بعقد الندوات التثقيفية وإلقاء المحاضرات الإرشادية والأخلاقية والدينية والتربوية والثقافية وإتاحة الفرصة للنزلاء كافة المشاركة فيها.
- **برامج تأهيل وتشغل النزلاء:** يتم التحاق النزيل بأيم هنة من المهن الفنية المتوفرة في ورش التدريب المهني والصناعي بمراكز الإصلاح والتأهيل والتي تقدمها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، حيث تعد شهادات النزلاء منها معتمدة ويستطيع النزيل العمل بموجبها حاله حال أي مواطن حصل على شهادة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

2.1.3.7 دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة

تبنت الأمم المتحدة الاستراتيجيات الأولية المباشرة والاستراتيجيات غير المباشرة في الوقاية من الجريمة وكيفية التأثير بمعدلات الجريمة في المجتمع، فمن أهمها ما يلي (العواملة والخزاعي، 2022، 259):

- الاهتمام بالفئات المعرضة لارتكاب الجريمة والوقوع فيها والفئات المعرضة للسلوك الجانح بشكل أكبر.
- الحد والتقليص من الظروف أو الشروط التي تؤدي بدوها إلى ارتكاب الجريمة والوقوع فيها.
- تحسين الظروف المعيشية وتوفير المستوى الغذائي للأفراد وتحسينه.
- الحد من البطالة والقضاء عليها وتحسين ظروف العمل، وتحسين الرواتب والمكافآت، وتحسين برامج الضمان الاجتماعي ومحتوياتها.

وفي الدول النامية والمتقدمة تم الإشارة إلى المشاركة الاهلية في الوقاية من الجريمة، وكذلك على وضع الاستراتيجيات والتدابير والإجراءات الوقائية للحد من الجريمة، غير أنه لا يوجد تعاون واتفاق في الدول النامية، حيث يعتقد بأن المشاركة الأهلية هي تنشيط وتحديث الدوريات الأمنية، وزيادة التعاون ما بين أفراد الشرطة والمواطنين، بينما في الدول الصناعية المتقدمة في إحداث تنشيط للجمعيات الأهلية، وعمل جمعيات للأحياء والضواحي السكنية، والحث على المساهمة في الوقاية من الجريمة (محمد، 2018).

2.1.3.8 المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة

هناك عدة معيقات تواجه برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة منها (ميلود، 2016، 108):

1. نفور المجتمع منه وعدم تقبله، مما تنعكس عليه هذه المعاملة بدفعه إلى العود إلى الإجرام مرة أخرى.
2. تشتت أسرته نتيجة دخوله المؤسسة الإصلاحية لما تواجهها من مشاكل مادية ومعنوية الأمر الذي يصعب استكمال عملية التأهيل.
3. الرقابة المستمرة من طرف أعوان الشرطة، وكذا استجوابهم كلما وقعت جريمة في المكان الذي يتواجه فيه المحكوم عليه المفرج عنه.
4. الصعوبات المادية التي تواجه النزيل بعد الإفراج عنه، والمتمثلة في عدم توفر المال اللازم من أجل التكفل بأسرته.

5. صعوبة حصول فئة المسجونين المفرج عنهم على العمل عند الخواص بسبب عدم الثقة والخوف منهم.

تواجه برامج الرعاية الاجتماعيات تشمل معيقات نقص الدعم المالي والبشري، وصعوبة التنسيق بين الجهات، ونقص الموارد اللازمة لتوفير سكن مناسب ودعم نفسي واجتماعي للمفرج عنهم، كما تعيق الوصمة الاجتماعية، ونقص فرص العمل، والبيئة الأسرية غير المستقر العودة للجريمة، بالإضافة إلى ذلك يؤثر غياب الخطط الشاملة والمتابعة المستمرة للمفرج عنهم على فعالية البرنامج، حيث تقسم المعوقات إلى: معوقات تتعلق بالجهات المعنية والبرامج، وتتمثل في : ضعف التنسيق، وغياب الخطط الشاملة، ومعوقات تتعلق بالمفرج عنهم وظروفهم وتتمثل في : الوصمة الاجتماعية، والضغوط النفسية، ونفص فرص العمل، والبيئة الأسرية غير المستقر، وصعوبات توفير السكن، ومعوقات تتعلق بالسياق المجتمعي العام وتتمثل في عدم الترحيب بالمفرج عنهم، والاعتماد على السلوكيات التقليدية.

2.1.4 مراكز الإصلاح والتأهيل

يساعد الإصلاح على منع الجريمة أو التقليل منها، من خلال تطبيق برامج المؤسسات العقابية التي لها أثر في تغيير شخصية النزيل، من خلال إحداث تغيرات في شخصية نحو ذاته وأسرته، ومن خلال ذلك يجري خلق نماذج سلوكية في نفسه مقبولة، وإبعاده عن النماذج السلوكية غير المقبولة في المجتمع، لقد أصبح الإصلاح هو الآلية الواسعة الانتشار في معظم دول العالم في أثناء تنفيذ العقوبات لدى مراكز الإصلاح ، لما لها من أثر في الحد من العود للجريمة، ونظام الاستقرار داخل مراكز الإصلاح، وإكساب النزيل الثقة في نفسه واحترام غيره وتنمية نواح سلوكية إيجابية لديه، ورفع الروح المعنوية (علي، 2019).

2.1.4.1 مراحل تطور الإصلاح في فلسطين

عرفت فلسطين مراكز الإصلاح والتأهيل منذ زمن بعيد، ويستدل على ذلك من خلال ما خلته تلك المراحل من آثار ومباني قديمة للسجون ترجع إلى العهد العثماني والبريطاني، إلا أنها لم تعرفها كمؤسسات عقابية وإصلاحية إلا منذ فترة قريبة وهي فترة استلام السلطة الفلسطينية عام 1994م للبلاد، وأصدرها قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998م، والذي يعالج قضايا كثيرة ومن ضمنها إلغاء العقوبات الجسدية وتعديل مصطلح مركز الإصلاح والتأهيل إلى مركز إصلاح وتأهيل، وأخذ بالفعل تسير تلك المراكز بما يتناسب مع القانون واحترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية الخاصة بمعاملة النزلاء والمحتجزين، إلا أنها ما زالت في طور البناء والتأسيس، فمراكز الإصلاح والتأهيل ما زالت بطور البناء، ولا يمكن الاستغناء عن مركز الإصلاح والتأهيل كمؤسسة

عقابية لمعالجة بعض حالات الإجرام في المجتمع كما ثبت أن عملية تطوير وسائل عملها أمر ضروري لتفادي الأضرار التي يمكن أن تنتج عن حجز حرية الإنسان في بيئة محصورة لضبط المجرمين ومعاقبتهم (حوامدة، 2017).

والقد من عملية الإصلاح لا تمكن في جوهرها في إلغاء عقوبة مركز الإصلاح والتأهيل إنما في تحويل القسوة والإيلام البدني، باتجاه إصلاح الإنسان المنحرف وإعادته إلى حياة الجماعة من جديد، فإذا أضحت هذه العقوبة تشكل ضرراً على النزيل وعلى المجتمع سواء بسواء فكان لابد من البحث عن بدائل لها حتى لا يواجه الضرر بضرر مساو له أو أكبر منه (جعفر، 2003).

ويقصد بالإصلاح والتأهيل بأنها تلك البرامج التي تخصص لشغل وقت فراغ النزيل بما يعيد تأهيله وإصلاحه حتى يخرج عضواً صالحاً لنفسه وللمجتمع، وتهدف برامج الإصلاح والتأهيل إلى رعاية النزلاء وتقديم البرامج التعليمية والثقافية والرياضية والمهنية وتشغيلهم في الأعمال التي تناسب قدراتهم وميولهم (المديرية العامة للسجون، 2018).

مرت مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين في مراحل متعددة بناء على التغيرات التي مرت بها البلاد ووظيفة مراكز الإصلاح والتأهيل بقية على حالها كونها أماكن لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية، مع بعض التغيرات في كل مرحلة من المراحل ابتداء من مرحلة الدولة العثمانية إلى مرحلة استلام السلطة الفلسطينية البلاد.

أولاً: المرحلة العثمانية (1517- 1917):

كانت فلسطين ولاية من ولايات الدولة العثمانية الكبيرة حيث خضعت لقواعد التنظيم الإداري والقانوني المفروضة على سائر الولايات العثمانية، وكانت معظم القوانين مأخوذة من الشريعة الإسلامية والعرف هذا في المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية فقد بدأت التشريعات العثمانية تتأثر بالغرب ودونت كل القوانين في كتاب سمي بالقانون العثماني وقد اتخذ النشاط العثماني التشريعي في الدولة شكلين هما:

- **التقنين:** هدف لإيجاد نظام قانون موحد تمخض عنه تقنين مجلة الأحكام العدلية.
- **الاقتباس:** اقتباس قوانين غريبة تطبق على الدولة العثمانية استجابة للضغوط الخارجية من فرنسا وألمانيا وغيرها، وأهمها قانون التجارة لسنة 1850 والتجارة البحرية لسنة 1863م وقانون انتقال الأراضي الأميرية لسنة 1913. (سلاودة، 2016).

ثانياً: مرحلة الانتداب البريطاني

امتدت مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين من عام 1917 وحتى 1948، وتميزت هذه المرحلة بوضع تشريعات للسجون منها قانون رقم (3) لسنة 1946م، وشهدت تلك المرحلة بناء عدد من مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين منها سجن صرفند والمسكوبية والدامون والرملة والخليل ونابلس ورام الله وجنين، واتخذت الإدارة الإنجليزية أشكالاً متعددة بدءاً من الاحتلال العسكري إلى صك الانتداب على فلسطين لسنة 1922 إلى أن قامت بريطانيا بهدم الإرث القانوني العثماني بشكل واضح لإيجاد أرضية قانونية تسهل إقامة دولة صهيونية يهودية على ارض الفلسطينية، فكانت معظم القوانين العثمانية محوراً للتعديل والإلغاء والتحوير باستثناء مجلة الأحكام العدلية، وقد طالت القوانين الإنجليزية معظم نواحي الحياة ولم يبقى من الحقبة العثمانية ، ويؤخذ على هذه المرحلة أن مراكز الإصلاح والتأهيل فيها كانت شبيهة بمراكز الإصلاح والتأهيل في العصور القديمة، حيث العقوبات البدنية القاسية والمؤلمة كالإعدام والمؤبد والظروف المعيشية السيئة والمتنافية مع حقوق الإنسان (علي، 2019).

ثالثاً: مرحلة العهد الأردني

استمرت هذه المرحلة من 1948 وحتى 1967 م سيطرة الحكومة الأردنية على مراكز الإصلاح والتأهيل التي تركتها الحكومة البريطانية وبدأت باستخدامها، سيرتها بقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 23 لسنة 1952، وقد دخلت القوانين الأردنية في تاريخ 19 أيار لعام 1948 معلنة المسؤولية عن الضفة وأن التشريع الأردني تمثل في مرحلتين هما: المرحلة الممتدة ما بين 1948– 1967 وهي انتقال صلاحيات المندوب السامي إلى الملك عبد الله الأول بموجب قانون الإدارة العامة وهو قانون 48 لسنة 1948 وبموجبه تمت المحافظة على كافة القوانين البريطانية بدون تعديلات، والمرحلة الممتدة ما بين 1951– 1967 تم انتخاب تشريعية ووضع الدستور وتوحيد الضفتين من ناحية قانونية وسياسة وتمت منح جواز سفر أردني للفلسطينيين وأصبح الدينار الأردني عملة رسمية في الضفة الغربية (سلاودة، 2016).

أما في القطاع فقد دخلت القوات المصرية غزة معلنة بموجب الأمر رقم (6) لسنة 1948 استمرار المحاكم بكافة درجاتها وأنواعها في تطبيق القوانين، وبقي التدخل المصري محدوداً جداً في التشريع فيما يتعلق بتنظيم الحياة اليومية بعيداً عن المساس بنظام القانون السائد، ويؤخذ على هذه المرحلة أن ما تغير في هذه المرحلة هو القانون فقط لكن الظروف المعيشية السيئة والمنافية لحقوق الإنسان لم تتغير كذلك المباني لتلك مراكز الإصلاح والتأهيل لم تتغير (طناس، 2016).

رابعاً: مرحلة الاحتلال الإسرائيلي

سيطر الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين بمرحلتين الأولى سنة 1948 والثانية في عام 1967 واستخدمت حكومة الاحتلال نفس تلك مراكز الإصلاح والتأهيل الموجودة، وأضافت إليها سجون أخرى في طولكرم وأريحا وسجون أخرى في الداخل منطقة 48 إسرائيل وعشرات مراكز التحقيق والتوقيف في الضفة الغربية، ولم تبذل الإدارة العسكرية أي جهد لتوحيد النظام القانوني والإداري بين الضفة والغزة تهدف وتبذل جهودها لضبط وإحكام السيطرة الإسرائيلية، حيث أن جيش الاحتلال الإسرائيلي احتفظت في معظم الصلاحيات ذات الأهمية رغم إنساء الإدارة المدنية لعام 1981 إلا أن صلاحية التشريع قد بقيت في يدها، وقد أعطت الأوامر العسكرية أولوية التطبيق على القوانين المحلية سارية المفعول، وقد أحدثت هذا الأوامر العسكرية كثيراً من التغيرات في البيئة القانونية والإدارية في الضفة الغربية وغزة على نحو يخالف ما جاءت به المادة (43) من اتفاقية لاهاي والمادة (64) من اتفاقيات فينا والتي تقيد صلاحية المحتل التشريعية، ويؤخذ على هذه المرحلة أن من يقوم بإدارة المؤسسات العقابية هو نفسه من احتلها وسلب ثرواتها لهذا كانت القسوة والإيلام وانتهاك حقوق الإنسان هي السمات الأساسية لهذه المرحلة (سلاودة، 2016).

خامساً: مرحلة السلطة الفلسطينية

استملت السلطة الفلسطينية البلاد في عام 1994م، بما فيها مراكز الإصلاح والتأهيل الموجودة بالضفة الغربية وعددها (7) كانت تستعمل سجون ومراكز توقيف وما زالت حتى هذا التاريخ تستعمل هذه مراكز الإصلاح والتأهيل، وتم إعادة بناءها بصورة نموذجية مواكبة للمعايير الدولية بعد تدميرها من قبل سلطات الاحتلال خلال الانتفاضة الثانية مثل مركز أريحا ونابلس، ويجري العمل على جميع المراكز الموجودة بالبلاد لتكون جميعها نموذجية ومواكبة للمعايير الدولية ومنسجمة بواقعها مع القانون (حوامدة، 2016).

وتعد اتفاقية أوسلو في أيلول 1993 أول اتفاقية ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتنص الاتفاقية على قيام سلطة حكومية ذاتية في الضفة الغربية وغزة، وكان من أهم ما جاء في هذه الاتفاقية والاتفاقيات التابعة لها هو صلاحية التشريع، وبعد دخول السلطة الوطنية غزة وأريحا بتاريخ 1994/5/4 أصدر الراحل ياسر عرفات كرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قرارا يبقي على استمرار العمل بالقوانين والانظمة التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ 5/6/ 1967 إلى أن يتم توحيد القوانين ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، ومع بداية عام 199 أجرى أول انخاب تشريعي منذ ذلك الوقت عمل المجلس التشريعي على توحيد القوانين في الضفة وقطاع غزة، بهدف التوحيد القانوني ما بين شقي الوطن (سلاودة، 2016).

وعلى الرغم من وجود تحسن ملحوظ في أداء المؤسسة العقابية بالنسبة للمراحل السابقة، إلا أن هناك صعوبات وتحديات تحول دون تطبيق القانون والمعايير الدولية، لكن هناك جهود وعمل متواصل للوقوف على التحديات والإشكالات التي تواجه المراكز للنهوض بهذه المراكز للمستوى المطلوب دولياً (حوامدة، 2016).

وتم إنشاء مراكز إصلاح حديثة من حيث البناء والأجهزة والمعدات تقوم بتقديم جميع الخدمات والبرامج الاجتماعية الصحية والثقافية والرياضية والتدريبية اللازمة لإعادة تأهيل النزيل وتقويم سلوكه (علي، 2019).

2.1.4.2 وسائل الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل

من وسائل الرعاية الاجتماعية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل ما يلي:

أ. دراسة مشاكل النزلاء.
ب. دور الأخصائي الاجتماعي
ت. برامج شغل أوقات الفراغ.
ث. تنظيم اتصالات النزلاء بالعالم الخارجي.

دور الأخصائي الاجتماعي وأهميته

1. مقابلة النزلاء بناء على طلبهم أو طلب الإدارة.
2. إعداد تقارير حول الحالة الاجتماعية للنزلاء.
3. التواصل مع المؤسسات ذات العلاقة كوزارة الخدمة الاجتماعية بطلب المعونة.
4. حضور اجتماع لجنة تطبيق العقوبات.
5. التدخل لحل المشاكل العائلية للنزلاء.
6. مقابلة أهالي النزلاء.

2.1.4.3 دور الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية

يختلف دور الأخصائي الاجتماعي باختلاف طبيعة عمل وأهداف المؤسسة التي يعمل بها مع النزلاء وهي كما يلي:

أولاً: دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز استقبال النزلاء

يتمثل دور الأخصائي الاجتماعي في مراكز استقبال النزلاء فيما يلي (العتيبي والعثمان، 2020):

- استقبال النزيل والعمل على إزالة مخاوفه، وخاصة ما ارتبط مع موقف القبض عليه بواسطة الشرطة.
- الاتصال فور التحدث مع النزيل بأسرته للتفاهم حول الموقف، وإعلامهم عن طبيعة الرعاية التي تقدم بمراكز الاستقبال.
- المساهمة مع فريق العلاج في عملية تصنيف النزيل على أساس نوع التهمة والسن وظروف النزيل الشخصية والبيئية.
- دراسة شخصية النزيل وظروفه البيئية.

ثانياً: دور الأخصائي الاجتماعي في دار الملاحظة

يتمثل دور الأخصائي الاجتماعي في دار الملاحظة فيما يلي (طناس، 2016):

- استقبال النزيل وفتح ملف خاص به يتضمن ما تم الحصول منه على بعض البيانات المعرفية به وعن الأسرة والمسكن والعمل.
- تشجيع النزيل على الالتحاق بأحد الجماعات الموجودة بالدار، والتي تتناسب أنشطتها مع عمره وقدراته ورغباته.
- توجيه الحدث ومساعدته على اكتساب عادات سلوكية جديدة من خلال المساهمة في الأعمال الخاصة بالدار.
- الاتصال بأسرة النزيل ودعوتها لزيارته والتعرف على اتجاهاتها نحوه ونحو المشكلة، وبذلك يشعر النزيل بأهميته وبأنه مرغوب فيه، بما يساعد على تغيير نظرته نحو نفسه ونحو المجتمع.
- الإشراف الليلي على النزيل ومعالجة مشاكله التي قد تظهر اثناء الليل.
- يشترك الأخصائي الاجتماعي مع الفريق العلاجي في رسم خطة علاج النزيل وتدريبه وتأهيله.

كما يقوم الأخصائي الاجتماعي على (علي، 2023):

- العمل على خلق جو يتلائم مع النزيل ورعايته بشكل سليم لكيلا يشعر بأي قلق يذكر.
- أن يعمل الباحث على تعديل اتجاهات وميول العدوانية والجزافية للنزيل وإبدالها أو تغيرها.
- العمل على تأهيل النزيل داخل المؤسسة من أول يوم قدومه وذلك لاستثمار كافة قدراته العقلية والنفسية والعملية والمهنية.

نرى بأن ممارسة العملية تكسب الأخصائي الاجتماعي الخبرة والمقدرة على التعامل مع الحالات السوية وهم الذين يعانون من سوء التكيف مع أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم، فطبيعة عمل الأخصائي الاجتماعي تنحصر في المشاكل الإنسانية وشرور المجتمع، فعمل الأخصائي في المؤسسة الإصلاحية صميم رسالته يسعى إليه وهو خدمة الإنسانية ومهنية في نفس الوقت تقوم على أساس الحقائق العملية والمهارات الفنية في مجال العلاقات الإنسانية.

2.2 الدراسات السابقة

2.2.1 الدراسات العربية

دراسة الدويس (2022) بعنوان: فاعلية برنامج إرشادي معرفي سلوكي لتعديل التفكير الإجرامي لدى النزيلات

هدفت الدراسة إلى تحديد فاعلية برنامج إرشادي معرفي سلوكي لتعديل أنماط التفكير الإجرامي لدى النساء النزيلات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج شبه التجريبي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع النزيلات الصادر بحقهم أحكام والمودعات في شعبة سجن الملز بمدينة الرياض وعددهم (100) سجينة، وقد تم اختيار عينة من (20) سجينة وزعن عشوائياً إلى مجموعتين تجريبية وضابطة. أظهرت النتائج فاعلية البرنامج الإرشادي المعرفي السلوكي لتعديل التفكير الإجرامي لدى النزيلات، كما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التفكير الإجرامي بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية ودرجات أفراد المجموعة الضابطة بعد تطبيق البرنامج على مقياس القائمة النفسية للتفكير الإجرامي وأبعاده لصالح أفراد المجموعة التجريبية، كما أشارت إلى وجود فروق بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في القياسين (القبلي، البعدي) على مقياس القائمة النفسية للتفكير الإجرامي وأبعاده لصالح القياس البعدي، ووجود أثر إيجابي مرتفع للبرنامج الإرشادي في خفض التفكير الإجرامي لدى المجموعة التجريبية.

دراسة العواملة والخزاعي (2022) بعنوان: دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) في الحد من الجريمة والوقاية منها " الأردن أنموذجاً".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها فيا لأردن، وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي، وتم تطبيق استبانة على عينة عشوائية بلغ عددها (100) موظف ما بين (مدير مشروع، ومدير حالة، وميسر، ومدرب) يعملون في (10) منظمات غير حكومية، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية، أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة طردية متوسطة القوة مما يدل على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الوقاية والحد من الجريمة في الأردن.

دراسة سلمان (2020) بعنوان: اتجاهات الأحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن للحد من جنوحهم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الأحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية، والتعرف على دور برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية وتأهيل الأحداث في الحدث من جنوح الأحداث، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث الجانحين (الموقوفين والمحكومين)

في برمج الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في قصبة إربد والبالغ عددهم (81)، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة عشوائية بسيطة تكونت من (55) حدث، وقد استخدم المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى أن هناك اتجاهات محايدة لدى الأحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية، ووجود دور مرتفع لبرامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية وتأهيل الأحداث في الحد من جنوح الأحداث.

دراسة الغامدي والمجالي (2020) بعنوان: دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجريمة الأسرية في منطقة مكة المكرمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تطبيق استبانة على عينة مكونة من (433) أخصائي وأخصائية اجتماعية. توصلت الدراسة إلى أن عامل ضعف الوازع الديني جاء في المرتبة الأولى المؤدية لارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة، بينما جاء عامل الأخذ بالثأر في المرتبة الأخيرة، كما كشفت الدراسة العديد من العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة أهمها: ضعف الرقابة الوالدية على الأسرة، وإدمان المخدرات، وتقليد أحداث الأفلام ذات الطابع العدائي، كما توصلت إلى أن البرامج الوقائية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية هي: توجيه الجهات الإعلامية بتثقيف الأسرة في مجال الوقاية من الجرائم الأسرية، كما أظهرت النتائج أن البرامج العلاجية التي من خلالها يمكن للأخصائي الاجتماعي الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية هي الاستعانة بخبراء برامج مواجهة الجرائم الأسرية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أدوار الأخصائي الاجتماعي المقترحة نحو الأسرة التي تحدث بها جرائم أسرية هي التوعية حول خطورة الجرمية الأسرية حيث احتلت المرتبة الأولى، بينما احتلت المرتبة الأخيرة فقرة تخفيف مشاعر الحزن التي تظهر لدى الحالات التي تقوم بالجريمة الأسرية.

دراسة العنزي والرشيدان (2020) بعنوان: واقع أداء العاملين بالمؤسسات الإصلاحية في تأهيل النزلاء " دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع أداء العاملين في المؤسسات الإصلاحية، وقد استخدم المهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة المقابلة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات الإصلاحية في كل من الرياض ومكة المكرة وجدة والدمام، وكانت عينة الدراسة قصدية من العاملين الذكور والإناث في كل من الإصلاحيات وقد بلغ عددهم (86) أخصائياً نفسياً واجتماعياً. توصلت الدراسة إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول طريقة استقبال النزيل، حيث يتم تعبئة استمارة أولية تحتوي على معلومات أولية للتأكد من صحة النزيل العضوية والنفسية، ومدى احتياجه إلى أدوية معينة، وكذلك اتفاق أفراد عينة الدراسة حول عملية توزيع النزلاء على الأخصائيين

الاجتماعيين والنفسيين على انها تتم بالتساوي دون أي معايير أخرى، وكذلك اتفاق العينة على أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيامهم بأداء أعمالهم بالشكل المطلوب، ومن أهمها قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين مقارنة بأعداد النزلاء في إصلاحيات الذكور.

دراسة ربيع (2018) بعنوان: دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة في فلسطين

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة في فلسطين، كما هدفت إلى التعرف على درجة استجابة النزلاء العائدين للجريمة في فلسطين نحو برامج الإصلاح والتأهيل والعقوبة، وفحص الفروق في استجابات النزلاء نحو العود للجريمة وفقاً للمتغيرات المستقلة. وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (208) عائداً للجريمة، واستخدم المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى أن دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة في فلسطين من وجهة نظر النزلاء متوسطاً، وقد حصل مجال دور برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة على أعلى متوسط حسابي، تلاه دو العقوبة في الحد من العود للجريمة، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في آراء عينة النزلاء نحو العود للجريمة تعزى لمتغير اسم مركز الإصلاح والتأهيل، ومتغير البرامج التي شاركت بها سابقاً، ومتغير النظر إلى مركز الإصلاح والتأهيل. وقد استنتجت الدراسة بأن النزلاء يستفيدون من العقوبة وبرامج الإصلاح من نواح متنوعة، منها معرفة القوانين السائدة والقوانين الاجتماعية، وتظهر الاستفادة أيضاً باطلاع النزيل على البرامج المقدمة في هذه المراكز من حيث المهنة والثقافة.

دراسة العربية (2016) بعنوان: دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الأحداث الجانحين " دراسة ميدانية مطبقة في مؤسسات رعاية الأحداث بسلطنة عُمان".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث في المؤسسات الإصلاحية بسلطنة عمان، والصعوبات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في مجال رعاية الأحداث، والتعرف على الدور المقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث في المؤسسات الإصلاحية بسلطنة عمان، وقد استخدم المنهج الوصفي، وقد اعتمد المنهج المسح الاجتماعي الشامل، حيث شمل كافة الأحداث المودعين بدار إصدار الأحداث بسمائل وبلغ عددهم (8) أحداث، وكذلك شمل كافة العاملين مع الأحداث الجانحين والموزعين على جميع محافظات السلطنة في الجهات الرسمية التي تتولى شؤون الأحداث وهي (وزارة التنمية الاجتماعية، وشرطة عمان السلطانية) وبلغت العينة الفعلية منهم (61) عاملاً. توصلت الدراسة إلى تعدد الأدوار التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية الأحداث في المؤسسات الإصلاحية بسلطنة عمان والتي تمثلت في: دوره مع الحدث كفرد، ودوره مع أسرة الحدث، ودوره مع جماعة الأحداث، ودوره

مع المؤسسة الإصلاحية، وأخيراً دوره مع المجتمع المحيط بالمؤسسة الإصلاحية، أما عن أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية الأحداث في المؤسسات الإصلاحية بسلطنة عمان هي الصعوبات الراجعة إلى المجتمع المحيط بالمؤسسة الإصلاحية، ثم الصعوبات الراجعة إلى الأحداث الجانحين أنفسهم، تليها الصعوبات الراجعة إلى المؤسسة الإصلاحية، واخيراً الصعوبات الراجعة إلى برامج المؤسسة الإصلاحية.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

دراسة (Alraqaad, 2019) بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تقسيم الدراسة لمبحثين الأول: ماهية مؤسسات المجتمع المدني، والمبحث الثاني: وسائل تحقيق فاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الجريمة، من العاملين توصلت الدراسة إلى أن دور المجتمع المدني يمكن أن يسهم بنصيب وافر في الوقاية من الجريمة من خلال تحصين أفراد المجتمع من السلوك الإجرامي، ودعوتهم للتعاون مع رجال الأمن لمكافحة الجريمة والحد من آثارها على افرد والمجتمع، وأن مؤسسات المجتمع المدني إذ تقوم بهذا الدور المهم والمطلوب خاصة في هذا الوقت الحرج الذي تعاني منه الدول العربية، والمسؤولية الملقاة على عاتق هذه المؤسسات، بالإضافة إلى الجانب الرسمي " الحكومة" ممثلة بالأمن العام والشركة، كما توصلت الدراسة إلى أن هذا الدور المهم في منع أو الحد من مكافحة الجريمة بشتى طرقها وأوصافها، وذلك من خلال الأسرة كوحدة أولية للضبط الاجتماعي والمؤسسات التربوية كالمدرسة ودورها في توعية النشء، وغرس القيم والانتماء والولاء ومحاربة الانحراف، بالإضافة إلى دور المؤسسات ذات النفع العام والأندية، بنشر التوعية الأمنية وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات العلمية.

دراسة (Brewster, 2014) بعنوان: تأثير برامج الفنون في السجون على مواقف وسلوكيات السجناء" تقييم كمي".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق برامج فنون مركز الإصلاح والتأهيل على مواقف النزلاء وتعديل سلوكهم بطريقة التقييم الكمي، استخدم المنهج التجريبي على عينة من سجناء سجون كاليفورنيا في الويات المتحدة الأمريكية وبلغ حجم العينة (31) سجيناً، وقد استخدم فيها فنون وآداب متنوعة مع النزلاء مع مسرح مركز الإصلاح والتأهيل، وطريقة الإلقاء والتحدث والكتابة التعبيرية لمدة (12) أسبوعاً. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لهذا البرنامج على سلوكيات ومواقف النزلاء،

وأظهرت عدم وجود فروق استجابة أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي، ونوع الجريمة ومدة المحكومية وعدد مرات المحكوميات المختلفة.

دراسة (Gaes, 2013) بعنوان: تأثير برامج التثقيف في السجون على نتائج ما بعد الإفراج

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر برامج التعليم الإصلاحي في مراكز الإصلاح والتأهيل على النزلاء العائدين وغير العائدين وعلى المجتمع، وخصوصاً عند نشر هذه النتائج. وقد استخدم الأسلوب المسحي لبرامج التعليم الإصلاحي، حيث قام بتقييم نتائج الدراسات المتعلقة بهذه البرامج، حيث بلغ حجم العينة (14) منها دراسات ومنها آراء باحثين ومحللين في هذا المجال، وعمل على استخلاص التأثير الكلي لهذه البرامج على النزلاء والمجتمع على السواء، بعد إجراء هذا التقييم تبين أن المحللين يرون بفاعلية هذه البرامج وبدرجة متوسطة تقترب من المنخفضة، فيما أظهرت نتائج الدراسات أن تأثير هذه البرامج على النزلاء العائدين وغير العائدين يكون بدرجة متوسطة، وعلى المجتمع يكون بدرجة منخفضة.

دراسة إيجان (Egan, 2009) بعنوان: تقييم برامج تعليم العدالة الأحداث: ما تقوله الارقام عن عودة الأحداث إلى الجريمة

هدفت الدراسة إلى إيجاد علاقة بين البرامج التثقيفية المقدمة للأحداث الجانحين أثناء فترة عقوبتهم، وقياسها بمدى انخراطهم في مجتمعاتهم، ومدارسهم بعد إنهاء العقوبة، ومقارنتها بأعداد الجانحين في مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث استخدم المنهج الوصفي، وشملت الدراسة (177) من البرامج الثقافية والتربوية شملت برامج مرتفعة ومتوسطة الخطورة، ونفذة البرامج لفترة ثلاث سنوات، ثم حلل تدرجات الجودة التي حصل عليها كل برنامج خلال تلك الفترة، وقد أظهرت البحوث والتحاليل اللاحقة وجود علاقة موجبة بين نوعية البرامج التثقيفية، ومعدلات أعداد الجانحين في مراكز الإصلاح والتأهيل، أي أن البرامج أثبتت فاعليتها في توعية الجانح، واندماجه في مجتمعه، وانضباطه في دراسته لاحقاً.

2.2.3 التعقيب على الدراسات السابقة

بعد استعراض الباحثة الدراسات السابقة، لاحظ وجود تقارب بين دراسته وبين هذه الدراسات في بعض المحاور، واختلاف في بعضها الآخر، لذا فإنه سيقوم فيما يلي بعرض أوجه التشابه والاختلاف بين دراسته والدراسات السابقة لبيان مدى تميز هذه الدراسة عن غيرها والحاجة الفعالية لإجرائها كونها لم تستهدف بالدراسة من قبل.

وذلك فإن جميع الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها تتفق انها تهدف بدرجة كبيرة على فهم ووصف برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاحية وتأثيرها في الحد من العود الى الجريمة من زوايا مختلفة بوجهة نظر الباحثين لإثراء المعرفة حول هذا الموضوع.

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية الدراسات السابقة

تتناول الباحثة في هذه الدراسة موضوع التدريب الرعاية الاجتماعية لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل من حيث: مفهوم الجريمة وأصنافها، والعوامل الاجتماعية الدافعة للجريمة، وتناولت العقوبة ومفهومها وخصائصها وعناصرها كما تناولت واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح من حيث الخصائص والرؤى والبرامج ودور البرامج في الحد من الجريمة ، فمثلاً تناولت الدراسات السابقة قياس فاعلية برنامج إرشادي معرفي سلوكي لتعديل التفكير الإجرامي لدى النزلاء كدراسة الدويس (2022)، والتي أظهرت ان البرامج المعرفية السلوكية لها تأثير إيجابي في تغيير أنماط تفكير الجاني، وتناولت دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الجريمة والوقاية منها كدراسة العواملة والخزاعي (2022) ودراسة (2019)Alraqaad في الحد من الجريمة والوقاية منها وبذلك في اشراك المنظمات المجتمع المدني في كون عنصر فعال بتقديم الدعم اللازم للنزلاء وتقديم بدائل إصلاحية فعالة.

وتناولت اتجاهات الأحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن للحد من جنوحهم كدراسة سلمان (2020) وهنا ظهر ان جودة البرامج وملاءمتها للعمر تؤثر بشكل مباشر في انخفاض الجنوح.

ودور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجريمة الأسرية كدراسة الغامدي والمجالي (2020) وتؤكد هنا على أهمية تدخل المهني المبكر في معالجة القضايا الاسرية ومنع تطورها الى سلوكيات إجرامية.

كما تناولت واقع أداء العاملين بالمؤسسات الإصلاحية في تأهيل النزلاء كدراسة العنزي والرشيدان (2020) وهنا أكد ان تدريب الكوادر ورفع كفاءتها من العوامل الأساسية في إنجاح البرامج الإصلاحية.

وتناولت دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة كدراسة ربيع (2018) مشيرة هنا ان الاقتصار على العقوبة دون دعم تأهيلي يقلل من فرص منع العودة للجريمة.

كما أن مخرجات الدراستين (Richie et al, 2021) و(Kras, 2019)، توضح ان زيادة نسبة الاضطرابات يكون بسبب غياب الدعم الاجتماعي. تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الجريمة كدراسة (Alraqaad, 2019).

من حيث المنهج المستخدم في الدراسة

استخدمت الدراسات مناهج مختلفة منها ما تناول المنهج شبه التجريبي كدراسة الدويس (2022)، والمنهج الاجتماعي كدراسة الشهوان والمواجدة (2022) ودراسة العواملة والخزاعي (2022)، كما استخدمت المنهج الوصفي كدراسة سلمان (2020)، ودراسة الغامدي والمجالي (2020)، وتناولت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي

من حيث أداة الدراسة

تشابهت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها للاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بكل دراسة كدراسة العواملة والخزاعي (2022)، ودراسة سلمان (2020)، ودراسة ربيع (2018)، ودراسة (Brewster, 2014)، ومنها ما تناول البرنامج التدريبي كدراسة الدويس (2022)، ودراسة (Brewster, 2014)، ومنها ما تناولت المقابلة كدراسة العنزي والرشيدان (2020).

من حيث استخدام أسلوب العينة

تناولت الدراسات السابقة النزيلات والنزلاء كدراسة الدويس (2022)، ودراسة سلمان (2020)، ودراسة ربيع (2018)، ودراسة العربية (2016)، ودراسة (Brewster, 2014)، وتشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة كونها تناولت الموظفين كدراسة العواملة والخزاعي (2022)، تناولت الأخصائي الاجتماعي كدراسة الغامدي والمجالي (2020)، والعنزي والرشيدان (2020)، ودراسة (Gaes, 2013).

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من حيث المحدد المكاني للدراسة

اختلفت هذه الدراسة عن كل الدراسات السابقة في حدها المكاني، فقد تفرد كل دراسة بمكان، وأجريت الدراسة عليه.

من حيث المحدد البشري

على الرغم من تشابه هذه الدراسة مع غيرها ممن بحثوا في الرعاية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح، إلا أن هذه الدراسة تميزت لأنها تناولت مراكز التأهيل والإصلاح في فلسطين

من حيث تعدد أدوات الدراسة

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها تناولت أداة واحدة في جمع بياناتها وهي الاستبانة، بينما الدراسات السابقة تناولت الاستبانة والمقابلة

بناء على ما سبق، يتضح أن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- أن هذه الدراسة الأولى في حدود علم الباحثة التي تتناول الرعاية الاجتماعية في مراكز التأهيل والإصلاح في فلسطين.
- أنها الوحيدة التي تتناول برامج الرعاية الاجتماعية في فلسطين، وتخضعها للبحث والتحليل ضمن نموذج معين تم إعداده خصيصاً لهذه الدراسة، ثم تقوم بربط هذه النتائج مع ما خلصت له بعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من الاستبانة.
- تناولت أغلب المحاور الممكن دراستها في موضوع الجريمة والعقوبة ودور برامج الرعاية الاجتماعية من الحد من الجريمة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تناولت بعدين مترابطين لم يتم ادماجها سابقا بهذه الصورة وهما دور برامج الرعاية الاجتماعية ووظيفة مراكز الإصلاحية وخاصة الموجودة في فلسطين للحد من ظاهرة العود الى الجريمة. فقد سعت هذه الدراسة الى تقديم معالجة شاملة تبرز العلاقة بين فاعلية هذه البرامج وواقع التطبيق العملي. كما تعد هذه الدراسات من أوائل الدراسات الفلسطينية التي تناولت هذا الموضوع وخاصة من وجهة نظر العاملين فيها، مركزة على تقييم وتطوير هذه البرامج المقدمة، وتحليل اراءهم وملاحظاتهم حولها، إضافة الى ذلك الكشف عن أبرز المعيقات والتحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج في السياق الفلسطيني.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً طريقة وإجراءات الدراسة التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

3.2 منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح في فلسطين (659) عامل وعاملة والموضح في ملحق رقم (3).

3.4 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (70) عامل وعاملة من العاملين في برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح بفلسطين، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية، والجدول رقم (3.1) يبين خصائص العينة الديموغرافية:

جدول (3.1-أ): خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	59	% 84.3
	انثى	11	% 15.7
سنوات الخبرة	اقل من5 سنوات	15	% 21.4
	من 5-10سنوات	12	% 17.1
	من 10-15سنوات	11	% 15.7
	من 15-20سنوات	11	% 15.7
	20سنوات فاكثر	20	% 30.0
المؤهل العلمي	دبلوم	18	% 25.7
	بكالوريوس	45	% 64.3
	ماجستير فأعلى	10	% 7.0
العمر	30 سنة فأقل	23	% 32.9
	من 30 – 35 سنة	11	% 15.7
	من 35– 40 سنة	7	% 10.0
	من 40 –45 سنة	13	% 18.6
	من 45– 50 سنة	10	% 14.3
	50 سنة فأكثر	6	% 8.6
التخصص	فلسفة وعلم نفس	6	% 8.6
	قانون	17	% 24.3
	علم اجتماع	9	% 12.9
	علوم عسكرية	13	% 18.6
	غير ذلك	25	% 35.7
المشاركة في الدورات التدريبية	نعم	57	% 81.4
	لا	13	% 18.6
عدد الدورات التي شاركت بها	دورة واحدة	8	% 11.4
	دورتان	12	% 17.1
	ثلاث دورات	13	% 18.6
	أربع دورات فأكثر	37	% 52.9

جدول (3.1–ب): خصائص العينة الديموغرافية

مركز الإصلاح والتأهيل الذي عملت به	مركز الخليل	14	% 9.5
	مركز بيت لحم	27	% 18.4
	مركز أريحا	30	% 20.4
	مركز رام الله	29	% 19.7
	مركز نابلس	30	% 20.4
	مركز جنين	11	% 7.5
	مركز طولكرم	6	% 4.1
طبيعة العمل	البرامج الصحية والنفسية	19	% 22.9
	برامج التأهيل والتدريب المهني	24	%28.9
	البرامج التعليمية والثقافية	19	%22.9
	البرامج الاجتماعية والإرشادية	21	% 25.3
انواع الجرائم المُمارسة من قبل نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل	سرقة	62	% 13.3
	قتل	62	%13.3
	اعتداء	48	%10.3
	تسول	32	% 6.9
	تخريب	41	% 8.8
	مخدرات	60	% 12.9
	جرائم مالية	44	% 9.4
	جرائم اقتصادية	30	% 6.4
	جرائم جنسية	37	% 7.9
	جرائم أخلاقية	50	% 10.7
	غير ذلك	1	% 0.2

3.5 أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة على شكل استبانة من خلال الاستفادة من مشرفين تربويين ودراسات سابقة، وقد كانت الاستبانة مكونة من قسمين: حيث أحتوى القسم الأول على البيانات الأولية وهي (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، العمر، التخصص)، بالإضافة الى (المشاركة في الدورات التدريبية: عدد الدورات التي شاركت بها، مركز الإصلاح والتأهيل، طبيعة العمل، انواع الجرائم المُمارسة من قبل نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل).

وتكون **القسم الثاني** من (45) فقرة موزعة على ثلاث محاور لقياس واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح، حيث تكون المحور الأول من (17) فقرة تقيس الجدوى من برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينيّة ، وتكون المحور الثاني من (18) فقرة تقيس

المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الاصلاح والتأهيل الفلسطينيّة ، والمحور الثالث من (10) فقرات تقيس انواع ومجالات برامج الرعاية داخل مراكز الاصلاح والتأهيل ، وكانت الفقرات جميعها تشترك في قياس واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح .

بينما تكون **القسم الثالث** من (45) فقرة موزعة على خمس محاور لقياس مترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة، حيث تكون المحور الأول من (8) فقرات تقيس المحور الاجتماعي، وتكون المحور الثاني من (7) فقرات تقيس المحور الاقتصادي، و المحور الثالث من (7) فقرات تقيس المحور الثقافي، المحور الرابع من (8) فقرات تقيس المحور الأمني، والمحور الخامس من (15) فقرة تقيس دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة، وبعد عرض الاستبانة وإجراء التعديلات اللازمة من إضافة وحذف تم اعتمادها بصيغتها النهائية بناء على طلب المحكمين.

3.6 صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص، والذين أبدوا بعض الملاحظات حولها، وبناءً عليه تم إخراج الاستبانة بشكلها الحالي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات أداة الدراسة، وذلك كما هو واضح في الجدول (3.2) و (3.3).

جدول رقم (3.2–أ): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لفقرات واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح.

الرقم	جدوى برامج الرعاية الاجتماعية		الرقم	معيقات برامج الرعاية الاجتماعية		الرقم	انواع ومجالات برامج الرعاية	
	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية		قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية		قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
.1	0.359**	0.002	.1	0.609**	0.000	.1	0.699**	0.000
.2	0.460**	0.000	.2	0.574**	0.000	.2	0.795**	0.000
.3	0.289*	0.015	.3	0.506**	0.000	.3	0.828**	0.000
.4	0.363**	0.002	.4	0.735**	0.000	.4	0.758**	0.000

جدول رقم (3.2–ب): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لفقرات واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح.

.5	0.466**	0.000	.5	0.716**	0.000	.5	0.785**	0.000
.6	0.419**	0.000	.6	0.732**	0.000	.6	0.592**	0.000
.7	0.656**	0.000	.7	0.752**	0.000	.7	0.598**	0.000
.8	0.578**	0.000	.8	0.651**	0.000	.8	0.650**	0.000
.9	0.564**	0.000	.9	0.602**	0.000	.9	0.648**	0.000
.10	0.670**	0.000	.10	0.609**	0.000	.10	0.710**	0.000
.11	0.484**	0.000	.11	0.654**	0.000			
.12	0.534**	0.000	.12	0.610**	0.000			
.13	0.586**	0.000	.13	0.602**	0.000			
.14	0.582**	0.000	.14	0.606**	0.000			
.15	0.559**	0.000	.15	0.681**	0.000			
.16	0.640**	0.000	.16	0.312**	0.009			
.17	0.518**	0.000	.17	0.281*	0.018			
			.18	0.411**	0.000			

الارتباط دال عند مستوى 0.01 *الارتباط دال عند مستوى 0.05

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.2) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات أداة الدراسة دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس درجة واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح في فلسطين، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

جدول رقم (3.3–أ): نتائج معامل الارتباط بيرسون (**Pearson correlation**) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لفقرات مترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة

الرقم	المحور الاجتماعي		الرقم	المحور الاقتصادي		الرقم	المحور الثقافي	
	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية		قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية		قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
.1	0.499**	0.000	.1	0.597**	0.000	.1	0.729**	0.000
.2	0.770**	0.000	.2	0.629**	0.000	.2	0.754**	0.000
.3	0.794**	0.000	.3	0.597**	0.000	.3	0.663**	0.000
.4	0.533**	0.000	.4	0.760**	0.000	.4	0.574**	0.000
.5	0.765**	0.000	.5	0.701**	0.000	.5	0.665**	0.000
.6	0.634**	0.000	.6	0.782**	0.000	.6	0.771**	0.000
.7	0.681**	0.000	.7	0.755**	0.000	.7	0.647**	0.000
.8	0.779**	0.000						

جدول رقم (3.3–ب): نتائج معامل الارتباط بيرسون **(Pearson correlation)** لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لفقرات مترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة

الرقم	المحور الأمني		الرقم	دور برامج الرعاية في الحد من الجريمة	
	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية		قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
.9	0.565**	0.000	.1	0.717**	0.000
.10	0.551**	0.000	.2	0.617**	0.000
.11	0.646**	0.000	.3	0.646**	0.000
.12	0.693**	0.000	.4	0.575**	0.000
.13	0.767**	0.000	.5	0.684**	0.000
.14	0.801**	0.000	.6	0.658**	0.000
.15	0.780**	0.000	.7	0.674**	0.000
.16	0.776**	0.000	.8	0.613**	0.000
			.9	0.742**	0.000
			.10	0.462**	0.000
			.11	0.568**	0.000
			.12	0.615**	0.000
			.13	0.668**	0.000
			.14	0.519**	0.000
			.15	0.757**	0.000

**الارتباط دال عند مستوى 0.01 *الارتباط دال عند مستوى 0.05

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات أداة الدراسة دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس درجة مترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح في فلسطين، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

3.7 ثبات أداة الدراسة:

قامت الباحثة بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (3.4).

جدول رقم (3.4): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

	البيان		عدد الفقرات	قيمة ألفا
واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح				
1	المجال الأول	جدوى برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح	17	0.827
2	المجال الثاني	معيقات برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الاصلاح	18	0.895
3	المجال الثالث	انواع ومجالات برامج الرعاية داخل مراكز الاصلاح	10	0.889
	الدرجة الكلية لواقع برامج الرعاية الاجتماعية		45	**0.8740**
مترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة				
1	المجال الأول	**المحور الاجتماعي**	8	0.839
2	المجال الثاني	**المحور الاقتصادي**	7	0.814
3	المجال الثالث	**المحور الثقافي**	7	0.812
4	المجال الرابع	**المحور الأمني**	8	0.851
5	المجال الخامس	**دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة**	15	0.893
	الدرجة الكلية مترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة		**45**	**0.945**
	الدرجة الكلية		**90**	**0.940**

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن قيمة الثبات للدرجة الكلية لأداة الدراسة قد بلغت (94%)، وبذلك تكون الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات عالية جداً لأغراض البحث العلمي ويمكن اعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة

3.7 إجراءات الدراسة:

1. تحديد عنوان الدراسة مع الدكتور المشرف والذي تمثل في "برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح ودورها في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها "دراسة برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح ودورها في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها في فلسطين.
2. بعد التأكد من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بعمل استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة المكون من مجموعة من العاملين في مراكز الإصلاح
3. قامت أفراد عينة الدراسة بتعبئة الاستبانة بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك قامت الباحثة بجمع الاستبانات وتعبئتها على الكمبيوتر حيث تم تحويل الردود على شكل ملف اكسل وقد بلغ عدد الردود (70) استجابة.
4. قامت الباحثة بتسليم ملف الردود للمحل الإحصائي لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها.

3.8 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، العمر، التخصص، المشاركة في الدورات التدريبية، عدد الدورات التي المشاركة، مركز الإصلاح والتأهيل، طبيعة العمل، انواع الجرائم المُمارسة من قبل نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل.

المتغيرات التابعة: واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح، ومترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة

3.9 المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدِّرَاسَة، تمَّ استخدام التّحليل الإحصائيّ عن طريق برنامج (SPSS)، حيث تمَّ استخراج المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئويّة، وعمل المعالجة الإحصائيّة للبيانات، وقد تمّ إدخالها وذلك بإعطائها أرقامًا معيّنةً، حيث أُعطِيَ كلُّ مُستَوَى من مستويات دَرَجَة الموافقة درجةً معيّنةً، (غير موافق بشدة =1)، (غير موافق =2)، (محايد=3)، (موافق =4)، (موافق بشدة =5)، على مقياس ليكرت الخماسي ذو الخمس نقاط للكبيرة من (1– 5)،بحيث كلما زادت الدرجة زادت درجة استجابات المبحوثين، أي كلما زادت الدرجة كلما ارتفعت درجة الموافقة على مستوى برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح ودورها في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها

وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) للتأكد من صدق الاداة، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا، حيث تم استخدام لتحليل الاختبارات التالية وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

اعتمّدت البَاحِثَة فِي تحليل بيانات دراستها عَلَى الرزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعية (SPSS)

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences, version(26)

وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الاتية:

- اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent-Samples T Test)
- اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance)

3.10 مفتاح تصحيح المقياس:

لأغراض تفسير النتائج تم اعتماد على المؤشرات الإحصائية الآتية التي تظهر في جدول رقم (3.5):

جدول (3.5): مفاتيح التصحيح

المتوسط الحسابي	الدرجة
1.80 – 1.00	منخفضة جدا
2.60 – 1.81	منخفضة
3.40 – 2.61	متوسطة
4.20 – 3.41	مرتفعة
5.00 – 4.21	مرتفعة جداً

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

4.2.1 السؤال الأول: ما الجدوى من برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال السابق تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة الموافقة على جدوى برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، وفيما يلي توضيح لنتائج تحليل بيانات الاستبانة:

جدول (4.1-أ) المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب ودرجة الموافقة لمجالات جدوى برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	زيادة الوعي حول خطورة الجريمة.	4.27	0.658	مرتفعة
2	1	زيادة اهتمام النزيل بقضاء محكوميته.	4.23	0.569	مرتفعة
3	5	تقلل من الضغط النفسي لدى النزيل	4.21	0.720	مرتفعة
4	3	تتطور مهارة القراءة لدى النزيل.	4.14	0.767	مرتفعة
5	8	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في تعلم النزيل حرفة في مواجهة البطالة بعد الإفراج.	4.10	0.764	مرتفعة

جدول (4.1–ب) المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب ودرجة الموافقة لمجالات جدوى برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة

6	7	زيادة فرص اندماج النزيل مع مجتمعه بعد انتهاء محكوميته	4.09	0.812	مرتفعة
6	11	الشهادة التي يحصل عليها النزيل لا تختلف عن الشهادات خارج مركز الإصلاح والتأهيل.	4.09	0.864	مرتفعة
7	17	تعزز انضباط النزيل الأخلاقي.	4.04	0.731	مرتفعة
8	16	تحسن من سلوك النزيل.	4.01	0.789	مرتفعة
9	6	تساعد النزيل على إيجاد فرصة عمل بعد الإفراج.	3.99	0.893	مرتفعة
9	9	زيادة ثقة النزيل بنفسه.	3.99	0.752	مرتفعة
10	15	تؤدي إلى احترام المجتمع.	3.97	0.780	مرتفعة
10	13	المحافظة على صحة النزيل.	3.97	0.884	مرتفعة
10	12	تحسن من تعامل النزيل مع الآخرين.	3.97	0.868	مرتفعة
11	14	تؤدي التحلي بالأخلاق الحميدة.	3.96	0.788	مرتفعة
12	4	تتطور مهارة الكتابة لدى النزيل.	3.94	0.778	مرتفعة
13	10	يتدرب النزيل على المهنة التي تتناسب مع احتياجات السوق.	3.74	0.943	مرتفعة
الدرجة الكلية لجدوى برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح			**4.04**	**0.407**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (4.1) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية لجدوى برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (4.04) مع انحراف معياري (0.407).

وجاءت أهم مظاهر جدوى برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (2) والتي نصت على (زيادة الوعي حول خطورة الجريمة.) بمتوسط حسابي (4.27) مع انحراف معياري (0.658)، وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) والتي نصت على (زيادة اهتمام النزيل بقضاء محكوميته.) بمتوسط حسابي (4.23) مع انحراف معياري (0.569)، يليها في المرتبة الثالث الفقرة رقم (5) والتي نصت على (تقلل من الضغط النفسي لدى النزيل) بمتوسط حسابي (4.21) مع انحراف معياري (0.720)، ثم في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (3) والتي نصت على (تتطور مهارة القراءة لدى النزيل.) بمتوسط حسابي (4.14) مع انحراف معياري (0.767)، يليها بالمرتبة الخامسة

الفقرة رقم (8) والتي نصت على (تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في تعلم النزيل حرفة في مواجهة البطالة بعد الإفراج) بمتوسط حسابي (4.10) مع انحراف معياري (0.764).

وكان أقلها أهمية والاخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (10) والتي نصت على (يتدرب النزيل على المهنة التي تتناسب مع احتياجات السوق) بمتوسط حسابي (3.74) مع انحراف معياري (0.943)، وجاءت بالمرتبة قبل الاخيرة الفقرة رقم (4) والتي نصت على (تتطور مهارة الكتابة لدى النزيل.) بمتوسط حسابي (3.94) مع انحراف معياري (0.778) وجاءت بالمرتبة الحادية عشر الفقرة رقم (14) والتي نصت على (تؤدي التحلي بالأخلاق الحميدة.) بمتوسط حسابي (3.96) مع انحراف معياري (0.788).

4.2.2 السؤال الثاني: ما المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4.2).

جدول (4.2-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	34	يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالتمويل.	4.16	0.715	مرتفعة
2	35	يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالتوزيع الجغرافي.	3.96	0.842	مرتفعة
3	30	قلة فرص العمل المناسبة للمحكوم بعد الإفراج عنه.	3.81	0.889	مرتفعة
3	26	عدم اهتمام وسائل الإعلام +برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها التأهيلية.	3.81	0.937	مرتفعة
4	27	عدم اهتمام وسائل الإعلام برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها الاجتماعية	3.79	0.946	مرتفعة
5	33	يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالأوضاع المحلية الدولية الراهنة.	3.76	0.908	مرتفعة
6	28	عدم اهتمام وسائل الإعلام برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها التربوية.	3.70	1.012	مرتفعة

جدول (4.2–ب): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها

7	29	نظرة أفراد المجتمع إلى المحكوم على أنه مجرم يجب عزله عن المجتمع.	3.67	1.059	مرتفعة
8	24	عدم استمرارية البرامج المقدمة للمحكومين.	3.61	1.120	مرتفعة
9	25	البرامج لا تشبع احتياجات المحكومين.	3.59	1.014	مرتفعة
10	31	عدم وجود تنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية.	3.57	0.972	مرتفعة
11	23	عدم تكامل البرامج المقدمة للمحكومين.	3.51	0.989	مرتفعة
12	21	ضعف مستوى البرامج التأهيلية.	3.46	1.059	مرتفعة
13	18	اعتماد بعض المسؤولين على أسلوب الردع كوسيلة لعلاج المحكوم.	3.43	1.071	مرتفعة
14	22	ضعف مستوى البرامج الاجتماعية.	3.41	1.028	مرتفعة
15	19	اعتماد بعض المسؤولين على أسلوب العقاب كوسيلة لعلاج المحكوم.	3.33	1.100	مرتفعة
15	32	ميل القوانين الموضوعة للعقاب أكثر منها للإصلاح.	3.33	1.113	مرتفعة
15	20	عدم الاستعانة بأساليب القياس النفسي الحديثة عند الكشف عن الحالات المصابة بأمراض نفسية.	3.33	0.880	مرتفعة
الدرجة الكلية لمعيقات برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الاصلاح			**3.62**	**0.590**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (4.2) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية لمعيقات برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.62) مع انحراف معياري (0.590).

وجاءت أهم مظاهر المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (34) والتي نصت على (يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالتمويل) بمتوسط حسابي (4.16) مع انحراف معياري (0.715)، وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (35) والتي نصت على (يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالتوزيع الجغرافي) بمتوسط حسابي (3.96) مع انحراف معياري (0.842)، يليها في المرتبة الثالث الفقرتان رقم (30) والتي نصت على (قلة فرص العمل المناسبة للمحكوم بعد الإفراج عنه.) ورقم (26) والتي نصت على (عدم اهتمام وسائل الإعلام +برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها التأهيلية) بمتوسط حسابي (3.81) مع انحراف معياري (0.889) (0.937)، ثم في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (27) والتي نصت على (عدم اهتمام وسائل الإعلام برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها الاجتماعية) بمتوسط حسابي (3.79) مع انحراف معياري

(0.946)، يليها بالمرتبة الخامسة الفقرة رقم (33) والتي نصت على (يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالأوضاع المحلية الدولية الراهنة) بمتوسط حسابي (3.76) مع انحراف معياري (0.908). وكان أقلها أهمية والاخيرة من حيث الترتيب الفقرات رقم (20) والتي نصت على (عدم الاستعانة بأساليب القياس النفسي الحديثة عند الكشف عن الحالات المصابة بأمراض نفسية) بانحرافات معيارية (0.880)، والفقرة رقم (19) والتي نصت على (اعتماد بعض المسؤولين على أسلوب العقاب كوسيلة لعلاج المحكوم) بانحرافات معيارية (1.113)، ورقم (32) والتي نصت على (ميل القوانين الموضوعة للعقاب أكثر منها للإصلاح.) انحرافات معيارية (1.100)، بمتوسط حسابي (3.33)، وجاءت بالمرتبة قبل الاخيرة الفقرة رقم (22) والتي نصت على (ضعف مستوى البرامج الاجتماعية) بمتوسط حسابي (3.41) مع انحراف معياري (1.028).

4.2.3 السؤال الثالث: ما مستوى طبيعة هذه البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الصحية، النفسية، التأهيلية، التعليمية ... الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى ما مستوى طبيعة البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الصحية، النفسية، التأهيلية، التعليمية ... الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.3).

جدول (4.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى طبيعة هذه البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	37	نفسية	4.27	0.700	مرتفعة
2	41	ثقافية	4.26	0.674	مرتفعة
3	36	صحية	4.26	0.793	مرتفعة
4	40	تعليمية	4.24	0.788	مرتفعة
5	42	اجتماعية	4.23	0.663	مرتفعة
6	39	التدرب المهني	4.21	0.720	مرتفعة
6	44	دينية	4.21	0.700	مرتفعة
7	38	التأهيلية	4.19	0.748	مرتفعة
8	43	إرشادية	4.13	0.721	مرتفعة
9	45	برامج رياضية	4.06	0.759	مرتفعة
الدرجة الكلية انواع ومجالات برامج الرعاية داخل مراكز الاصلاح			**4.20**	**0.515**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (4.3) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية ما مستوى طبيعة هذه البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (4.20) مع انحراف معياري (0.515).

وكانت أهم البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (37) والتي نصت على (البرامج النفسية) بمتوسط حسابي (4.27)مع انحراف معياري (0.700)، و في المرتبة الثانية الفقرة رقم (41) والتي نصت على (البرامج الثقافية) بمتوسط حسابي (4.26) مع انحراف معياري (0.674)، يليها في المرتبة الثالث الفقرة رقم (36) والتي نصت على (البرامج الصحية) بمتوسط حسابي (4.26) مع انحراف معياري (0.793)، ثم في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (40) والتي نصت على (البرامج التعليمية) بمتوسط حسابي (4.24) مع انحراف معياري (0.788).

وكان أقلها أهمية والاخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (45) والتي نصت على (البرامج الرياضية) بمتوسط حسابي (4.06) مع انحراف معياري (0.759)، وجاءت بالمرتبة قبل الاخيرة الفقرة رقم (43) والتي نصت على (البرامج الإرشادية) بمتوسط حسابي (4.13) مع انحراف معياري (0.721).

4.2.4 السؤال الرابع: ما مستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، الأمني ... الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال السابق تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على مستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، الأمني ... الخ) في الحد من العودة للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، وفي الجدول رقم (4.4) توضيح النتائج.

جدول (4.4) المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة لمستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	المحور الاجتماعي	3.91	0.553	1	مرتفعة
2	المحور الاقتصادي	3.70	0.559	5	مرتفعة
3	المحور الثقافي	3.72	0.589	4	مرتفعة
4	المحور الأمني	3.90	0.559	2	مرتفعة
5	دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة	3.84	0.505	3	مرتفعة
الدرجة الكلية		3.82	0.438	–	**مرتفعة**

يتضح من الجدول (4.4) أن المتوسط الحسابي لمستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، قد بلغ (3.82) بانحراف معياري (0.438) وبدرجة موافقة مرتفعة.

وكان أعلى مستوى لبرامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة، بالمرتبة الأولى **المحور الاجتماعي** بمتوسط حسابي (3.91) مع انحراف معياري (0.553) يليها المحور الأمني بمتوسط حسابي (3.90) مع انحراف معياري (0.559) ثم يأتي **دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة** بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.84) مع انحراف معياري (0.505)

وكان أقلها أهمية والاخيرة من حيث الترتيب المحور الاقتصادي بمتوسط حسابي (3.70) مع انحراف معياري (0.559) يسبقها **المحور الثقافي** بمتوسط حسابي (3.72) مع انحراف معياري (0.589)

4.2.5 السؤال الخامس: ما دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.5).

جدول (4.5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	87	البرامج التعليمية المقدمة في برامج الرعاية الاجتماعية غيرت من نظرة المحكوم للجريمة.	4.07	0.729	مرتفعة
1	78	تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من معاناة المحكوم من الانطواء والعزلة.	4.07	0.688	مرتفعة
2	89	تساهم برامج الرعاية الاجتماعية في تحفيظ القرآن الكريم وتعديل سلوك المحكوم.	4.06	0.657	مرتفعة
3	76	تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من السلوكيات الانحرافية.	4.04	0.669	مرتفعة
4	77	تعزز برامج الرعاية الاجتماعية من الشعور بالأمان.	4.01	0.602	مرتفعة
5	86	تساهم برامج الرعاية الاجتماعية بتوفير بيئة مناسبة للتعليم والتأهيل.	3.97	0.680	مرتفعة
5	85	تساهم برامج الرعاية الاجتماعية في خفض درجة الخوف لدى المحكوم عند دخوله المؤسسة لأول مرة.	3.97	0.613	مرتفعة
6	88	يساهم الأخصائي الاجتماعي في برامج الرعاية الاجتماعية في حل المشاكل التي يتعرض لها مركز الإصلاح والتأهيلان.	3.96	0.770	مرتفعة
7	79	تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من معاناة المحكوم وأسرته من الآثار النفسية.	3.90	0.640	مرتفعة
8	80	يتواصل المختص النفسي مع أسرة المحكوم بشكل مستمر من أجل تقديم أفضل الرعاية له.	3.73	0.900	مرتفعة
9	84	تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بدراسات تتبعية شهرية عن حالة المحكوم ومعرفة مدى التقدم فيها.	3.69	0.894	مرتفعة
10	83	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في إعداد خطة علاج لمشكلات المحكوم تناسب ظروفه واحتياجاته المستقبلية.	3.64	0.901	مرتفعة
11	81	تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بالرعاية اللاحقة للمحكوم.	3.59	1.028	مرتفعة
12	82	تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بتعليم المحكوم مهارات حل المشكلات.	3.59	1.014	مرتفعة
13	90	تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بالإشراف ومتابعة المحكوم بعد خروجه من مركز الإصلاح والتأهيل.	3.40	0.999	مرتفعة
الدرجة الكلية دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة			**3.84**	**0.505**	**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول رقم (4.5) ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن الدرجة الكلية لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها، جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.84) مع انحراف معياري (0.505).

وجاءت أبرز دور لبرامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة، والتي كانت بالمرتبة الأولى الفقرتان رقم (87) والتي نصت على (البرامج التعليمية المقدمة في برامج الرعاية الاجتماعية غيرت من نظرة المحكوم للجريمة) وبانحراف معياري (0.729)، والفقرة رقم (78) والتي نصت على (تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من معاناة المحكوم من الانطواء والعزلة) بانحراف معياري (0.688) وبمتوسط حسابي (4.07) لكلا الفقرتين، و في المرتبة الثانية الفقرة رقم (89) والتي نصت على (تساهم برامج الرعاية الاجتماعية في تحفيظ القرآن الكريم وتعديل سلوك المحكوم) بمتوسط حسابي (4.06) مع انحراف معياري (0.657)، يليها في المرتبة الثالث الفقرة رقم (76) والتي نصت على (تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من السلوكيات الانحرافية) بمتوسط حسابي (4.04) مع انحراف معياري 0.669

وكان أقلها أهمية والاخيرة من حيث الترتيب الفقرة رقم (90) والتي نصت على (تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بالإشراف ومتابعة المحكوم بعد خروجه من مركز الإصلاح والتأهيل.) بمتوسط حسابي (3.40) مع انحراف معياري (0.999)، وجاءت بالمرتبة قبل الاخيرة الفقرة رقم (82) والتي نصت على (تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بتعليم المحكوم مهارات حل المشكلات.) بمتوسط حسابي (3.59) مع انحراف معياري (1.014).

4.3 فحص واختبار فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير العمر.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير التخصص.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05≥α) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير عدد الدورات.

الفرضية الاولى:

حسب متغير الجنس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار (ت) للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل وها في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً الجنس، وقد حصلت الباحثة على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (4.6).

جدول (4.6): نتائج اختبار(ت) للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل ودورها في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير الجنس

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدالة الإحصائية
ذكر	59	3.86	0.338	68	0.130-	0.897
انثى	11	3.88	0.318			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05≥α) بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في

الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير الجنس، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية المتعلقة بهذا المتغير بلغت (0.89) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبذلك نصل لإثبات صحة الفرضية الصفرية.

الفرضية الفرعية الثانية:

حسب متغير المؤهل العلمي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α≤0.05) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) لمتوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير المؤهل العلمي، وقد توصلت الباحثة للنتائج لموضحه في الجدول رقم (4.7).

جدول (4.7) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA Analysis of Variance**) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.005	2	0.007	0.061	0.941
داخل المجموعات	7.364	67	0.114		
المجموع	7.370	69			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤0.05) بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية المتعلقة بهذا المتغير بلغت (0.94) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبذلك نصل الى اثبات صحة الفرضية الصفرية.

جدول (4.8) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلى متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم	18	3.85	0.337
بكالوريوس	45	3.87	0.327
ماجستير فأعلى	7	3.84	0.408
المجموع	70	3.86	0.333

الفرضية الفرعية الثالثة:

حسب متغير سنوات الخبرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) لمتوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير سنوات الخبرة، وقد توصلت الباحثة للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4.9).

جدول (4.9) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA Analysis of Variance**) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.232	4	0.058	0.507	0.730
داخل المجموعات	7.435	65	0.114		
المجموع	7.667	69			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤0.05) بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية المتعلقة بهذا المتغير بلغت (0.73) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبذلك نصل الى اثبات صحة الفرضية الصفرية.

جدول (4.10) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلى متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	15	3.87	0.360
5–10سنوات	12	3.94	0.375
10–15سنة	11	3.77	0.310
15–20سنة	11	3.80	0.381
20 سنة فأكثر	12	3.90	0.287
المجموع	70	3.86	0.333

الفرضية الفرعية الرابعة:

حسب متغير العمر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α≤0.05) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) لمتوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير العمر، وقد توصلت الباحثة للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4.11).

جدول (4.11) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA Analysis of Variance**) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.068	5	0.014	0.114	0.989
داخل المجموعات	7.600	64	0.119		
المجموع	7.667	69			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤0.05) بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير العمر وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية المتعلقة بهذا المتغير بلغت (0.98) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبذلك نصل الى اثبات صحة الفرضية الصفرية.

جدول (4.12) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلى متغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
30سنة فأقل	23	3.87	0.355
30-35سنة	11	3.87	0.337
35- 40 سنة	7	3.94	0.437
40-45سنة	13	3.82	0.300
45-50سنة	10	3.86	0.309
50 سنة فأكثر	6	3.87	0.343
المجموع	**70**	**3.86**	**0.333**

الفرضية الفرعية الخامسة:

حسب متغير التخصص: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α≤0.05) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير التخصص.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) لمتوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز

الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير التخصص، وقد توصلت الباحثة للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4.13).

جدول (4.13) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA Analysis of Variance**) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير التخصص

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.508	4	0.127	1.152	0.340
داخل المجموعات	7.160	65	0.110		
المجموع	7.667	69			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير التخصص وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية المتعلقة بهذا المتغير بلغت (0.34) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبذلك نصل الى اثبات صحة الفرضية الصفرية.

جدول (4.14) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلى متغير التخصص

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فلسفة وعلم نفس	6	4.08	0.320
قانون	17	3.91	0.371
علم اجتماع	9	3.83	0.308
علوم عسكرية	13	3.88	0.305
غير ذلك	25	3.78	0.325
المجموع	**70**	**3.86**	**0.333**

الفرضية السادسة:

حسب متغير المشاركة في الدورات التدريبية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار (ت) للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية، وقد حصلت الباحثة على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (4.6).

جدول (4.15): نتائج اختبار(ت) للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل ودورها في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدالة الإحصائية
نعم	57	3.84	0.325	68	1.356-	0.180
لا	13	3.98	0.355			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية المتعلقة بهذا المتغير بلغت (0.18) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبذلك نصل لإثبات صحة الفرضية الصفرية.

الفرضية الفرعية السابعة:

حسب متغير عدد الدورات التدريبية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير عدد الدورات.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) لمتوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز

الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير عدد الدورات التدريبية، وقد توصلت الباحثة للنتائج الموضحة في الجدول رقم (4.13).

جدول (4.16) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA Analysis of Variance**) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغير عدد الدورات التدريبية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.289	3	0.096	0.863	0.465
داخل المجموعات	7.378	66	0.112		
المجموع	7.667	69			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير عدد الدورات التدريبية وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية المتعلقة بهذا المتغير بلغت (0.46) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبذلك نصل الى اثبات صحة الفرضية الصفرية.

جدول (4.17) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلى متغير عدد الدورات

عدد الدورات التدريبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دورة واحدة	8	3.99	0.407
دورتان	12	3.87	0.296
ثلاث دورات	13	3.75	0.367
أربع دورات فأكثر	37	3.87	0.318
المجموع	**70**	**3.86**	**0.333**

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 مناقشة النتائج:

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة "برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح ودورها في الحد من العود للجريمة "، فإن الباحثة قد توصلت إلى النتائج التالية:

مناقشة السؤال الأول: ما الجدوى من برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

1. كان مستوى جدوى برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.04) بانحراف معياري (0.407)، وكانت أهم الفقرات:
   - زيادة الوعي حول خطورة الجريمة.
   - زيادة اهتمام النزيل بقضاء محكوميته.
   - تقلل من الضغط النفسي لدى النزيل.
   - تتطور مهارة القراءة لدى النزيل.
   - تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في تعلم النزيل حرفة في مواجهة البطالة بعد الإفراج.

تعزو الباحثة ارتفاع مستوى جدوى برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل إلى تكامل الخدمات التي تستهدف الجوانب النفسية، الاجتماعية، والتعليمية للنزلاء، وهو ما يعزز شعورهم بالانتماء ويزيد من فرص اندماجهم الإيجابي في المجتمع بعد الإفراج عنهم، وترى الباحثة أن تركيز هذه البرامج على تنمية المهارات الحياتية والمهنية يلعب دورا جوهريا في التقليل من احتمالية العودة للسلوك الإجرامي.

مناقشة السؤال الثاني: ما المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

بلغ المتوسط الحسابي لمستوى المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها (3.62) مع انحراف معياري (0.590)، أي بدرجة مرتفعة، وكانت أهم الفقرات:

- يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالتمويل.
- يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالتوزيع الجغرافي.
- قلة فرص العمل المناسبة للمحكوم بعد الإفراج عنه.
- عدم اهتمام وسائل الإعلام +برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها التأهيلية.
- عدم اهتمام وسائل الإعلام برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها الاجتماعية.

تعزو الباحثة ارتفاع مستوى المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، وقصور السياسات الحكومية في توفير الدعم المؤسسي المطلوب، كما ترى أن غياب التنسيق بين الجهات المعنية ونقص التدريب المتخصص للعاملين في هذه البرامج يؤثر سلبًا على فعاليتها، مما يقلل من القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة في تقليل العود للجريمة.

مناقشة السؤال الثالث: ما مستوى طبيعة هذه البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الصحية، النفسية، التأهيلية، التعليمية ... الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

اظهرت النتائج ان مستوى طبيعة البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة جاء بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (4.20) مع انحراف معياري (0.515)، وكانت أهم البرامج المقدمة على الترتيب:

- نفسية.
- ثقافية.

- صحية.
- تعليمية.
- اجتماعية.

تعزو الباحث ارتفاع مستوى طبيعة البرامج المقدمة إلى توجه مراكز الإصلاح نحو تبني نهج شامل يعالج الاحتياجات المختلفة للنزلاء، سواء كانت تعليمية، مهنية، نفسية أو صحية، وتشير إلى أن هذا التنوع يساهم في تهيئة النزلاء لحياة ما بعد مركز الإصلاح والتأهيل، مما يحد من دوافع العودة إلى الإجرام.

مناقشة السؤال الرابع: ما مستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل (الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، الأمني...الخ) في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

والتأهيل في الحد من العود للجريمة جاءت بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.82) بانحراف معياري (0.438)، وكانت ترتيب المجالات على النحو التالي:

- المحور الاجتماعي.
- المحور الأمني.
- دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة.
- المحور الثقافي.
- المحور الاقتصادي.

تعزو الباحثة ارتفاع تقييم مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية إلى الشمولية والتكامل الذي تتميز به هذه البرامج، إذ إنها تغطي جوانب متعددة من حياة النزيل. وتلاحظ الباحثة أن تقدم المحور الاجتماعي على بقية المحاور يؤكد أهمية العلاقات والدعم المجتمعي في إعادة دمج النزيل، كما يعكس بروز المحور الأمني أهمية البرامج في الحفاظ على النظام داخل المراكز وخارجها، فيما تشير تميز المحاور الثقافية والاقتصادية إلى دور التعليم والتأهيل المهني في تقليل احتمالية العود للجريمة.

مناقشة السؤال الخامس: ما دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها؟

بلغ التوسط الحسابي لمستوى دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل ف الحد من العود للجريمة (3.67) مع انحراف معياري (0.461) أي بدرجة مرتفعة، وكانت أهم الفقرات:

- البرامج التعليمية المقدمة في برامج الرعاية الاجتماعية غيرت من نظرة المحكوم للجريمة.
- تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من معاناة المحكوم من الانطواء والعزلة.
- تساهم برامج الرعاية الاجتماعية في تحفيظ القرآن الكريم وتعديل سلوك المحكوم.
- تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من السلوكيات الانحرافية.
- تعزز برامج الرعاية الاجتماعية من الشعور بالأمان.

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الشهوان والمواجدة (2022)، حث أشارت إلى أن المستوى العام لدور المساند الاجتماعية في الحد للعود للجريمة كان مرتفعاً، كما تتفق مع دراسة سلمان (2020)، بينما اختفت مع دراسة ربيع (2018) حيث أشارت أن دور برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة كان متوسطاً.

تعزو الباحثة هذا الارتفاع إلى فاعلية البرامج التي تمس الجوانب الفكرية والسلوكية للنزلاء، مثل البرامج التعليمية والدينية، التي تساهم في إعادة تشكيل نظرة النزيل للجريمة، كما أن تخفيف الشعور بالنبذ والانطواء يعكس اهتمام البرامج بالجوانب النفسية، مما يدفع إلى تحسين التكيف المجتمعي، وتؤكد الباحثة أن التأثير الإيجابي لهذه البرامج يتعزز بدمجها بمكونات الأمن النفسي والدعم الروحي.

مناقشة الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير الجنس.

تم اثبات صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير الجنس" حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.89) أكبر من (0.05).

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Brewster, 2014).

تعزو الباحثة عدم وجود فروق إلى وحدة الإطار المؤسسي في تقديم البرامج لكلا الجنسين، مما يدل على حيادية البرامج في التأثير بغض النظر عن الجنس، كما ترى أن كلا الفئتين من العاملين يلمسون الأثر نفسه لهذه البرامج، وهو ما يفسر التماثل في وجهات النظر.

مناقشة الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تم اثبات صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المؤهل العلمي " حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.94) أكبر من (0.05).

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Brewster, 2014).

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الفهم والإدراك لأهمية برامج الرعاية الاجتماعية لا يختلف كثيراً بين العاملين باختلاف مؤهلاتهم، وذلك يعود إلى تلقيهم تدريباً موحداً أو اشتراكهم في بيئة مهنية متقاربة. كما تشير إلى أن الخبرة العملية لها دور أكبر في تشكيل المواقف من المؤهل النظري.

مناقشة الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

تم اثبات صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير سنوات الخبرة " حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.73) أكبر من (0.05).

تعزو الباحثة غياب الفروق إلى أن طبيعة العمل داخل مراكز الإصلاح تستند إلى سياسات وإجراءات ثابتة، تؤثر على جميع العاملين بغض النظر عن سنوات خدمتهم، كما أن الاحتكاك المباشر بالنزلاء يجعل من تأثير البرامج واضحاً للجميع بشكل متقارب، ما يفسر تشابه التقييم بين مختلف مستويات الخبرة.

مناقشة الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير العمر

تم اثبات صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير العمر" حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.98) أكبر من (0.05).

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Brewster, 2014).

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الإدراك المهني لطبيعة برامج الرعاية الاجتماعية يتشكل ضمن بيئة مؤسسية موحدة، وأن العاملين بمختلف أعمارهم يتفاعلون مع البرامج من خلال أدوار محددة ومتشابهة، مما يجعل تقييمهم متجانساً.

مناقشة الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير التخصص

تم اثبات صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير التخصص" حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.34) أكبر من (0.05).

تعزو الباحثة غياب الفروق إلى أن جميع التخصصات المرتبطة بالعمل في مراكز الإصلاح والتأهيل تندمج ضمن منظومة عمل جماعي، ما يجعل تقييمهم للبرامج يعتمد على مخرجات ملموسة أكثر من الخلفية التخصصية، كما ترى أن التدريب والتوجيه المستمر يذيب الفوارق التخصصية لصالح فهم موحد لدور البرامج.

مناقشة الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية

تم اثبات صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية " حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.18) أكبر من (0.05).

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى ان الخبرات التي اكتسبها العاملون داخل مراكز الإصلاح من خلال الممارسة العملية داخل هذه المراكز مما يؤدي إلى جعل أثر الدورات التدريبية محدوداً. كما يمكن

تفسير هذه النتيجة إلى التقارب والتشابه في بيئة العمل وخضوعها لسياسات وإجراءات موحدة تقلل من تأثير الفروق الفردية، ويمكن تفسير ذلك إلى محتوى والمادة المقدمة في الدورات قد لا يتضمن عناصر جديدة تتجاوز ما يمتلكه العاملون مسبقاً، أو أن ما يكتسبونه خلالها لا يجد مجالاً للتطبيق العملي بشكل فعّال، وهو ما أدى إلى تقارب وجهات نظرهم حول فاعلية برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة.

مناقشة الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية

تم اثبات صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية تعزى لمتغير "عدد الدورات التدريبية " حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.46) أكبر من (0.05).

تعزو الباحثة إلى أن عملية تكرار المشاركة في الدورات لم يؤثر بشكل ملموس على تقييم العاملين لدور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة. ويمكن إرجاع هذه النتيجة أن العاملين يعتمدون على خبراتهم العملية اليومية التي تمثل المصدر الرئيسي لاكتساب المهارات والمعارف، كما أن الدورات ومحتواها قد يكون متقاربا ومتشابها او يكون تأثيره محدود، إضافة إلى قلة فرص التطبيق العملي لما تم تعلمه. كما أن سياسات وإجراءات العمل الموحدة داخل مراكز الإصلاح تؤدي إلى تقارب وجهات النظر بين العاملين، بغض النظر عن عدد الدورات التدريبية التي حضروها، مما يفسر التوافق في تقييمهم لفاعلية البرامج.

5.2 التوصيات

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالتالي:

1. إنشاء لجنة من المختصين لإعادة تقييم برامج الرعاية الاجتماعية بشكل أكثر على الحد من العود للجريمة.
2. اعادة تقييم تطوير أداة وقدرات العاملين بالإصلاح مع التركيز على ومؤهلاتهم العلمية.
3. تطوير ظروف وبيئة العمل داخل مراكز الاصلاح والتأهيل.
4. مواءمة برامج الرعاية الاجتماعية المعمولة بها داخلها.
5. إعادة صياغة خطط المحكومية على أساس ورفع الإحساس بالمسؤولية قدر المستطاع التي تقوم عليها وإذا ما كانت تتناسب مع الفئات المستهدفة.
6. وضع خطط فعالة تقوم على اساس ملء وقت الفراغ لدى المفرج عنه ورفع إحساسه بالمسؤولية، وإبعاده عن البيئة الإجرامية قدر المستطاع.
7. تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدن في تطوير البرامج المقدمة وتنفيذها وذلك من خلال توكيلهم مهام ترفع من إحساسهم بالمسؤولية.
8. استحداث عيادات لعلاج الإدمان داخل مراكز الإصلاح بالتعاون مع وزارة الصحة بحيث يكون المفرج عنه قد تعافى من الإدمان ومؤهل لتلقي برامج رعاية اجتماعية تساهم في إدماجه في المجتمع.
9. تزويد المفرج عنهم ممن تلقوا برامج الرعاية الاجتماعية بشهادات حسن سيرتهم وسلوكهم التي تضمن على ادمجاه في المجتمع بشكل فاعل وبناء
10. تطوير شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية بطريقة تضمن توفير رعاية لاحقة حقيقية للنزلاء للمفرج عنهم.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- الأغوات، فتحي (2017)، **الوقت الحر لدى الشباب ومخاوف الانحراف والجريمة**، صحيفة الرأي، ص (7)، الأردن، http://alrai.com/article/.
- البنا، عائشة، وبيومي، محمد. (2024). دور هيئة تنمية المجتمع في عادة تأهيل العائدين للجريمة في إمارة دبي من خلال برامج الرعاية اللاحقة "دراسة ميدانية"، **مجلة الآداب**، ع (148)، 481- 508.
- العنزي، مناور، والرشيدان، منى. (2020). واقع أداء العاملين بالمؤسسات الإصلاحية في تأهيل النزلاء " دراسة ميدانية"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، 37(1)، 40-49.
- القريشي، غنى. (2011). **علم الجريمة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- القهوجي، علي. (2008). **شرح قانون العقوبات القسم العام نظرية الجريمة**، منشورات الحلبي الحقوقية.
- المديرية العامة للسجون. (2018). **الإصلاح والتأهيل**، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية.
- المصراتي، عبد الله. (2010). **الظاهرة الإجرامية: الماهية، والتفسير بمنظور اجتماعي معاصر، اجتماعيات الجريمة والانحراف.. قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، مواقع المنشاوي للدراسات والبحوث.
- جعفر، علي. (2003). داء الجريمة سياسة الوقاية والعلاج، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1

الرسائل العلمية:

- إبراهيم، ذكرى. (2017). **فعالية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزيلات "دارسة حالة التائبات أم درمان"**، رسالة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، السودان.
- أمين، معتوق. (2020). **فعالية العقوبة الجزائية**، رسالة ماجستير، جامعة ابن زيدون، تيارت، الجزائر.
- براك، فهد. (2010). **دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية" دراسة ميدانية على منطقة حائل"**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
- بوسكرة، بوزيد. (2020). **برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من ظاهرة العود للجريمة**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- الحمايدة، عامر. (2016). **أثر برامج الرعاية اللاحقة في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء المفرج عنهم**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.
- حوامدة، مهدي. (2017). **مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية بين الواقع والقانون**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- خلف الله، إسراء. (2017). **العوامل الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب المرأة للجريمة "دراسة حالة دار التائبات، سجن أمدرمان"**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
- ربيع، علي. (2018). **دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، القدس، فلسطين.
- سلاوة، عبد الجواد. (2016). **السياسة التشريعية في قانون مراكز الإصلاح والتأهيل**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، القدس، فلسطين.
- السلايمة، ميس. (2018). **الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، أبو ديس، فلسطين.
- سلمان، مجد. (2020). **اتجاهات الأحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية وتأهيل الأحداث في الأردن للحد من جنوحهم**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- شحتو، عبد الرحمن. (2017). **العود للجريمة بين التشريع الفلسطيني والفقه الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الشهراني، سلطان. (2014). **حالة المفرد عنهم ودورها في عودتهم إلى الجريمة**، رسالة ماجستير، جامعو نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- طناس، رامز. (2016). "**معاملة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل "دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس، القدس، فلسطين.
- عبد الرحيم، آلاء. (2017). **المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العود إلى السلوك الإجرامي**، " دراسة حالة على نزلاء سجن كوبر"، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- عبد القادر، تلامين. (2019). **أحكام العود في قانون العقوبات الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
- العبرية، صفية. (2016). **دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الأحداث الجانحين " دراسة ميدانية مطبقة في مؤسسات رعاية الأحداث بسلطنة عمان"**، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عُمان.

- علي، عرين. (2019). **المشكلات النفسية والاجتماعية وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في محافظات الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- كركود، فتحي، عبايدية، مروى. (2022). **العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالعود إلى الجريمة " دراسة ميدانية بمراكز الشرطة تبسة"**، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، تبسبة، الجزائر.
- محمد، آدم. (2018). **مساهمة الإصلاح والتأهيل الاجتماعي في الحد من العود للجريمة " دراسة حالة لسجن أردمتا بولاية غرب دارفور"**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- محمد، سارة. (2016). **دوافع السلوك الإجرامي لدى مرتكبي جرائم القتل بمراكز الإصلاح والتأهيل بولاية الخرطوم**، رسالة ماجستير، جامعة الرباط الوطني، الخرطوم، السودان.
- هامل، سعيد. (2012). **التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل وأثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين** "دراسة ميدانية بالمؤسسات العمومية لولاية باتنة"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

المجلات العلمية:

- أبو كريم، منصور. (2018). **جرائم القتل في غزة إحصاءات وتداعيات**، منشورات مركزية رؤية للدراسات والأبحاث، فلسطين.
- البداينة، ذياب (2011)، فحص فروض نظرية هيرشي في أسباب جنوح الأحداث الذكور فمحافظة معان بالأردن، **مجلة جامعة الجلفة**، دراسات وأبحاث، ع (3)، 8-32.البداينة والاجتماعية، 8(2)، 27-49.
- البدراني، عبد الهادي. (2022). اتجاهات النزلاء في المؤسسات الإصلاحية نحو خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لهم من قبل الأخصائيين الاجتماعين " دراسة مسحية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بإصلاحية سجون محافظة جدة"، **المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات IJRSP**، 3(30)، 134-147.
- بشقة، سميرة، وسليمان، الكاملة. (2016). الوصم الاجتماعي كأحد عوامل العود للانحراف، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 1-20.
- التميمي، عبد الله. (2020). العقوبة ودورها في ضبط المجتمع في المنظور الإسلامي، **المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات(IJRSP)** ، 2(13)، 1-9.

- حوامدة، مهدي. (2023). التطور التاريخي للعقوبة، **المجلة العصرية للدراسات والأبحاث القانونية**، 1(1)، 314-333.
- الداية، رضا، وابن سامة، روسني، وسليمان، عبد الرحمن. (2020). تقييم برامج التربية الإصلاحية المقدمة للنزلاء في مراكز إصلاح وتأهيل الكتيبة بمحافظة غزة وفعاليتها في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، ع (48)، 1441-1460.
- الدويس، طرفه. (2022). فاعلية برنامج إرشادي معرفي سلوكي لتعديل التفكير الإجرامي لدى النزيلات، **المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)** ، 5(50)، 226-256.
- الشديفات، أمين، والرشيدي، منصور. (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 43(5)، 2123- 2137.
- الشهوان، ريمان، والمواجدة، مراد. (2022)، المساندة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للنزلاء ودورها في الحد من العود إلى الجريمة، **المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)** ، ع (42)، 206-233.
- الشمري، فهد. (2015). دور الخدمة الاجتماعية في التعديل السلوكي بمجال الأحداث الجانحين "دراسة ميدانية مطبقة بإدارة التوعية والإرشاد بوزارة الشؤون والعمل بدولة الكويت، **مجلة التربية، جامعة الأزهر**، 164(4)، 340-380.
- الصالحين، حسن. (2022). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة الجريمة بمؤسسات الإصلاح والتأهيل، **مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية**، 21(3)، 144-150.
- عبد القوي، محمد، وحجازي، صالح، والقراجي، عبد الحميد. (2023). تفعيل برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة ببيوت الشباب بقطاع المعاهد الأزهرية، **مجلة التربية**، جامعة الأزهر، 199(5)، 327-356.
- عبد الله، نوري سعدون (2011)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة" دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، 132- 160.
- العتيبي، شوق. (2022). معوقات برامج التأهيل الاجتماعي لنزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في مجال الرعاية اللاحقة "دراسة مطبقة على سجن النساء بمدينة الرياض"، **المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**، الإصدار الثالث والأربعون، 338-361.

- العتيبي، كفاف، والعثمان، حسين. (2022). تقييم دور الأخصائي الاجتماعي العامل في المؤسسات الإصلاحية "دراسة ميدانية على دار التربية الاجتماعية للتفتيان والفتيات بالشارقة"، **مجلة الآداب**، ع(134)، 461-504.
- عرار، رشيد وآخرون. (2021). جرائم القتل في فلسطين "دراسة عاملية"، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 5(35)، 100-150.
- علاونة، عبد المجيد. (2022). دوافع الجرائم المرتكبة في المجتمع الفلسطيني "دراسة ميدانية من وجهة نظر المحامين"، **المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**، 312-327.
- علي، أمير. (2023). دور الباحث الاجتماعي وعلاقته بالتدخل المهني في السجون، **مجلة آداب الفراهيدي**، 15(53)، 467-494.
- العواملة، ولاء، والخزاعي، حسين. (2022). دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) في الحد من الجريمة والوقاية منها " الأردن أنموذجاً"، **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث**، 8(1)، 243-287.
- الغامدي، عبد العزيز، والمجالي، فايز. (2020). دو الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع (186)، ج (3)، 273-307.
- فيصل، مطروني، وبوعمامة، نوال. (2024). نظرية التعلم الاجتماعي عند جوليان ب، روتر ،و ألبرت باندورا، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع(3)، 737- 753.
- قاسم، أشرف. (2024). تطور العقوبة في الفكر الغربي، **المجلة القانونية، 3286-3308**.
- كشك، حنان. (2017). المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة " دراسة حالة على عينة من المجرمين العائدين لممارسة الجريمة المودعين في سجن المنيا الجديدة، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة المنيا، 1(85)، 248-281
- المصري، محمد. (2023). قياس أثر التخطيط التشاركي على جودة برامج الرعاية الاجتماعية وانعكاس ذلك على سمعة المنظمة التطوعية، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 76(1)، 136-202.
- ميلو، جباري. (2016). الرعاية اللاحقة المفرد عنهم وأثرها في الحد من الخطورة الإجرامية، **مجلة آفاق العلوم**، جامعة الجلفة، ع (4)، 1-25.

- ميلود، جباري. (2016). الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم أثرها في الحد من الخطورة الإجرامية، **مجلة جامعة آفاق للعلوم**، جامعة الجلفة، ع (4)، 107-114.
- نصر الله، واحدة حمة. (2018). العوامل الاجتماعية المؤثرة في جريمة القتل "دراسة ميدانية لنزلاء اصلاحيتي الرجال والنساء في مدينة السليمانية"، **مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**، ع (26)، 55- 81.

المراجع الأجنبية

- Al-Raqqad, Abdullah (2019). **The role of civil society institutions in crime prevention, the Tenth International Scientific Conference, under the title "Geophysical**, Social, Human and Natural Challenges in a Changing Environment" 25-26 July 2019 - Istanbul - Turkey.
- Brewster, L (2014). The Impact of Prison Arts Programs on Inmate Attitudes and Behavior: A Quantitative Evaluation. **Justice Policy Journal**, (Fall 2014), 1- 28.
- Egan, K. (2009). **Evaluation of Juvenile Justice Education Programs: what the numbers says about juvenile recidivism.** PhD. Dissertation. University of Central Florida, Orlando.
- Gaes, G (2013). **The Impact of Prison Education Programs on Post Release Outcomes.** Master Thesis, Florida State University, Florida.
- Kras, K. R. (2019). Can social support overcome the individual and structural challenges of being a sex offender? Assessing the social support-recidivism link. **International journal of offender therapy and comparative criminology,** 63(1), 32-54.
- Richie, F. J., Bonner, J., Wittenborn, A., Weinstock, L. M., Zlotnick, C., & Johnson, J. E. (2021). Social support and suicidal ideation among prisoners with major depressive disorder. **Archives of Suicide Research**, 25(1), 107-114.
- Saleh, Ahmed (2014) Obstacles facing civil society institutions in promoting a culture of human rights from the point of view of managers in the governorates of Gaza, **An-Najah University Journal for Research (Humanities)**, vol. 28, (10) (in Arabic).
- Bader, Fatima - Al-Sabbagh, Moaz, (2020). **Organization Theory**, Syria, Syrian Virtual University .

الملاحق

ملحق رقم (1) محكمو الاستبانة

الاسم	جهة العمل
د. وفاء الخطيب	جامعة القدس
د. زياد قنام	جامعة القدس
د. محمد عكة	جامعة القدس
د. عصام الاطرش	جامعة الاستقلال

ملحق (2): الاستبانة

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

برنامج علم الجريمة

أخي الكريم/أختي الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اما بعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "**برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح ودورها في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة القدس، لذا ارجو التكرم بالإجابة على مجالات ومحاور الاستبانة، علماً بأن البيانات التي تحويه أداة الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها ولن تُستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم لحسن تعاونكم

إعداد: سارة احمود

إشراف: د. صالح البرغوثي

القسم الأول: البيانات الأولية (الرجاء وضع دائرة حول رمز العبارة المناسبة)

الجنس: ذكر☐ أنثى☐

1. **سنوات الخبرة:** أقل من 5 سنوات☐5-10 سنوات☐
   10-15 سنة☐ 15-20 سنة☐ 20 سنة فأكثر☐
2. **المؤهل العلمي:** دبلوم☐ بكالوريوس☐ دراسات عليا☐
3. **العمر:** 30 سنة فأقل☐ 30-35 سنة☐ 35-40 سنة☐ 40-45سنة ☐
   45-50 سنة☐ 50 سنة فأكثر☐
4. **التخصص:** فلسفة وعلم نفس☐ قانون ☐ علم اجتماع☐ علوم عسكرية☐غير ذلك حدد/ي: .....
5. **المشاركة في الدورات التدريبية:** نعم☐ لا☐ إذا كانت الإجابة بنعم
6. **عدد الدورات التي شاركت بها:** دورة واحدة☐ دورتان☐ ثلاث دورات☐ أربع دورات فأكثر☐
7. **مركز الإصلاح والتأهيل الذي عملت به/ يمكنك اختيار أكثر من إجابة:** مركز الخليل☐ مركز بيت لحم☐ مركز أريحا☐ مركز رام الله☐ مركز نابلس☐ مركز جنين☐ مركز طولكرم☐
8. **طبيعة العمل/ يمكنك اختيار أكثر من إجابة:** البرامج الصحية والنفسية☐برامج التأهيل والتدريب المهني☐ البرامج التعليمية والثقافية☐ البرامج الاجتماعية والإرشادية☐

9. **انواع الجرائم المُمارسة من قبل نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل:** سرقة☐ قتل☐ اعتداء☐ تسول☐ تخريب☐ مخدرات☐ جرائم مالية☐ جرائم اقتصادية☐ جرائم جنسية☐ جرائم أخلاقية☐ غير ذلك حدد/ي.....

القسم الثاني: واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح

يرجى منك وضع إشارة (X) أمام العبارة التي تنطبقً عليك.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: الجدوى من برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينيّة						
.1	زيادة اهتمام النزيل بقضاء محكوميته.					
.2	زيادة الوعي حول خطورة الجريمة.					
.3	تتطور مهارة القراءة لدى النزيل.					
.4	تتطور مهارة الكتابة لدى النزيل.					
.5	تقلل من الضغط النفسي لدى النزيل					
.6	تساعد النزيل على إيجاد فرصة عمل بعد الإفراج.					
.7	زيادة فرص اندماج النزيل مع مجتمعه بعد انتهاء محكوميته					
.8	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في تعلم النزيل حرفة في مواجهة البطالة بعد الإفراج.					
.9	زيادة ثقة النزيل بنفسه.					
.10	يتدرب النزيل على المهنة التي تتناسب مع احتياجات السوق.					
.11	الشهادة التي يحصل عليها النزيل لا تختلف عن الشهادات خارج مركز الإصلاح والتأهيل.					
.12	تحسن من تعامل النزيل مع الآخرين.					
.13	المحافظة على صحة النزيل.					
.14	تؤدي التحلي بالأخلاق الحميدة.					
.15	تؤدي إلى احترام المجتمع.					
.16	تحسن من سلوك النزيل.					
.17	تعزز انضباط النزيل الأخلاقي.					

محور المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الاصلاح والتأهيل الفلسطينيّة						
18.	اعتماد بعض المسؤولين على أسلوب الردع كوسيلة لعلاج المحكوم.					
19.	اعتماد بعض المسؤولين على أسلوب العقاب كوسيلة لعلاج المحكوم.					
20.	عدم الاستعانة بأساليب القياس النفسي الحديثة عند الكشف عن الحالات المصابة بأمراض نفسية.					
21.	ضعف مستوى البرامج التأهيلية.					
22.	ضعف مستوى البرامج الاجتماعية.					
23.	عدم تكامل البرامج المقدمة للمحكومين.					
24.	عدم استمرارية البرامج المقدمة للمحكومين.					
25.	البرامج لا تشبع احتياجات المحكومين.					
26.	عدم اهتمام وسائل الإعلام +برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها التأهيلية.					
27.	عدم اهتمام وسائل الإعلام برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها الاجتماعية					
28.	عدم اهتمام وسائل الإعلام برسالة مراكز الإصلاح والتأهيل وبرامجها التربوية.					
29.	نظرة أفراد المجتمع إلى المحكوم على أنه مجرم يجب عزله عن المجتمع.					
30.	قلة فرص العمل المناسبة للمحكوم بعد الإفراج عنه.					
31.	عدم وجود تنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية.					
32.	ميل القوانين الموضوعة للعقاب أكثر منها للإصلاح.					
33.	يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالأوضاع المحلية الدولية الراهنة.					
34.	يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالتمويل.					
35.	يتأثر عمل مراكز الإصلاح والتأهيل بالتوزيع الجغرافي.					

محور انواع ومجالات برامج الرعاية داخل مراكز الاصلاح والتأهيل						
.36	صحية.					
.37	نفسية					
.38	التأهيلية					
.39	التدرب المهني					
.40	تعليمية					
.41	ثقافية.					
.42	اجتماعية.					
.43	إرشادية					
.44	دينية.					
.45	برامج رياضية.					

القسم الثالث: مترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة.

يرجى منك وضع إشارة (X) أمام العبارة التي تنطبق عليك.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الاجتماعي						
.46	تساعد برامج الرعاية على تقوية الروابط الاجتماعية في المجتمع.					
.47	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من نسبة البطالة في المجتمع.					
.48	تمنع البرامج الرعاية الاجتماعية تفشي حالات الطلاق بين أسر المحكومين.					
.49	تحافظ برامج الرعاية الاجتماعية على اندماج الفرد في المجتمع.					
.50	تحمي برامج الرعاية الفرد وأسرته من الآثار السيئة للوصم الاجتماعي.					
.51	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية على استقرار الأسرة ومنع التفكك الأسري.					
.52	تحمي برامج الرعاية الاجتماعية أبناء المحكومين من الانحراف.					
.53	تحمي برامج الرعاية الاجتماعية زوجات المحكومين من الانحراف.					
المحور الاقتصادي						
.54	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية الفرد من الحصول على عمل مفيد يساعده في تحسين وضعه الاقتصادي.					
.55	برامج الرعاية الاجتماعية لا تثقل كاهل الدولة بالنفقات.					
.56	توفر برامج الرعاية الاجتماعية فرصة عمل للمحكوم مما ساعده على زيادة الدخل للأسرة والمجتمع.					
.57	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية المحكومين بعدم فقدانهم لوظائفهم وأعمالهم.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.58	تخفف برامج الرعاية الاجتماعية من النفقات بعد الخروج من مركز الإصلاح والتأهيل.					
.59	تؤدي برامج الرعاية الاجتماعية استقرار الفرد اقتصادياً في عدم انخراطه في السلوك الجرمي.					
.60	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية الفرد في أن لا يكون عالة على المجتمع.					
المحور الثقافي						
.61	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية المحكوم في عدم الاختلاط ب ذوي السلوك السيء.					
.62	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية المحكوم من تفادي الوصمة الاجتماعية.					
.63	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في غرس وتعزيز قيم الفضيلة والسلوك الجيد لدى المحكوم.					
.64	تعمل برامج الرعاية الاجتماعية على إصلاح وتهذيب سلوك المحكوم.					
.65	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية على استمرار العملية التعليمية لأبناء المحكومين.					
.66	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من إيجاد فئة من الكارهين والحاقدين على المجتمع.					
.67	تمنع برامج الرعاية الاجتماعية المحكومين من إفساد بعضهم البعض.					
المحور الأمني						
.68	تشعر برامج الرعاية الاجتماعية الفرد بالأمن الشخصي.					
.69	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية الفرد في المحافظة على أمنه وأمن الآخرين.					
.70	شعور المحكوم عليه بالأمن تجعل برامج الرعاية الاجتماعية منه مساعداً على أمن المجتمع وسلامته بشكل عام.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.71	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية المحكوم على عدم ارتكاب جرائم أخرى.					
.72	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في الاحتفاظ بالشخص المحكوم عليه وجعله تحت الطلب في أي وقت.					
.73	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العنف ونشره في المجتمع.					
.74	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في استقرار الأسرة أمنياً.					
.75	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في عدم ظهور سلوكيات عدائية وشاذة في المجتمع.					
دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة.						
.76	تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من السلوكيات الانحرافية.					
.77	تعزز برامج الرعاية الاجتماعية من الشعور بالأمان.					
.78	تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من معاناة المحكوم من الانطواء والعزلة.					
.79	تقلل برامج الرعاية الاجتماعية من معاناة المحكوم وأسرته من الآثار النفسية.					
.80	يتواصل المختص النفسي مع أسرة المحكوم بشكل مستمر من أجل تقديم أفضل الرعاية له.					
.81	تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بالرعاية اللاحقة للمحكوم.					
.82	تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بتعليم المحكوم مهارات حل المشكلات.					
.83	تساعد برامج الرعاية الاجتماعية في إعداد خطة علاج لمشكلات المحكوم تناسب ظروفه واحتياجاته المستقبلية.					
.84	تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بدراسات تتبعية شهرية عن حالة المحكوم ومعرفة مدى التقدم فيها.					
.85	تساهم برامج الرعاية الاجتماعية في خفض درجة الخوف					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	لدى المحكوم عند دخوله المؤسسة لأول مرة.					
.86	تساهم برامج الرعاية الاجتماعية بتوفير بيئة مناسبة للتعليم والتأهيل.					
.87	البرامج التعليمية المقدمة في برامج الرعاية الاجتماعية غيرت من نظرة المحكوم للجريمة.					
.88	يساهم الأخصائي الاجتماعي في برامج الرعاية الاجتماعية في حل المشاكل التي يتعرض لها مركز الإصلاح والتأهيلان.					
.89	تساهم برامج الرعاية الاجتماعية في تحفيظ القرآن الكريم وتعديل سلوك المحكوم.					
.90	تهتم برامج الرعاية الاجتماعية بالإشراف ومتابعة المحكوم بعد خروجه من مركز الإصلاح والتأهيل.					

شكرا لتعاونكم

ملحق رقم (3) مجتمع الدراسة

مركز اصلاح وتأهيل اريحا:

- موقع المركز: في محافظة اريحا في منطقة المقاطعة ضمن المربع الأمني مكون من طابقين.
- السعة الاستيعابية للنزلاء: 160.
- عدد العاملين: 95.

مركز اصلاح وتأهيل جنين:

- موقع المركز: محافظة جنين في منطقة المقاطعة ضمن المقاطعة مربع الأمني مكون من طابق واحد.
- السعة الاستيعابية: 120 نزيل.
- عدد العاملين: 75.

مركز اصلاح وتأهيل رام الله:

- موقع المركز: محافظة رام الله والبيرة في منطقة بيتونيا مكون من ثلاث طوابق وتم عمل سلالم داخلية من حديد لتسهيل الوصول الى أجزاء المبنى والفورة فوق السطح.
- السعة الاستيعابية للنزلاء: 250 نزيل.
- عدد العاملين: 88.

مركز اصلاح وتأهيل نابلس:

- موقع المركز: محافظة نابلس منطقة المعاجين امام مجمع محاكم نابلس مكون من 3 طوابق والفورة على سطح المبنى.
- السعة الاستيعابية للنزلاء: 196.
- عدد العاملين: 120.

معلومات عامة:

عدد النزلاء بكل المراكز: 1507.

عدد العاملين بكل المراكز: 657.

عدد المراكز الإصلاحية بالضفة الغربية: 9.

فهرس الملاحق

ملحق (1) محكمو الاستبانة.....99
ملحق (2) الاستبانة.....100
ملحق (3) مجتمع الدراسة.....109

فهرس الجداول

جدول (3.1): خصائص العينة الديموغرافية 60

جدول (3.2): نتائج معامل الارتباط بيرسون (**Pearson correlation**)لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لفقرات واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح.....62

جدول (3.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (**Pearson correlation**)لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لفقرات مترتبات برامج الرعاية في الحد من العود للجريمة.....63

جدول (3.4): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة 65

جدول (3.5): مفاتيح التصحيح 67

جدول (4.1) المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب ودرجة الموافقة لمجالات جدوى برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة 68

جدول (4.2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها 70

جدول (4.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى طبيعة هذه البرامج المقدمة في مراكز الإصلاح في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها 72

جدول (4.4) المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة لمستوى مجالات وبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة 74

جدول (4.5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين فيها ..75

جدول (4.6): نتائج اختبار(ت) للفروق بين متوسطات دور برامج برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل ودورها في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقاً لمتغير الجنس 77

جدول (4.7) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغيرالمؤهل العلمي 78

جدول (4.8) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلىمتغيرالمؤهل العلمي.....79

جدول (4.9) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغيرسنوات الخبرة 79

جدول (4.10) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلىمتغيرسنوات الخبرة.....80

جدول (4.11) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغيرالعمر 81

جدول (4.12) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلىمتغيرالعمر 81

جدول (4.13) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance) للفروق في دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا لمتغيرالتخصص 82

جدول (4.14) الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات دور برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر العاملين في برامج الرعاية وفقا إلىمتغير التخصص.....82

قائمة المحتويات

إقرار ..... **أ**

الشكـر والتقدير ..... **ب**

الملخص ..... **ج**

Abstract ..... **د**

الفصل الأول **1**

الإطار العام للدراسة **1**

1.1 المقدمة 1

1.2 مشكلة الدراسة: 4

1.3 أهمية الدراسة: 4

1.4 أهداف الدراسة: 5

1.5 أسئلة الدراسة: 6

1.6 فرضيات الدراسة: 6

1.7 حدود الدراسة: 7

1.8 مصطلحات الدراسة: 7

الفصل الثاني **10**

الإطار النظري والدراسات السابقة **10**

2.1 الإطار النظري 10

2.1.1 الجريمة 10

2.1.1.1 مفهوم الجريمة 11

2.1.1.3 أصناف الجريمة 12

2.1.1.4 العوامل الاجتماعية الدافعة للجريمة 13

2.1.1.5 العود للجريمة 16

2.1.1.6 أنواع العود إلى الجريمة في القانون: 17

2.1.1.7 أسباب العود للجريمة 18

2.1.1.8 النظريات المفسرة للجريمة 20

2.1.1.9 الوقاية من الجريمة وفق أحدث الاتجاهات 27

2.1.1.10 الجريمة في المجتمع الفلسطيني.....28
2.1.2 العقوبة.....29
2.1.2.1 نشأة العقوبة وتطورها 30
2.1.2.2 تطور العقوبة في العصر الحديث.....31
2.1.2.3 مفهوم العقوبة.....33
2.1.2.4 خصائص العقوبة.....34
2.1.2.5 عناصر العقوبة.....34
2.1.3 واقع برامج الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح.....35
2.1.3.1 خصائص برامج الرعاية الاجتماعية 36
2.1.3.2 أهمية برامج الرعاية الاجتماعية.....37
2.1.3.3 أهداف برامج الرعاية الاجتماعية.....38
2.1.3.4 متطلبات تحقيق برامج الرعاية الاجتماعية.....39
2.1.3.5 الرؤى المختلفة في مجال برامج الرعاية الاجتماعية.....40
2.1.3.6 البرامج والأساليب التأهيلية الإصلاحية.....41
2.1.3.7 دور برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من الجريمة 43
2.1.3.8 المعيقات التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية في الحد من العود للجريمة.....43
2.1.4 مراكز الإصلاح والتأهيل.....44
2.1.4.1 مراحل تطور الإصلاح في فلسطين.....44
2.1.4.2 وسائل الرعاية الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل.....48
2.1.4.3 دور الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية 48
2.2 الدراسات السابقة 51
2.2.1 الدراسات العربية.....51
2.2.2 الدراسات الأجنبية 54
2.2.3التعقيب على الدراسات السابقة 55
الفصل الثالث 59
الطريقة والإجراءات 59
3.1 مقدمة: 59
3.2 منهج الدراسة: 59

3.3 مجتمع الدراسة: 59
3.4 عينة الدراسة: 59
3.5 أداة الدراسة: 61
3.6 صدق أداة الدراسة: 62
3.7 إجراءات الدراسة: 66
3.8 متغيرات الدراسة: 66
3.9 المعالجة الإحصائية: 66
3.10 مفتاح تصحيح المقياس: 67
الفصل الرابع 68
تحليل نتائج الدراسة 68
4.3 فحص واختبار فرضيات الدراسة: 76
الفصل الخامس 85
النتائج والتوصيات 85
5.1 مناقشة النتائج: 85
5.2 التوصيات 92
قائمة المصادر والمراجع 93
المراجع العربية 93
المراجع الأجنبية 98
الملاحق 99
فهرس الملاحق 110
فهرس الجداول 111
قائمة المحتويات 113